الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة وهران
كلية الآداب، اللغات والفنون
قسم اللغة العربية وآدابها

رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في اللغة

بعنوان

التّعليل اللّغوي عند البغداديين
في ضوء الدّرس اللّساني الحديث

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د.مختار بوعناني	جامعة وهران	رئيسا
أ.د.صفية مطهري	جامعة وهران	عضوا مناقشا
أ.د. أحمد عرابي	جامعة تيارت	عضوا مناقشا
د.أمينة طيبي	جامعة سيدي بلعباس	عضوا مناقشا
د.سميرة رفاس	جامعة سيدي بلعباس	عضوا مناقشا
أ.د.مكي درار	جامعة وهران	مشرفا و مقررا

إعداد الطالب: درويش أحمد

إشراف الأستاذ: الدكتور:مكي درار

السنة الجامعية2013/2012

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة وهران السانية

كلية الآداب، اللغات والفنون

قسم اللغة العربية وآدابها

رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في اللغة

بعنوان

التّعليل اللّغوي عند البغداديين في ضوء الدّرس اللّساني الحديث

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د.مختار بوعناني	جامعة وهران	رئيسا
أ.د.صفية مطهري	جامعة وهران	عضوا مناقشا
أ.د. أحمد عرابي	جامعة تيارت	عضوا مناقشا
د.أمينة طيبي	جامعة سيدي بلعباس	عضوا مناقشا
د.سميرة رفاس	جامعة سيدي بلعباس	عضوا مناقشا
أ.د.مكي درار	جامعة وهران	مشرفا و مقررا

إعداد الطالب: درويش أحمد

إشراف الأستاذ: الدكتور:مكي درار

السنة الجامعية2013/2012

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

من فضائل القرآن على العرب، أن نبّههم لقيمة لغتهم، فبعد أن كانوا يخشون الموت الحسّي الذي قد يتسبّب فيه الإنسان أو الطّبيعة، صاروا يخشون الموت المعنوي الّذي تعتبر فيه اللّغة علامة وجود أصيلة؛ ممّا ألزمهم ضرورة حمايتها بالدّرس والتّعليم.

ولما كانت دراسة الكلام أمرا مستحدثا في حياة الأمّة، تنوعت مراحل تطورها، من النّظرات الذّوقية، إلى التّأسيس النّظري والمراجعات و المرجعيات العلمية، مثبتة بذلك أصالة المنهج؛ إذ تعدّد الآراء، واختلاف التّسميات (المصطلحات)، وتباين مستويات اللّغة العلمية بين السابق واللّاحق، مظاهرٌ لذلك.

وحين احتاج النّظر العقلي إلى وسائل إقناع، رافق التّعليل، باعتباره تبريرا نظريا- مسار الدّراسات اللّغوية، لاسيما بعد الشّروع في تدوين القواعد، واحتدام الصّراع بين علماء البلدين؛ البصرة والكوفة، وزادت الحاجة إلى التّعليل أكثر، بشيوع الفلسفة، وانفتاح الدرس اللغوي على العلوم الإسلامية الأخرى؛ كالحديث ،وأصول الفقه، وعلم الكلام.

لقد حازت البصرة فضل السّبق في وضع النّحو ونشره، ثم نافستها في ذلك الكوفة التي توسّعت في السّماع، وفي القياس على القليل النّادر، فضلا عن الكثير المطّرد. وبتمصير بغداد، واتّخاذها عاصمة للخلافة،اجتمع فيها الاتجاهان؛مما ساعد على ظهور اتّجاه نحوي ثالث ينسب إليها، متميز عن نحو البصرة والكوفة،نحا بالبحث اللغوي إلى التنظير، ومال إلى الانتقاء من آراء من سلف، مما أظهر للتعليل أهمية خاصة عنده، بلغت درجة

التنظير له ،كما في إيضاح الزجاجي، وخصائص ابن جني، وإفراده بالكتب المستقلّة كأسرار الأنباري، ولباب العكبري.

إن اتّصال البحث اللّغوي بالعلوم الأخرى، وانفتاحه عليها، جعل الكثير من أعلام هذه المدرسة ينظّرون للنحو بمبادئ تلك العلوم، كحديثهم عن الظنّي والقطعي في اللّغة، ومقارنتهم للعلل النّحوية بالعلل الكلامية والفقهية، مما يدفع إلى القول بأن دراسة اللّغة أضحت مستندة إلى علوم العصر العقلية، شأنها في ذلك شأن استناد علم اللّغة الحديث إلى النزعتين السائدتين، التجريبية والعقلية، كما تذكر كتب التأصيل المعرفي للسانيات.

وإضافة إلى ما سبق ذكره، شكّلت عناية المحدثين بمبحث العلّة النحوية تأييدا، أو رفضا، تعميما كانت، كدراسة مازن المبارك في كتابه العلة النحوية، وحسن الملخ في كتابه نظرية التعليل، أو تخصيصا، كبحث شعبان عوض العبيدي في تعليلات سيبويه، و جلال شمس الدين في تعليلات الكوفيين، كل ذلك شكّل حافزا دفعني إلى استكناه حقيقة التعليل عند البغداديين، لانشغالهم به، تنظيرا وتطبيقا، بعد أن كان متناثرا بسيطا، لا ينظر فيه إلا على سبيل تأكيد الأحكام، أو تبرير ما لفت من الظواهر.

وبعد معرفة الحقائق المذكورة، شدّتني أسئلة كثيرة، كمعرفة مظاهر تميّز تعليلات البغداديين عن غيرهم، وتحديد أسباب ذلك، بذكر المرجعية المعرفية في التّنظير للتّعليل وممارسته، وعلاقة ذلك بتعليم العربية، وتصحيح منهج دراستها، لاسيما ما تعلّق منها بالشّاذ، وكيفية الدّفاع عنها، بإظهار ملامح الدّقّة فيها، وطبيعة العلل؛ من حيث انحصارها في بنيات اللغة، أو انفتاحها على المتكلم وواقعه، وما قيمة كل ذلك في المنظور اللساني

الحديث؟

تلك التساؤلات، وغيرها كثير، جذبني للبحث في هذا الموضوع، فكانت إشكالات حاولت الإجابة عنها في هذه الدراسة التي اخترت لها عنوانا هو:

التعليل اللغوي عند البغداديين في ضوء الدرس اللساني الحديث.

تتجلى في العنوان ثلاثة مكونات: التّعليل اللّغوي، و البغداديين، والدّرس اللّساني الحديث، والقول بالتّعليل اللّغوي دون التعليل النحوي، مردّه لاستغراق الأول كل مستويات اللّغة، وانحصار الأخير عند البعض، في مستوى التّركيب، أو ما يسمى بالإعراب. وتفاديا للّبس، أنبّه على أن استعمالي للفظ النحو يراد به المستويات اللّسانية بعامة.

أما استعمال لفظ البغداديين، بدون لفظ المدرسة ،سببه تأخر ظهور المصطلح الأخير، وشيوع المصطلح الأول، عند القدامى والمحدثين، إضافة إلى أنه محمول على لفظ البصريين والكوفيين.

يبقى المكون الثالث للعنوان؛ وهو الدّرس اللّساني الحديث، فذكره مجملا دون تخصيص، فيه من السّعة ما جلب لي الكثير من العناء ، لكن تميّز الدّرس اللّغوي العربي، بجمعه بين المعاني العقلية ،والمباني المنجزة ،حال دون حصره في اتجاهات البنيوية، وتجديدات التوليدية، على أن وقوفي

على درس التّعليل لا يراد به المقارنة أو التأصيل، بقدر ما يُرام منه إعادة قراءة التراث العربي بمعطيات المناهج اللسانية الحديثة.

ولأجل الإلمام بأشتات تلك المكونات، رسمت خطّة بحث أسير عليها، تتكون من مقدمة ومدخل، وبابين؛ سميت الأول منهما العلة ماهية ومواقف، وسميت الثّاني البغداديون والتعليل اللغوي، وأفردت للنتائج خاتمة عامة، وأنهيت الدّراسة بثبت للمصادر والمراجع، وفهرس للموضوعات.

لقد انشغل الدارسون بفكرة تعدّد المدارس النحوية، فقال البعض بوجودها، وأنكر البعض الآخر ذلك، وكان مذهب البغداديين مبدأ الخلاف، ولهذا خصّصت المدخل لدراسة هذا الإشكال، مثبتا فيه وجود هذا المذهب، ولأجل ذلك ،سميت المدخل مدرسة بغداد بين الإنكار والإثبات.

ولما عجت على الباب الأول، الذي تكوّن من ثلاثة فصول، سميت الفصل الأول: العلة، ماهية وشروط، وتناولت فيه ماهية العلة عند الفلاسفة والأصوليين ،وعلماء الكلام واللغويين. وذكرت شروطها كالانفكاك عن المعلول وتقدمها عليه، وتعددها، واختلاف الدارسين في ذلك ، إضافة إلى مسالكها، منبّهًا في الكل على رأي البغداديين.

أما الفصلان المتبقيان، فجعلتهما لمواقف النّحاة من التّعليل، أحدهما للقدامى، والآخر للمحدثين، تناولت في الذي للقدامى علل الرافضين والمؤيدين، وبيّنت مراحل التّطور، وأنواع العلل، وأشرت إلى تعدّد أوجه التّصنيف، لاسيما عند أعلام مدرسة بغداد.

وعلى النهج ذاته، سرت في الفصل الآخر الذي هو لمواقف المحدثين، حيث ذكرت آراء كل فريق، بالشّرح والتّمثيل، وعرضت دوافع التّعليل، والفروق الدّقيقة بينه وبين التّفسير عند التّوليديين، فبيّنت مظاهر الائتلاف والاختلاف.

حصرت البّاب الثّاني من البحث في تعليلات البغداديين كما يوحي بذلك اسمه، وجعلته هو الآخر في ثلاثة فصول، كلٌّ منها مبني على ثلاثة مباحث، بحسب مستويات الدّرس اللّساني، الأصوات، والإفراد، والتّركيب، مبعداً في ذلك مستويي الدّلالة والأسلوب، لأسباب ذكرت هناك.

ولأجل تحقيق الشّمولية في البحث، تجنّبت تصنيف الفصول بحسب أنواع العلل كالقول بالعلل السّماعية ،والعلل العقلية، والعلل التّحويلية والدّلالية، كما فعل جلال شمس الدين، وآثرت التصنيف انطلاقًا من وجهيْ الدرس؛ ظواهر اللغة وقواعدها، فكانت فصول هذا الباب على الترتيب التالي:

جعلت الفصل الأول لتعليل الظّاهرة اللّغوية بمستوياتها الثّلاثة، ولما كان التّنظير جزءا من خصائص هذه المدرسة، جعلت له مكانا داخل المباحث، رابطا بذلك بينه وبين كيفية التّعليل ووسائله، وأنا في الكلّ، أركّز على مواطن التميّز، ومظان التّجديد.

ونظرا لارتباط القواعد بظواهر الإنجاز، لكونها مستنبطة منه، خصّصت الفصل الثّاني لتعليل القواعد، فعنونته بذلك، وبيّنت كيف أبرز البغداديون مظاهر التنظيم العقلي فيها، معبّرين عن ذلك بالحكمة، كقولهم بالمناسبة، والمعادلة بين الأحكام، وذكرت منزلة هذه المباحث في الدّرس

اللّساني الحديث، بعد أن عرضت علاقتها بالعصر الذي أنتجت فيه وبعلومه.

ولما كان منهج المدرسة منهج انتقاء، لم ينحصر التعليل فيما اطّرد من ظواهر اللغة، بل مسّ القليل أو الشّاذ منها أيضا، ولذا خصّصت له الفصل الأخير الذي وسمته بـ"تعليل الخروج عن القواعد"، بيّنت فيه تباين طرق التّعليل فيه، وكيف تفرّد ابن جني بمواقف ميّزته عن غيره ،مقتربًا بذلك من أهداف الدرس الحديث، حيث الدرس يقبل كل النطوق، إلا أنّ المنهج مختلف.

وفي الأخير لا أدّعي أنني ألممت بجزئيات هذا الموضوع، فهو مما لا يستطيع الجهد الفردي إليه سبيلا، لمكانة أعلام هذه المدرسة، وسعة طبيعة التّعليل، فضلا عن تشعّب مناهج علم اللّغة الحديث، لكنّني أقول، حسبي الاجتهاد، الذي آزرني فيه أصحاب فضل، أخصّ بالذّكر أستاذي المشرف الدكتور مكي درّار الذي أمدّني من علمه، ووقته ، وصبره، الكثير.

وأذكر منهم لجنة المناقشة التي أهدتني جهد القراءة، ومحبة النقد والتقويم، فللكلّ شكري واحترامي، وما توفيقي إلاّ بالله ربّ العالمين.

أحمد درويش

وهران في 2012/09/18

مدخل

توطئة

من الإشكالات التي خاض فيها مؤرخو الدرس النحوي عند العرب، بدايات التكوين، وأصالة النشأة، لكن الأخذ في عرض مختلف الآراء واسع، لا يتناسب ومسافة هذا المدخل، فضلا عن كثرة البحث فيه، ولذا وجب التركيز في حقيقة أعمال من تنسب إليهم أولية النشأة، كأبي الأسود الدؤلي (69)، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (117)، والخليل بن أحمد الفراهيدي (175)، وفي ذاك عرض لبداية التكوين، وتأصيل للمنهج.

يتردد في حق هؤلاء الأعلام حكم وضع النحو، إلا أن لكل منهم سمة تميّز عمله عن الآخر، فأبو الأسود الدؤلي « أول من رسم النحو »"1"، بوضع نقاط إعراب للقرآن الكريم، حفظا من اللحن، وبهذا « حرّك الأذهان إلى التفكير في وضع أسس علم النحو »"2"، حيث ستحفظ آراؤه لتكوّن أولى لبنات هذا الدرس، وتكون عباراته أرضية ابتكار مصطلحات الكسر، والفتح، والضم، وغيرها.

لا شك في صحة خبر إعراب الدؤلي للمصحف، وبهذا استحق أن يكون أول من حمل لواء "تنقية اللغة"؛ إذ روايات اللحن في زمنه كثيرة، والحث على تعلّم العربية وذم الخطأ فيها أكثر"3"، ومنه يصبح قول المستشرق

1- أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض: أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي. تح: محمد إبراهيم البنا. دار ابن حزم . بيروت. ط1 2006. ص47.

2- أصالة النحو العربي: كريم حسين ناصح الخالدي . دار صفاء للنشر . الأردن. ط1 2005. ص 47.

3- أخبار النحويين: أبو طاهر عبد الواحد بن عمر بن أبي هاشم المقرئ .تح: محمد إبراهيم البنا .دار ابن حزم بيروت. ط1 2006. ص18-25.

(يوهان فك) محل نظر، حين زعم أنه « نشأ في أواخر القرن الأول (السابع الميلادي) مبدأ تنقية اللغة العربية »"1"، إذ يفهم من هذا القول إنكار دور أبي الأسود الدؤلي الذي كانت وفاته في منتصف القرن الأول (69)، واعتراف ضمني بدور ابن أبي إسحاق الحضرمي حوالي (29–117)، وأسبقيته في فضل التكوين، لا سيما إذا علم مدى تشديد هذا المستشرق على دور الأعاجم في حياة المجتمع العربي آنذاك.

قد يقال في (يوهان فك) أنّه راعى في قوله ذاك، منهج الحضرمي في الدرس، وهو القياس على المسموع، والنحو قياس، لكن هذا العذر ينتقض إذا علم أن « ما قدّمه الحضرمي وعيسى بن عمر، لا يزيد كثيرا عمّا تركه أبو الأسود »"2"، سوى تشددهما في القياس، وردهما للكلام العربي الفصيح. ويتجلى هذا في قلة الآراء المنسوبة إليهما في كتاب سيبويه إذ لم تتعد ستة آراء للحضرمي، وثمانية عشر رأيا لعيسى بن عمر"3"، إضافة إلى عدم اكتمال الفعل التنظيري في الدراسة.

عُلّل تشدّد الرجلين في القياس، وعنايتهما بالعلل ، بكونهما « متعلمين أكثر من كونهما عالمين منظرين، تعلّما شيئا من قراءة القرآن، كما سمعا وحفظا الشعر، وكانا من رواته، ويقيسان عليه، ولم يكونا قادرين على

1– العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب: يوهان فك. تر: رمضان عبد التواب . مكتبة الخانجي. مصر. ط2 2003. ص36-55.

2– أصالة النحو العربي: ص55.

–موضوعات في نظرية النحو العربي: دراسات موازنة بين القديم والحديث . زهير غازي زاهد . دار الزمان للطباعة . سوريا. ط1. 2010 ص36.

3– ينظر أصالة النحو العربي: ص36.

تجاوز حدود ما سمعا، لكونهما أعجميين »"[1]"، ليست لهما معرفة بضروب القول في العربية وتنوعها، مقارنة بمعرفة أبي عمر بن العلاء، والخليل بن أحمد.وتتأكد صحة هذا التعليل، حين تقرأ أخبار السخرية من النحاة ووسمهم بقلة تصرفهم في اللغة"[2]"، يقول رؤبة بن العجاج (145) مفتخرا بمقدرته اللغوية"[3]":

كيف تراني أنتهي في الدفتر على قضيب الذاهبات الشُبّر.

لا ينظر النحوي فيها نظري وإن لوى لحييه بالتحكّر.

وهو دهي العلم والتعبّر.

لا نعتقد أن هذا الشعر يصدر في حق أمثال أبي عمر بن العلاء، ويونس بن حبيب، وغيرهما ممن فطر على هذه اللغة، وعلم أغوارها، بل يصدر في حق من تعلمها، وانحصر في حدود قواعدها ،لا يبرحها إلى تنوع الاستعمال، وهنا تظهر فئة النحاة الأعاجم، الذين تعلقوا بهذه اللغة، فانشغلوا بدراستها، وانضبطوا في حدود قياسها، ولأجل هذا، وسم الفرزدق الحضرمي بأنه من الموالي"[4]" ليست له معرفة العربي بلغته.

إن التعليل السابق، لا ينفي فضل هؤلاء الأعلام على الدراسات النحوية، فالتشدد في القياس كان له الأثر في تكوين شخصية الخليل الذي جمع ما بين منهج أستاذيه؛ عيسى بن عمر في القياس، و أبي عمر بن

1- أصالة النحو العربي ص55.

2- نظرات في التراث اللغوي العربي : عبد القادر المهيري. دار الغرب الإسلامي . لبنان .ط1 1993 ص133.

3- ديوان رؤبة بن العجاج : عناية: وليد بن الورد البروسي . دار ابن قتيبة للطباعة . الكويت . دط . ص61

4- أخبار النحويين البصريين: ص50.

العلاء في التسليم للعرب ومعرفة لغاتها، فكان–أي الخليل–«الغاية من استخراج مسائل النحو، وتصحيح القياس فيه »"1" ، فلا عجب أن يكون جل ما في كتاب سيبويه من آرائه.

وخلاصة القول، تعتبر نشأة النحو دينية الغاية، عربية الأصل، رسم معالمها أبو الأسود الدؤلي، من إبداع ذاته، أو بتوجيه من علي بن أبي طالب (ض)، ولما كانت حاجة الأعاجم إلى تعلمها أشدّ، انبروا لدراستها، لاسيما ومقر سكناهم هو الحواضر، حيث حلقات العلم، والإقبال عليها منتظم، فظهر منهم ابن أبي إسحاق الحضرمي، وعيسى ابن عمر (149)، اللذين اشتهرا بالقياس؛ للعلل المذكورة آنفا.

وفي هذا الزمن أيضا كان الأعلام العرب منشغلين بجمع اللغات وتصنيفها، كالذي عرف عن أبي عمر بن العلاء (154)، ومن بعد الخليل ابن أحمد الفراهيدي، وفي كلٍّ، كانت البصرة موطن هذا الحراك العلمي، الذي لا خلاف في نسبته إليها، ولا شك في أنها كانت محجة لطلابه.

1– أخبار النحويين البصريين : ص61.

البصرة و نشأة النحو

عرف العراق بتعاقب الأمم المتحضرة عليه لخصوبة أرضه؛ فقد أقام فيه البابليون، و الأشوريون، و الفرس، و اليونانيون، حضارات و ممالك، و سكنه العرب أيضا، قبل الفتح وبعده، زمن عمر بن الخطاب، وهذا يعني اختلاط الأجناس و امتزاج الثقافات وتبادل التأثير، لاسيما في مجال التواصل اللغوي .

وبعد الفتح الإسلامي، كان هذا البلد أكثر الأقاليم الإسلامية اشتعالا بالحروب، فمنذ مقتل عثمان بن عفان وأوار الفتن لم ينطفئ، وصارت البصرة و الكوفة مكان لجوء المتخاصمين، ففاطمة، وطلحة، و الزبير آلوا إلى البصرة، بينما علي و أتباعه اختاروا الكوفة ،وما ذكر هذا إلاّ لأثره على مسار الحياة الفكرية كما سيتضح لاحقا.

ساد العرب في هذا العصر، وهم قلّة، بفضل الإسلام، فرغب الموالي في معرفة هذا الدّين،و اجتهدوا في طلب لغته ،و لما كانت البصرة ملتقى الأجناس – بحكم كونها مرفأ تجاريا – وكانت كذلك أقرب مدن العراق في الجنوب من البوادي العربية ، صارت مهد ظهور الدّرس اللغوي، و نحن بهذا نختلف ورأي أحمد أمين الذي ربط بين ظهور النحو العربي، و بين نحو السريان، حين قال: « ولأن الآداب السريانية كانت في العراق قبل الإسلام، وكان لها قواعد نحوية »"[1]"، مما يعني اطّلاع مؤسسي هذا العلم على هذا التراث وتقليدهم له.

1–فجر الإسلام: أحمد أمين . دار الكتاب العربي . لبنان. ط10 1969. ص173

لقد كان لفتنة مقتل عثمان،و اجتماع الموالي و العرب، و عصبية الدولة الأموية، الأثر الفعال في تنشيط الحركة العقلية في العراق"[1]"، ومنها درس اللغة، فلا مجال لأنّ تعزى نشأة النحو إلى عنصر أجنبي، كالسريان و اليونان، إذا عُلم تأخر ترجمة الفكر اليوناني إلى العربية، إذ ميلاد حنين ابن إسحاق كان سنة (194)، أي بعد وفاة الخليل بتسعة عشر عاما. أما إذا كان إسحاق بن حنين هو المترجم، فوفاة الرجل سنة (298)، تؤكد بعده عن الخليل أيضا"[2]"، وبهذا تبطل دعوى النقل عن اليونان.

أما النحو السرياني، فروايات أهله تذكر أنه لم يكتمل إلاّ على يد رجل منهم اسمه ابن العبري، عاش في القرن الثالث عشر ميلادي ، وله كتابان (المدخل)، و(اللمع)، وهذا بعد أن قطع نحو العربية أشواطا، أما ما يروى عن يعقوب الرهاوي (708) « فلم يتعد سوى بعض الأبواب القليلة »"[3]"، لا ترقى لأن تكون مصدرا للتقليد.

وغير بعيد عن حديث النشأة ، أثّر الخلاف السياسي، و صراع الموالي والعرب، على الحياة العلمية ،إذ سيظهر أهل الرأي ،وأهل النقل في شتى مجالات البحث الديني، وما يتصل به من لغة وسياسة ،فالبصرة تميل للقياس في الدرس اللغوي ،و الكوفة أميل للنقل ، وللسياسة دور في هذا « فالكوفيون مالوا سياسيا إلى دولة بني العباس، و انصرف البصريون عنها...ولعلّ هذا هو السبب في تعصب العباسيين، و شيعتهم للكسائي

1- فجر الإسلام : ص182-183.

2-ينظر أصالة النحو العربي: ص165-166.

ينظر ضحى الإسلام: أحمد أمين. دار الكتب العلمية . بيروت. ط2 2007. ج1 ص218.

3-أصالة النحو العربي: ص164. وموضوعات في نظرية النحو: ص41.

الكوفي على سيبويه البصري . »"[1]" في المسألة الزنبورية، التي أثبتت الدراسات صحة رأي الأخير .

من المتعارف عليه في التاريخ،غلبة الموالي في العصر العباسي ، و خفوت صوت العصبية العربية ،إضافة إلى تنامي مجالس المناظرة في المساجد و القصور ،و هي عوامل اجتمعت و مهدت لظهور نزعات توفيقية بين أصحاب الرأي ،و رواد النقل ، فيظهر في التفسير الإمام الطبري (310) « الذي جمع بين الرواية و الدراية »"[2]"، ويذيع صيت الشافعي(204) الذي « أسس الوسطية في مجال الفقه و الشريعة »"[3]"، بعد أن كان الصراع محتدما بين النصيين و العقليين .

على هذا القانون،سارت الدراسات اللغوية؛ فنسب المنهج التوفيقي إلى بغداد، لأن البصرة و الكوفة كان لهما السبق في دراسة اللغة و استنباط قواعدها؛إذ اعتمدت الأولى على المنهج العقلي، بينما انتهجت الثانية منهج النقل، فكان لهذه المدرسة حق الجمع والمقارنة والانتقاء والتوفيق، وينضاف إلى ما سبق، انتشار صناعة الورق و الوراقة، و ظهور المكتبات و تعميمها،

1–ضحى الإسلام :ج2 ص32.

2–سوسيولوجيا الفكر الإسلامي. طور الازدهار 2 : محمود إسماعيل. دار الانتشار العربي. لبنان. ط1 2000 ج3 .ص71.

3–الإمام الشافعي وتأسيس الأيديولوجية الوسطية: نصر حامد أبو زيد. المركز الثقافي العربي .المغرب. ط1 2007.ص85. وضحى الإسلام : ج2 ص171-175.

بعد أن كانت في دائرة مغلقة غير متاحة للكل"[1]"، و هذا من شأنه أن يطوّر حركة التدوين .

إن ما سلف ذكره هو جزء من أدلة كثيرة نسوقها لأجل تأكيد وجود مدرسة بغداد النحوية، لأن اللغويين المنظّرين للدرس النحوي انقسموا في ذلك أقساما، وساقوا دعما لمواقفهم حججا، سنبيّن رأينا فيها كما سيتضح فيما يلي:

مدرسة أم مدارس:

١- **الموقف الأول**:مدرسة البصرة

فيه يقال ألا وجود إلا لمدرسة واحدة كما قال محمد عبد الفتاح الخطيب، وهي مدرسة البصرة، وما عداها تابع لها، لأن « التفكير النحوي قائم على منظومة فكرية واحدة أو مدرسة واحدة، تعاور على صنعها النحاة جميعا »"[2]"، وما يرى من خلافٍ بينهم، فهو في الفروع و الجزئيات، أما الأسس النظرية و المنهج المعتمد، فواحد مشترك بينهم كمكانة الإعراب في الفهم و الإفهام، ولزوم الاستقراء و القياس وسيلة بحث.

1-ينظر ضحى الإسلام: ج2 ص22-23. وسوسيولوجيا الفكر الإسلامي، طور التكوين: ج1 ص131.

2- ضوابط الفكر النحوي دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بني عليها النحاة آراءهم: محمد عبد الفتاح الخطيب. دار البصائر . مصر. د ط. ج1-150.

والموقف ذاته نجده لدى محمد موعد حين قال: « إن النحو العربي عرف مدرسة نحوية واحدة، وهي المدرسة البصرية.» "[1]"، منكرا بذلك وجود حتى مدرسة الكوفة، لأن الأصول واحدة بينهما.

يصدر هذا الموقف عن طبيعة فهم أصحابه لمفهوم المدرسة، فهي كما يقول أحمد مختار عمر: « تعني وجود جماعة من النحاة، يصل بينهم رباط في وحدة الفكر، والمنهج في دراسة النحو، و لابد أن يكون هناك الرائد الذي يرسم الخطّة و يحدّد المنهج ، و التّابعون أو المؤيدون الذين يقتفون خطاه.» "[2]"، دفاعًا و تطويرًا كما هو شائع في المدارس اللسانية الغربية.

و بهذا المفهوم ينتفي التعدد في المدارس النحوية عند العرب، مما جعل البعض يسِمُ التفريق بينها، بكونه تصنيفًا جغرافيًا لا علاقة له بالضوابط المنهجية في العلوم، فالقول بالتعدد في حقيقته هو « وجود مجموعاتٍ من الدارسين، عاشت كل مجموعة في مدينة مختلفة، فهي إذًا مدارس جغرافية لا علمية »"[3]"، كما يقول الأستاذ كمال بشر.

و بالمفهوم أعلاه، فُسّر الخلاف بين البصريين و الكوفيين، والذي أفردت له كتب كاملة، ككتاب "الإنصاف" لأبي البركات الأنباري (577)، و كتاب "التبيين" لأبي البقاء العكبري (616)، فسّر بالاختلاق و التبرير،

1- الدرس النحوي أم مدرسة نحوية: محمد موعد. دار سعد الدين. سوريا. ط1ـ2005 ص 48،111،112.

2- البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير و التأثر: أحمد مختار عمر.عالم الكتب . القاهرة. مصر. ط7 1997 . ص 128.

3- دراسات في علم اللّغة :كمال محمد بشر. دار المعارف. مصر. ط2 1971 . ق2 ص61..

يقول أحد المستشرقين:« إن موضوع النزاع بين مدرستي الكوفة و البصرة هو موضوع مختلق، لا أصل له في الواقع، تم اختلاقه...كتبرير تاريخي للصراع الشخصي بين المبرد(285)و ثعلب (291) عندما اجتمعا في بغداد. »"[1]"، لما صارت عاصمة للخلافة الإسلامية.

٢ **الموقف الثاني**: وجود مدرستي "البصرة والكوفة":

فيه إثبات لوجود مدرستين اثنتين، البصرة والكوفة، ونفي لغيرهما، كما يتجلى في آراء مهدي المخزومي الذي سمى الكوفيين بالبغداديين "[2]"، ونسب القائلين بوجود مدارس أخرى إلى الوهم فقال: « فذهب بهم الوهم بعيدًا، وراحوا يركبون الصعب في تصوير مذهب ثالث...وهو مذهب البغداديين، ووقع المحدثون، و المعاصرون[للمخزومي] فيما وقع فيه المتأخرون[من القدامى] من وهم، وراحوا يبالغون في تصنيف النحاة حتى تجاوزوا ثلاثة مذاهب إلى أكثر من ذلك، و زعموا أن هناك مذهبا أندلسيا، وآخر مصريا» "[3]"، مشيرًا إلى أصل القول بثلاثة مذاهب، وهو تصنيف ابن النديم للّغويين إلى بصريين و كوفيين، ومازجين بينهما.

إن إنكار مدرسة بغداد بالذات قديم يعود إلى زمن أبي الطيب اللغوي(351)، الذي ذكر سمة البحث آنذاك، حين زادت العناية بالشّاذ، والتفاخر بالنوادر، والاهتمام بالفروع و ترك الأصول، مما أدى إلى اختلاط

1–التراث اللغوي عند العرب: بوهاس و جيوم وكولوغلي. تر: محمد حسن عبد العزيز. و كمال شاهين. دار السلام. مصر. ط1ـ 2008 . ص 35 .

2– ينظر الدرس النحوي: مهدي المخزومي. دار الرائد العربي. لبنان. ط2–1978 . ص09 و 63 .

3–الدرس النحوي في بغداد: ص07.

العلم"[1]"، وسبب هذا برأيه كون « بغداد مدينة ملك، وليس بمدينة علم ، و ما فيها من علم فمنقول إليها.» "[2]"، قصد صناعة مجدٍ لهاته العاصمة، وما في هذا الرأي من سياسةٍ غير خفي على أحد.

٣ الموقف الثالث: المدارس النحوية.

فيه إقرار بوجود مدرسة بغداد، وغيرها من المدارس، و يمكن جعل هذا الموقف في اتجاهين اثنين؛ أحدهما يثبت وجود مدرسة بغداد لا غير، و الآخر يثبت وجود كل المدارس النحوية المشهورة .

أ – الاتجاه الأول :يمثله فخر الدين قباوة الذي يصرح « بأن مذاهب دراسة العربية كانت ثلاثة؛ المذهب البصري،و المذهب الكوفي، و مذهب المحققين الذي اشتهر في بغداد، و انداح من بعد في المشرق والمغرب» "[3]". ويقول في موضع آخر«إن مذاهب النحو ثلاثة في تاريخ العربية؛ المذهب البصري، و المذهب الكوفي، اللذان واكبا الدراسات النحوية، واستفحلت حدتهما في القرن الثالث، إذ انبثقت بوادر مذهب المحققين... »"[4]"، الذي كان نتيجة ميل البحث اللغوي إلى التدقيق والتمحيص، وتجنّب العصبية للشيخ، أو المدينة، كما يتجلى في صراع تلامذة المبرد و ثعلب.

1– ينظر مراتب النحويين : أبو الطيب اللغوي :تح:محمد زينهم محمد عزب.دار الأفاق العربية. مصر. ط 2003 ص139.

2– مراتب النحويين: ص139.

3– تطور مشكلة الفصاحة : فخر الدين قباوة. دار الفكر. سوريا. ط1_1999. ص36.

4– ابن عصفور و التصريف: فخر الدين قباوة. دار الفكر. سوريا. ط3_1999. ص143.

ب) الاتجاه الثاني:

فيه يُعترف بوجود المدارس النحوية الثلاثة، وما جاء بعدها،حين امتد الدرس إلى بقية الأقاليم الإسلامية ،كمصر، والأندلس، والمغرب، وفي هذا الاتجاه أسماء عديدة من القديم، كجلال الدين السيوطي(911)"[1]"، ومن العصر الحديث نذكر شوقي ضيف في مدارسه ، والشيخ محمد طنطاوي"[2]"، و مكي درار"[3]"في مجمله.

قراءات في أسباب الاختلاف

بالنظر في حجج كل فريق، يمكن حصر أسباب الاختلاف في أمرين اثنين هما؛ عدم انطباق المفهوم العلمي لمصطلح المدرسة على ما جاء بعد مدرستي البصرة و الكوفة بخاصة، ثم اختلاف الدارسين في الأخذ بعنصر المكان معيار تصنيف.

أما السبب الأول، فوجدت فيه تعريفين لمصطلح المدرسة، أحدهما لأحمد مختار عمر، وقد مرّ ذكره، ويتلخص في المنهج، والرائد، والأتباع، و الثاني تعريف فاضل صالح السّامرائي، الذي سأذكره في حينه.

لقد اتضح أن أحمد مختار عمر يحدّد المدرسة بوجود منهج معين يربط بين الرائد و الأتباع، لكنّ هذا المفهوم، ورغم صحته، لا يمكن تطبيقه

1-ينظر الاقتراح في علم أصول النحو:جلال الدين السيوطي. تح: محمد حسن محمد حسن إسماعيل . دار الكتب العلمية . لبنان. ط1_1998. ص 30 .

2-كتاب نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة: الشيخ محمد الطنطاوي. مؤسسة الريان. عالم الكتب.لبنان 2005. ص21،101 .

3- ينظر المجمل في المباحث الصوتية من الآثار العربية: مكي درار . دار الأديب للنشر والتوزيع.السانيا. الجزائر. د ط . ص14.

على الدرس العربي للغة، لأن هذا الأخير حلقاتٍ متتالية، اللاحق فيها يكمل جهود السابق، فإذا كانت عناية مدرستي البصرة و الكوفة باستنباط قواعد اللغة، فإن البغداديين عُنوا بالتنظير لكيفية الاستنباط، أما من جاء بعدهم، فكان له فضل المراجعات، و تفريع المسائل، و التنويع في التأليف.

إن تحديد مختار عمر لمفهوم المدرسة يصلح للمدارس اللسانية الغربية، حيث يحدّد المنهج سلفًا في علوم أخرى، ثم ينقل إلى الدراسات اللغوية، مما يسمح بترسيم المنهج، وتحديد اصطلاحاته، وتصنيف رواده وأتباعه، وهذا ما يتأكد في كتب التأصيل المعرفي للّسانيات؛ حيث أثبتت أن رغبة اللّسانيين في تحقيق شرط العلمية في البحث، جعلتهم يتوخون المنهج التاريخي المتأثر بآراء دارون في تطور الأجناس"[1]"، ثم تأثر بالنزعة التجريبية في العلوم؛ كما هو حال الوصفيين، ومن بعد تأثر التوليديون بالمنهج العقلاني في الفلسفة"[2]".

أما الدراسات اللغوية العربية، فابتدأت بسيطة، لم يتحدد منهج البحث فيها إلا لاحقا، بعد اكتمال استنباط القواعد التفصيلية، بسبب حداثة البحث العلمي، وتأخر ظهور حركة تدوين المعارف، ما لم يسمح بالاتصال و تبادل التأثير فيما بينها، ولهذا نرى عدم نجاعة انحصار التصنيف في زاوية المنهج فقط.

لنعد إلى تعريف السّامرائي؛ الذي يرى أن اسم المدرسة لا يطلق إلا بوجود ثلاثة شروط هي؛ « الأسس التي تتبعها في أصول البحث، و

1- ينظر مدخل إلى اللسانيات: محمد محمد يونس علي.دار الكتاب الجديد . ليبيا. ط1_2004_ص 14.

2-ينظر م ن ص 43_44.

المصطلحات، والمسائل الخلافية...» "[1]"، ولانتفاء هذه الشروط في نحاة بغداد، أنكر وجود هذه المدرسة، لأن المكان وحده لا يصلح أصلاً للتقسيم حسب رأيه.

لا تجدر بنا العودة للحديث عن وحدة الأصول في البحث بين المدارس و منزلتها في التّصنيف، فذلك ما سلف مناقشته، كما أننا سنرجئ شرط المصطلحات لحينه، وسنكتفي بعرض عنصر المسائل الخلافية، الذي يبدو أن حسن هنداوي أخذ به أيضا، حين قال: « إنه من غير المعقول أن نزعم قيام مدرسة نحوية على غرار المدرستين الأخريين، ولا يكون لأعلامها مذاهب ينفردون بها عن مذاهب تينك المدرستين» "[2]"؛أي البصرة و الكوفة.

إنه من غير المعقول أن يطلب من نحوي في القرن الرابع الهجري أن يأتي بآراء جديدة على أنقاض آراء سابقة دام استنباطها وبناء هيكلها التجريدي طيلة ثلاثة قرون خلت، بل المطلوب هو إبراز الحلقة المكمّلة لجهود من سلف، كالتّنظير لكيفية الاستنباط،والتّعليل لطرق التّرجيح، والبرهنة على صحّة رأي دون الآخر، وكل هذا لا ينفي وجود مواضع للإبداع في الرأي عند البغداديين، كما سيتضح في الفصول القادمة.

لقد أدى التركيز على الأسس المنهجية، والرائد والأتباع في منهج التصنيف، إلى إنكار كل المدارس ما عدا البصرة، أو هي و الكوفة، وردّ أعلام كل اتجاه إلى هاتين المدرستين، وفي هذا الإنكار تجاهلٌ لجملة من المعطيات، كان لها دور في توجيه الدرس النحوي، كما في:

1- ابن جني النحوي : فاضل صالح السامرائي . دار عمار . الأردن . ط 1 2006 ص 247 .

4-مناهج الصرفيين و مذاهبهم في القرنين الثالث و الرابع من الهجر: حسن هنداوي .دار القلم. سوريا . ط1_1989 . ص405.

1-صلة النحاة بسياسة البلد أو الإقليم، كما يتجلى في أسس أو بواعث مواقف ابن مضاء القرطبي (592) من نحو سيبويه (180)، الذي نفّذ رغبة السياسيين في الثورة على كل ما هو مشرقي كما سيظهر لاحقا.

2-تأثر الدّرس النحوي بالعلوم الأخرى، كأصول الفقه، و علم الكلام، ممّا مكّن من القدرة على التنظير، بعد أن كان يقتصر على التّطبيق في الأبواب التفصيلية، لأن «ربط الفكر بالمجالات المحاقلة له، المؤثرة فيه أو المتفاعلة معه، ليس ضرورة منهجية فحسب، ولكنّه علاوة على ذلك، سبيل إلى تلمّس الظواهر في بعدها المعرفي، و طريق إلى تحقيق شرط الشمول المتوخى في أيّة قراءة تتغيا الفاعلية و المردودية »"[1]"في الدراسة.

وللأسباب أعلاه، نرى أن العناية بالمكان معيارًا آخر في التصنيف و التّقسيم، ضرورة لابد منها، لأنّ ذلك يتتبع غايات الدرس و مراحله، وهي استنباط القواعد مع البصرة و الكوفة، والتحقيق و التنظير مع البغداديين، والمراجعات مع من بعدهم.

وبهذا نخلص إلى أن مصطلح المدرسة لم يخرج عن دلالته اللغوية وهي مكان الدرس، كما في لفظ مطبعة، ومكتبة، إلا أن هذا لا يعني إهمال البحث في مواطن التميز في المنهج و الاصطلاح، بل يعني البدء بتحديد المكان، ثمّ معرفة خصائص الدّرس فيه، احترامًا لقيمة المكان النفسية، و السياسية في حياة العربي، فهو الذي يتغنى به طللا، وهو الذي يسعى إلى صنع مجدٍ له حاضرة، كيف لا، وبغداد أصبحت عاصمة للخلافة.

1- قضايا إبستمولوجية في اللسانيات:حافظ إسماعيلي علوي. والمحمد الملاخ. الدار العربية للعلوم ناشرون. لبنان. ط1_2009 . ص35.

كما أن الأخذ بالمكان يتوافق والمراحل التطورية للدرس اللّغوي عند العرب؛ إذ نعتبر مدارسه حلقات متتالية، كما سلف الذكر، بدأت بالبصرة في القياس على الكثير الشائع المطّرد، و توسعت مع الكوفة في الأخذ بالشّاذ، وترسخ المنهج وحُقق في المسائل مع البغداديين، واكتملت بالمراجعات، والتنويع في التأليف، مع المدارس الأخرى.

منهج مدرسة بغداد:

يتّفق القائلون بالمدرسة البغدادية أن منهجها قائم على التوفيق بين آراء البصريين و الكوفيين، يقول شوقي ضيف « اتبع نحاة بغداد في القرن الرابع الهجري نهجًا جديدًا في دراساتهم ومصنفاتهم النحوية، يقوم على الانتخاب من آراء المدرستين البصرية و الكوفية»"[1]"، مكونين بذلك مذهبا متميزًا، و سمه الشيخ محمد الطنطاوي أنه«حدث للنحو به عهد جديدٌ، قضى أن يُعدّ طورًا آخر من أطواره »"[2]" المتتالية.

وما يلاحظ في كتب التأريخ النحوي، عنايتها بالتمثيل، وذكر نماذج التوفيق، أو التجديد في الرأي، وإهمالها مظاهر التطور الفعلي الذي أحدثته هذه المدرسة في مسيرة الدرس النحوي، والمتمثلة في العناية بالتنظير والتّعليل.

١ــالتنظير:

حين اكتمل استنباط النظام الذهني للّغة العربية، ظهر في القرن الرابع الهجري بخاصة مجال درس جديد موضوعه تحديد القوانين الإجمالية التي

1- المدارس النحوية :شوقي ضيف. دار المعارف. مصر. ط8 دع . ص245.

وانظر:موجز تاريخ النحو: توفيق بن عمر بلطه جي. دار الشيخ أمين كفتارو. للطباعة. دمشق سوريا. د ط.د ع. ص55-56.

2-نشأة النحو: ص109.

بواسطتها حُدّدت القواعد التفصيلية للأبواب النحوية، أو ما يسمّى بعلم أصول النحو، والذي ساعد عليه سعة الثروة اللغوية الموروثة عن أعلام المدرستين، إضافة إلى اكتمال بناء العلوم المجاورة، مما سمح بتبادل التأثير بينها، ويتجلى هذا في أدلة منها:

ـ ترديد أعلام هذه المدرسة عبارة "لم أسبق إليه" مما يوحي بجدة الطرح، وحداثة التناول،بالبدء في فن جديد، بُني على جهود من سبق، يقول الزجاجي(337):«...وأن أكثر ما أودعته إياه [كتاب الإيضاح] لا يكاد يراه مفرّقا، و لا مجموعًا في غير هذا الكتاب»"[1]"، و يقول ابن جني(392):«...وذلك أنّا لم نر أحدًا من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام و الفقه»"[2]"، ويقول ابن الأنباري أبو البركات (577) عن كتابه (الإغراب في الإعراب): «ليكون أول ما صنف لهذه الصناعة في قوانين الجدل والآداب.» "[3]" و قال أيضا في كتاب الإنصاف:«ليكون أول كتاب صُنف في علم العربية على هذا الترتيب، وألف على هذا الأسلوب،لأنّه ترتيب لم يصنّف عليه أحدٌ من السلف، ولا ألّف

1- الإيضاح في علل النحو:أبو القاسم الزجّاجي تح:مازن المبارك.دار النفائس.لبنان.ط6ـ1996ـص40.

2- الخصائص:أبو الفتح عثمان بن جني.تح: عبد الحكيم بن محمد.المكتبة التوفيقية.دم.دط.دع.ج1 ص17.

3- الإغراب في جدل الإعراب:أبو البركات كمال الدين الأنباري :تح:سعيد الأفغاني.مطبعة الجامعة السورية.سوريا.دط.1957.ص37.

عليه أحدٌ من الخلف »"[1]" لأنّه في جمعه لمسائل الخلاف النحوي سار على منهج الخلاف الفقهي بين الحنفية، و الشافعية.

ومما يلاحظ في هذه النصوص و غيرها، إثبات الصلة بين العلوم الإسلامية بخاصة، أصول الفقه، وعلم الكلام، والنحو، وبين النحو والفلسفة، كاستعمالهم للفظ الحدّ، والجنس، والفصل، والمادة، والصورة، ومقارنتهم بين موضوعي العلمين؛ كما يظهر في إيضاح الزجّاجي"[2]"، وتعليلات ابن يعيش"[3]"، مثالا لا حصرًا.

وبإثبات هذه الصلة، تصريحًا كما في النصوص، أو استنباطًا من خلال الدّراسة، يمكن القول إن اعتماد عدم التفرد بمصطلحاتٍ جديدة، كما قال السّامرائي، دليل إنكار لوجود هذه المدرسة، فيه مجال للنّظر، لأن النحو قد أكتمل نظامًا ولغة، وظهر التنظير مع البغداديين، فاستعملوا الحدود، كتحديد ابن جني للغة، بعد أن كان يُكتفى بالتمثيل، وأوجدوا وسائل درس جديدة؛كالحديث عن أنواع القياس،والاستصحاب وأنواع العلل، والظّنّي والقطعي في اللغة، مما فتح بابًا فريدًا في مباحث اللغة.

لا ينبغي أن يُفهم من هذا القول عدم جدوى البحث في المصطلح كعلامة تميّز، ومعيار تصنيفٍ، بل يعني ضرورة التوفيق بين طبيعة مسيرة الدرس وبين اصطلاحاته، ولا ينبغي أن يفهم من هذا القول أيضا، أن

1- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات كمال الدين الأنباري تح:محمد محي الدين عبد الحميد.المكتبة العصرية.لبنان.ط1_2003_ج1 ص07.

2- ينظر الإيضاح في علل النحو: ص46-47.

3- ينظر شرح الملوكي في التصريف :موفق الدين أبو البقاء بن يعيش. تح: فخر الدين قباوة. دار الملتقى .سوريا. ط3_2005. ص 109.

البغداديين لم يتميّزوا في توظيف المصطلح، فقد أثبتت البحث إبداع أبي علي الفارسي (377) في اصطلاحاته، كأسماء الأحيان لظروف الزمان، والاستخبار للاستفهام، والأسماء الجارية على أفعالها للمشتقات"[1]"، والوصف والعطف بمعنى التوكيد، والتبيين بمعنى التمييز"[2]".

٢ــالتّعليل

إن اعتبار التعليل سمة تميّز للبغداديين، لا يعني عدم وجوده في جهود من سلف، فالخليل ، وسيبويه « استفادوا من العلة في تثبيت الأحكام أو شرحها وتفسيرها، لتثبت في ذهن الدّارس والمتعلم»"[3]"، بل يعني تخصيصه بفصول كاملة، تنظيرًا وتطبيقًا، كما في خصائص ابن جني ، وإفراده بالكتب المستقلة، يقول الزجاجي : « هذا كتاب[الإيضاح] أنشأناه

1- للإطلاع أكثر على مصطلحات أبي علي الفارسي ينظر: كتاب الأصول النحوية والصرفية في الحجة لأبي علي الفارسي :محمد عبد الله قاسم .دار البشائر.سوريا. ط1ــ2008. ج2 من56إلى169.

2- المسائل العضديات:أبو علي الفارسي .تح: شيخ الراشد. وزارة الثقافة .سوريا. د ط .1986 . ص288-290.

3- دراسات في كتاب سيبويه: خديجة الحديثي .دار غريب للطباعة. مصر.د ط. د ع ص211.

في علل النحو خاصة، لأن الكتب المصنّفة في الأصول كثيرة جدًا، ولم أر كتابا إلى هذه الغاية مفردًا في علل النحو.» "[1]"، باعتبارها وسيلة فهمٍ وتأكيد للقواعد المعبَّر عنها في النص بلفظ(الأصول).

وتجدر الإشارة في ختام هذا المدخل، إلى أن احتجاج منكري وجود هذه المدرسة استندوا إلى استعمال إعلامها لاسيما أبي علي، وابن جني لفظ (أصحابنا)، الذي عنوا به البصريين بخاصة، ويمكن ردّ هذا الزعم بعدة أوجه منها:

1_توجيه شوقي ضيف لدلالة هذا اللفظ بغلبة النزعة البصرية عليهم، رغم اعتمادهم منهج الانتقاء و التوفيق"[2]".

2_تصريح أعلام هذه المدرسة باتباعهم منهج الانتقاء، يقول الزجّاجي في إيضاحه:«...ذاكرين أكثر ذلك مما بين البصريين و الكوفيين فيه من الخلاف، ومحتّجين للفريقين بأجود ما احتجوا فيه، وما يوجبه القياس، غير متحاملين على أحد الفريقين دون الآخر »"[3]"،والإشارة إلى الانحياز، تعني وجوده من قبل.

ويقول الأنباري أبو البركات (577):« وذكرت من مذهب كل فريق ما اعتمد عليه أهل التحقيق، واعتمدت في النصرة على ما أذهب إليه من مذهب أهل الكوفة أو البصرة على سبيل الإنصاف، لا التعصب و الإسراف»"[4]".

1- الإيضاح في علل النحو 38.

2- ينظر المدارس النحوية: شوقي ضيف ص 246 .

3- الإيضاح في علل النحو: ص38-39.

4- الإنصاف في مسائل الخلاف: ج1 ص07.

وفي النّصّين إعلان صريح لمنهج الانتقاء الذي يرسّم فيهم مقولة فخر الدين قباوة: بأن مدرسة بغداد مدرسة تحقيق"[1]"، وتتأكد معالم هذا المنهج أكثر، حين نجد ابن جني يقول :«لا قرابة بيني وبين البصريين، لكنها بيني وبين الحق»"[2]"، المعبر عنه في العصر الحديث بالموضوعية العلمية .

3_ استعمال لفظ (الأصحاب) استعمالا يوحي باستقلالية أعلام هذه المدرسة عن البصريين، كما في عبارة أبي علي الفارسي «أنشده سيبويه وأصحابه»"[3]"، وقول الزجاجي:«أما سيبويه فلم يحدّ الاسم حدًّا...فقال أصحابه: ترك تحديده ظنًّا منه أنه غير مشكل»"[4]"، وقوله أيضا عن المازني « و ذلك أن الفعل المستقبل عنده[المازني]و عند جميع البصريين إنما يعرب إذا وقع موقع الاسم »"[5]"، لما بينهما من تشابه في اللفظ والمعنى، والاستعمال.

يمكن لهذه النصوص، وغيرها أن تكون حججا تقابل حجج الرافضين لوجود هذه المدرسة، والمصنفين لأعلامها ضمن مشيخة البصريين، وبهذا تضحى اعتبارات الألفاظ والمصطلحات، وأصول البحث، غير كافية في تحديد المدارس ،ما لم تتحدد بعنصر المكان، لما يحمله من أبعاد حضارية كبيرة.

و بالنظر إلى مكون الأعلام في مفهوم المدرسة، نقول إن مدونة البحث انحصرت فيمن خصّصوا للّغة الكتب المستقلة، تنظيرا و تعليلا ،

1- ينظر ابن عصفور والتصريف: ص143.

2- المحتسب في تبيين وجود شواذ القراءات و الإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني . تح: عبد القادر عطا.دار الكتب العلمية. لبنان .ط1_1998ج1_ص265.

3- المسائل العضديات: ص34.

4- الإيضاح في علل النحو:ص 94.

5- م ن ص 94.

فضلا عن الجمع والانتقاء، كالزجّاجي، وأبي علي الفارسي، وابن جني، والزمخشري(538)، والعكبري(616)، وابن يعيش (643)، والرضي الاسترابادي (686).

أما الذين تنسب إليهم بدايات منهج الانتقاء ؛كابن كيسان(299)، وابن شقير(315)،وابن الخياط(320) ، فتناثر آرائهم، وافتقاد كتبهم، فضلا عن شهرة سيرهم في خطّ الكوفيين المقرَّبين من الأمراء العباسيين، كل ذلك حال دون النظر في أعمالهم ، وعدّهم من البغداديين.

إنّ ما سبق، يظهر سر شيوع التنظير في القرن الرابع وما بعده، ويبين أسباب العناية بالتّعليل، ويُعرف بواعث العودة إلى توجيه القراءات، ويعلم بغايات الأخذ بالشاذ، كما سيتّضح في ثنايا الفصول اللاحقة ،بعد ذكر ما يتطلبه البحث من التنظيرات العامة للعلة والتّعليل.

الباب الأول

التعليل اللغوي: ماهية وتأصيل

الفصل الأول

ماهية وتحديد

توطئة:

من المسلّمات المتعارف عليها أنه« لا يوجد شيء بدون علة »"[1]"، و يشهد بصحّة هذا المبدأ العقلي انشغال الفكر البشري « بالبحث عن العلل في جميع مراحله »"[2]" بدءًا من انحباسه في المحسوسات، وصولا إلى خوضه في المجرد والكليات، لكون « العلة مادامت علة فإنّها تقتضي شيئا خاصا، والشيء ما دام مقتضيا، فإنه يتبع علّته الخاصة به »"[3]" اعتبارا للعلة عامل وجود أو هدف إيجاد.

إن البحث في العلل أو عنها يسمّى بالتّعليل، وهو لغة مصدر قياسي بزنة "تفعيل" من الفعل الرباعي (علّل)، أما اصطلاحا فهو نشاط فكري موضوعه « لِمَ صار الشيء على هذا الوضع »"[4]" دون اللجوء إلى التغيير أو الرفض أو المنع.

ذاك هو حال التعليل اللغوي خاصّة، فهونوع من الاجتهاد« العقلي الذي لا يتوقف عند ظواهر اللغة،و إنما يتعداها إلى التفسير العقلي الموصل إلى القوانين التي تكمن وراء الاستعمال اللغوي »"[5]" لأجل جمع أشتاته،و ضبط

تنوعاته في قواعد جامعة، بها ينتقل من الجزئي المحسوس/المسموع، إلى الكلي المجرد، الذي به تنتظم الظواهر المنفردة.

---

[1]– مبدأ العلة: مارتن هايدغر. تر: نظير جاهل. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت. لبنان. ط3 2001 . ص 05.

[2]– م.ن ص05.

[3]– المقابسات: أبو حيان التوحيدي. تح: حسن السندوبي. دار المعارف للطباعة والنشر. سوسة، تونس. ط1 1991 ص244 .

[4]– العلة النحوية في ضوء الممنوع من الصرف: شعبان زين العابدين محمد. مكتبة الآداب، القاهرة، مصر ط2 2002 ص .13

[5]– دراسات في آليات التحليل و أصول اللغة والنحو:السعيد شنوفة.عالم الكتب.مصر ط1–2009 ص 17.

كما يتميز التعليل بعامة، والتعليل اللغوي بخاصة، بطبيعته التفسيرية، فهو لا يتدخل في الظاهرة المدروسة –مادامت موجودة– بالمنع والتغيير، بل « يقرّبها إلى الأذهان لتكون لها أقبل، وإلى الأفهام، لتكون لها أقرب »"[1]"، وذلك لأنه يبدأ بعد « أن تجمع اللغة، وتستنبط المقاييس ،وتستقر الأصول، وتُعرف القوانين الكلية »"[2]" التي هي ملك لكل أفراد المجتمع اللغوي المتجانس، يعمل اللغوي على استنباطها، ثم تعليلها.

بين التعليل والتفسير:

يغلب في تعاريف التّعليل بأنه تفسير، فيقال :« التعليل في النحو تفسيرٌ اقتراني... فهو تفسير... »"[3]"، وإنّه « ... تفسير لِمَ صار الشيء على هذا الوضع ...»"[4]"، بل هناك من جعل التفسير « نظاما من التعليلات على شكل مجموعة من النظريات والمبادئ تفسّر انتظام الظاهرة اللغوية »"[5]"، فهل التعليل هو التفسير؟

[1]– العلة النحوية في ضوء الممنوع من الصرف : ص08.

[2]– مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة: حسن هنداوي. دار القلم، دمشق. سوريا. ط 1 1989. ص 339 .

[3]– نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين: حسن خميس سعيد الملخ. دار الشروق للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. ط 2 2000. ص29.

[4]– العلة النحوية في ضوء الممنوع من الصرف: ص08.

[5]– نظرية التعليل في النحو العربي حسن الملخ. ص23.

ووجد أيضا من يقارب بين التعليل اللغوي عند العرب ،وبين مفهوم التفسير في النظرية التوليدية التحويلية عند تشومسكي، كما هو حال حسن سعيد الملخ في كتابه نظرية التعليل، ومنه حزّ السؤال: هل التعليل اللغوي والنظرية التفسيرية"[1]"، سيّان؟ أم هما متقاربان فقط؟ فما وجه الائتلاف إذاً؟ وما صور الاختلاف؟

إنني سأبدأ بالإجابة عن السؤال الأول: هل التعليل هو التفسير؟ مؤجلا البحث في السؤال الثاني إلى مبحث مستقل في فصل لاحق.

التفسير/ الشرح/ التأويل:

التفسير لغة هو « بيان شيء وإيضاحه... »"[2]"، أما اصطلاحا فهو « المستوى الأول من مستويات القراءة حيث الدلالة واحدة بسيطة سريعة التّبادر إلى الذّهن »"[3]"، لأن اللفظ « لا يحتمل ... إلاّ وجهاً واحداً »"[4] في معناه، وغالبا ما يستعمل هذا المصطلح في شرح القرآن كلّه أو بعضه، مما جعله مقابلا لمصطلح "الشرح"، الذي خصّ ببحث كلام البشر شعراً ونثراً"[5]".

ومما يقرب لفظ التفسير، مصطلح التأويل، لاختصاصهما بدراسة معاني القرآن الكريم، إلا أنّ التأويل يتميز عن التفسير في كونه يُهتم فيه بما تعدّدت

---

[1]- ينظر نظرية التعليل في النحو العربي: ص31، 231، 232.

[2]- معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس. تح: عبد السلام هارون. دار الجيل. بيروتز د ط 1999. ج4، ص504. مادة (ف س ر).

[3]- قضايا اللغة في كتب التفسير: الهادي الجطلاوي. كلية الآداب .سوسة. تونس. ط1، 1998، ص35.

[4]- الاتقان في علوم القرآن: جلال الدين السيوطي. دار مكتبة الهلال. بيروت. لبنان. د ط. د ت، ج2 ص173.

[5]- ينظر قضايا اللغة في كتب التفسير ص35.

معانيه؛ إذ هو« توجيه لفظ متوجه إلى معان مختلفة، إلى واحد منها بما ظهرمن الأدلة »"[1]"المستفادة من السياق الداخلي للنص،ومن خارجه ؛كاعتبار أسباب النزول، واختلاف اللهجات، وغيرها من قرائن المقام.

ومن مظاهر الاختلاف أيضا ؛كون « أكثر التأويل يستعمل في الجمل »"[2]"، لأن توجيه الدلالة يقتضي النظر في سياق التركيب، بينما التفسير هو « كشف المراد عن اللفظ المشكل »"[3]"، وشتان ما بين التوجيه والكشف، فالتأويل إذاً يكون بعد التفسير، وهذا ما جعلهم يقولون إنّ « التفسير أعم من التأويل »"[4]"، فكل تأويل تفسير، وليس العكس.

لا يبتعد التأويل النحوي عن مفهوم البحث عن معنى خفي؛إذ« تحمل الظواهر اللغوية على غير الظاهر للتوفيق بين أساليب اللغة،و قواعد النحو»"[5]"،مما يعني وجود تعدد في المعنى، أوجب البحث عن المقصود منه، بتقديركلمة أو جملة،يتحقق بها رد الاستعمال إلى الأصل.

ألفاظ التفسير ومصطلح التعليل:

يشترك التفسير وما يقاربه من اصطلاحات في معنى « الإقبال على النص بحثا عن مقاصده »"[6]" رغم وجود تنوع في المنهج والغاية، وكذلك الأمر بالنسبة

---

[1]– الاتقان في علوم القرآن: السيوطي ج2 ص173.

[2]– مقدمة التفسير: أبو القاسم الراغب الأصبهاني . دار طلاب المعرفة. د م، د ت. ص402

[3]– لسان العرب: ج5 ص55 . مادة (فسر).

[4]– مقدمة التفسير: الراغب الأصبهاني ص402، و قضايا اللغة في كتب التفسير ص32.

[5]– في القراءة وفن التأويل،مراجعات فكرية:صابر الحباشة.عالم الكتب الحديث.الأردن. ط 1- 2011 . ص 02.

[6]– قضايا اللغة في كتب التفسير: ص32.

لمفهوم التعليل، لكن ... ليس بحثا عن المقاصد، بل تأكيداً لها، وبرهنة لِمَا اختير منها.

والتعليل لا ينحصر بحثه في النص، يدرس ظواهره، بل يتعدّاه إلى بحث القواعد المنتجة لتراكيبه، فيظهر الحكمة المرادة، ويبرز جمال النظام الباطن في لغة النص، كتعليلهم رفع المثنى بالألف دون الواو بخفة الألف وثقل الواو فأعطي الأخف للتثنية، باعتبارها أكثر استعمالاً « إذ كل جمع يتضمن التثنية، وليست التثنية تتضمن الجمع »"[1]"،فالاسم يثنى بالألف والياء،سواء أكان عاقلا أم غير عاقل،بينما جمعه بالواو ،لا يكون إلا للعاقل.

بل إن التعليل يدرس في النص ما خرج عن القواعد، فيبين الأسباب، ويشرح الغايات ؛كتعليلهم صحة الواو وعدم إبدالها ألفا رغم توافر شروط ذلك – وهو التحرك وانفتاح ما قبل الحرفين (الواو والياء) –في مثل قولهم (عَوِر البعير، واصيدّ)، بأن « عَوِرَ في معنى اعورَّ، و صَيِد في معنى اصيدّ، فهما في معنى ما يجب صحته »"[2]" لسكون ما قبل الواو والياء. وعلّلوا حذف الزوائد من تلك الصيغ « بضرب من التخفيف، فجعل صحة العين في عَوِر وصَيِد... أمارة على أن معناه افعَلَّ»"[3]"، وهذا ضرب من الاحتكام إلى المعنى حين يتمرد اللفظ عن القاعدة.

فالتعليل إذاً؛ ضرب من التفسير، إذ معرفة المراد والماهية أسبق من البحث عن العلة والسبب، ما دام الموجود أو المسموع قد وُجد، أما العلة

[1]– ترشيح العلل في شرح الجمل: صدر الأفاضل القاسم بن الحسن الخوارزمي. إع: عادل محسن سالم العميري. مطبوعات جامعة أم القرى . السعودية. ط1 1991 ص30.

[2]– ينظر شرح الملوكي في التصريف: ص219. و المسائل العضديات :أبو علي الفارسي ص 188

[3]– م.ن ص223.

في اللغة فلا تُوجِد المسموع بل تُستقرأ منه، كما سيتضح من ماهية العلة اللغوية وطبيعتها، لكن بعد التعرف عليها عند الفلاسفة والأصوليين، لأنهم الأسبق إلى تناول قضية التعليل بالتنظير.

مباحث العلة عند الفلاسفة:

تعرّف « علة الشيء[بأنها] ما يتوقف عليه ذلك الشيء »"[1]" الذي يسمى بالمعلول، والذي يتوقف عليه وجود الموجودات أربعة أنواع « تجتمع في كل علة »"[2]"؛ وهي العلة الصورية، الفاعلية، والمادية، والغائية.

1. العلة الصورية: وهي « ما هية الشيء، وشكله، ومجموع الخصائص التي يتمّ بها كماله؛ كشكل التمثال وما هو عليه »"[3]".

2. العلة المادية: هي « ما منه الشيء »"[4]" أو « ما لا بد من وجوده لوجود الشيء »"[5]"، من غير أن يجب وجودها مع وجوده، كالخشب والحديد بالنسبة للسرير؛ فهما موجودان سواء وُجد السرير أم لم يوجَد.

3. العلة الفاعلية: فاعل الشيء وصانعه، به يصير الموجود على ما هو عليه، فهو « السبب في وجود الشيء »[1]"،"؛ كالنجار للكرسي، والفنان للتمثال.

---

[1]– التعريفات: على بن محمد الجرجاني. تح: إبراهيم الأبياري. دار الكتاب العربي. بيروت. د.ع 2002 ص128.

[2]– معيار العلم في فن المنطق: أبو حامد الغزالي. تح: على أبو ملحم. دار مكتبة الهلال. بيروت. ط1 1993. ص238.

[3]– مع الفلسفة اليونانية: محمد عبد الرحمن مرحبا. منشورات عويدات . بيروت .لبنان. ط3 1988 ص170.

[4]– م.ن ص170.

[5]– معيار العلم ص236.

4. العلة الغائية: وهي الغاية من إيجاد الشيء، أو « ما يوجد الشيء لأجله »"[2]"، قال الإمام الغزالي (505) في ميزتها: إنها « الغاية الباعثة أولاً، المطلوب وجودها آخراً »"[3]"، بمعنى أنها سابقة زمانا في عقل صاحبها، متأخرة وجوداً في الخارج عن معلولها ،كغاية السكن من بناء البيت.

قد تُرد هذه الأنواع إلى بعضها لتنحصر في قسمين، كل قسم تحته نوعان، أول القسمين يسمى بعلة الماهية؛ وهي « ما تقوم به الماهية من أجزائها »"[4]"، وتكون مادية وصورية، أما الثاني منهما فيسمى بعلة الوجود؛ وهي « ما يتوقف عليه اتصاف الماهية المتقومة بأجزائها بالوجود الخارجي »"[5]"، وتشتمل على نوعين هما؛ الفاعلية والغائية، باعتبار الفاعل والغاية شيئين منفصلين عن الماهية... ويمكن تمثييل كل ما سبق بالمخطط التالي"[6]":

---

[1]- معيار العلم ص236.

[2]- التعريفات ص129 /و مع الفلسفة اليونانية ص170.

[3]- معيار العلم ص236.

[4]- التعريفات ص128.

[5]- أسلوب التعليل وطرائقه في القرآن الكريم ص20.

[6]- أسلوب التعليل في اللغة العربية: أحمد خضير عباس. دار الكتب العلمية. بيروت . ط1 2007 ص14.

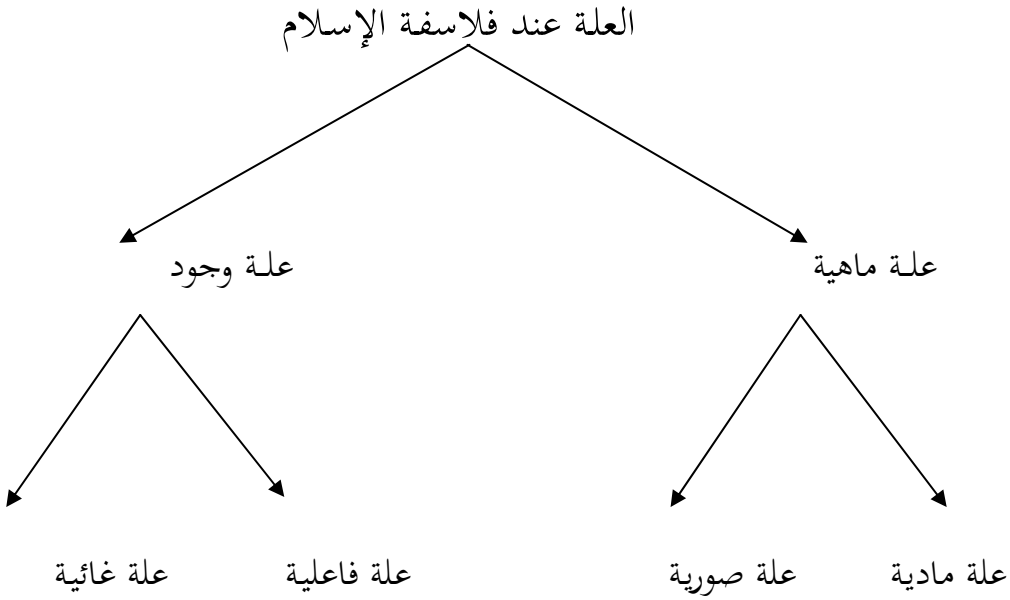

ومما تجب الإشارة إليه، أن تقسيم علماء الإسلام للعلة إلى أربعة أنواع، هو نفسه عند أرسطو"[1]"، ما عدا بعض الاختلاف تمثل في:

1. إن أرسطو ردّ كلاً من العلة « الصورية والغائية، والفاعلية ... إلى علة واحدة؛ هي العلة الصورية »"[2]"، أما العلة المادية « فلا تنحلّ إلى غيرها »"[3]"، باعتبار الصورة والغاية أفكاراً ذهنية في عقل الفاعل، بينما علماء الإسلام فصلوا بين الماهية كصورة، ومكونات الماهية (المادة)، وبين ما تتقوّم به الماهية من الموجودات الخارجية عنها، كالفاعل والغاية، مادامت فكرة لا تدخل في قيام الشيء، إنما

[1]– تاريخ الفلسفة اليونانية ص222.

[2]– مع الفلسفة اليونانية ص171.

[3]– م.ن ص171.

تتحقق بعد تمامه، فهي « تتأخر في حصول الوجود وتتقدم سائر العلل في السببية »"[1]". ولهذا قيل فيها: إنّه يمكن اعتبارها العلة التامة"[2]"، وكذلك العلة الفاعلية.

2.اختلف مفهوم العلة بين أرسطو وفلاسفة الإسلام، فالأول يراها ذات « ارتباط ضروري »"[3]" بينها وبين المعلول، لتلازمهما عقلا واقترانهما، بينما علماء الإسلام يرونها مجرد « مشاهدة للتتابع حادثتين، واحدة بعد الأخرى، فاصطلحنا على تسمية إحداهما علة والأخرى معلولاً »"[4]"؛ إذ لا رابط ضرورة بين الحادثتين، « فالاتصال بين العلل والمعلول اتصال إلهي »"[5]"، يعمل جريان العادة واستمرارها على ترسيخه في الذهن، فيُرى ذلك تلازما واقترانا.

وبالنظر فيما سبق، يمكن القول أن بحث الفلاسفة في العلة، هو بحث في ماهية الشيء، واستكناه لمكوناته، وهذا معناه، أن طلب العلة يكون بعد ثبوت وجوده، وسنرى لاحقا كيف بحث علماء الأصول العلة.

---

[1]– الملل والنحل: محمد بن عبد الكريم الشهرستاني. تح: محمد بن فريد. المكتبة التوفيقية. القاهرة. د ط. د ت. ج2 ص167. ينظر كشاف اصطلاحات الفنون: ج2 ص1211.

[2]– ينظر كشاف اصطلاحات الفنون: ج2 ص1209، 1210.

[3]– – مناهج البحث عند مفكري الاسلام: علي سامي النشار. دار المعارف . القاهرة. ط4 1978 ص 58

[4]– م ن ص 125.

[5]– المقابسات: أبو حيان التوحيدي ص245.

مباحث العلة عند الأصوليين:

إذا كان القياس بأركانه أهم المباحث درساً في الفكر الأصولي، فللعلة منه النصيب الأوفر من الاهتمام، لا لأنها أحد أركانه الأربعة فحسب، بل لأنها تعتبر محور التفكير القياسي كله، فالقائس لا يهمه « الأصل ذاته، ولا حتى حكمه لذاته، بل ما يهمه هو العلة التي من أجلها كان الحكم، وما يهم القائس من الفرع، هو البحث فيما إذا كانت تلك العلة توجد فيه أو لا توجد »"[1]"، للتأكد من صحة تعدية حكم الأصل إليه باعتباره، أي الحكم، « ثمرة القياس »"[2]"

يطلق لفظ العلة عند الأصوليين على معنيين اثنين هما:

أ- « الحكمة الباعثة على تشريع الحكم، وهي مصلحة يطلب به جلبها أو تكميلها، ومفسدة يطلب درؤها أو تقليلها »"[3]"

ب- « الوصف الظاهر المنضبط الذي يكون مظنة وجود الحكمة »"[4]".

وما سوى هذين التعريفين، يعود إليهما ويعتمد عليهما كقولهم: هي « ما يترتب على تشريع الحكم وامتثاله من ثمرة ومصلحة هي جلب منفعة أو تكميلها، أو دفع مضرة أو تقليلها، ويسمى بالمصلحة أو مقصد الشارع...وقد يسمى بالحكمة »"[5]"، وغيره من التعريفات التي تدور إما في فلك الحكمة الباعثة، أو في معنى الوصف الظاهر.

---

[1]- بنية العقل العربي: دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية. محمد عابد الجابري. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت . ط7 2004. ص158.

[2]- مناهج البحث عند مفكري الاسلام: ص93.

[3]- أصول الفقه: الشيخ محمد الخضري. مر: مصطفى العدوي. تح: أحمد بن سالم. دار ابن رجب. مصر . ط1 2005 . ص372.

[4]- - م ن ص372.

[5]- أصول الفقه الإسلامي :وهبة الزحيلي. دار الفكر. سوريا . ط1.1986 .ج1ص679

يعود اختلاف الرأي في تعريف العلة عند الأصوليين إلى أسس كلامية اعتقدوها، فالمعتزلة يقولون بالحكمة المقصودة، والأشاعرة يقولون بالوصف.

أ- رأي المعتزلة:

إنّ العلة معرّفة للحكم، وبالتالي تكون وسيلة إدراكها هي العقل، مادام « الحكم يتبع المصلحة أوالمفسدة،على اعتبار أن الشيء حسن أو قبيح في ذاته »"[1]"؛ أي أنها وصف ذاتي؛ فالإسكار صفة ذاتية في الخمر، وهو العلة التي أوجبت حكم التّحريم.

انطلاقا من هذا المبدأ، عبّر المعتزلة عن العلة بأنّها « ما كان المعتل بها معتلاّ، أو هي التي تغيّر محلّها من حال إلى حال، أو هي ما تحدّد الحكم بتحددها »"[2]"، إلى غير ذلك من التعريفات التي نقلها إلينا منظرو الفكر الأصولي، والتي تعود جميعها إلى قولهم « بأن لكل فعل فاعل واحد ،إما الله أو الإنسان، وكلاهما فاعلان يملكان القدرة على التأثير والخلق »"[3]"، مما هيّأ العقل الإنساني لإدراك حسن الفعل أو قبحه في ذاته، وتعليل الحكم، واستنباط حكمته دون النص.

[1]- مناهج البحث عند مفكري الاسلام ص93.

[2]- مناهج البحث عند مفكري الاسلام ص93. ينظر بنية العقل العربي ص160.

[3]- التشكلات المبكرة للفكر الاسلامي: عبد الحكيم أجهر. المركز الثقافي العربي. الدار البيضاء. المغرب. ط1 2005. ص10.

ب- رأي الأشاعرة:

يعتقد الأشاعرة « بأنّه لا وجود إلاّ لفاعل واحد في العالم هو الفاعل الإلهي »"[1]"، وإرادته تشمل كل شيء بما في ذلك أفعال الإنسان، ومن هذا المبدأ صدرت آراؤهم في العلة؛ فهي « الحالّة للحكم، أو المثيرة للحكم، أو المؤثرة فيه، أو الصفة الموجبة لمن قامت به حكما »"[2]"، لكن يجعل جاعل هو الله ؛إذ « ... هو الذي جعلها موجبة حتى تعقلها عقولنا »"[3]"، فهي بهذا مجرد علامة للحكم، وأمارة له، لا دخل لها في إيجابه أو التأثير فيه بذاتها.

إذا كان المعتزلة أعطوا للإنسان شيئا من الإرادة، فاعتبروه فاعلا لكن بأقل قدرة من الله، وفسّروا بذلك، صفة الإيجاب في العلة بأنها « معقولة المعنى؛ أي أن الحكم قابل للتبرير العقلي »"[4]"، فإنّ الأشاعرة نفوا هذا المعنى، وقالوا بأن « أصل تعليل الحكم، وإثبات عين العلة ووصفها لا يمكن إلا بالأدلة السمعية »"[5]"؛ إذ لا مجال للنظر العقلي في ذلك.

لقد اعتقدوا أيضا بأن ما يوصف بأنّه علة الحكم هو في حقيقته « ما أضاف الشرع الحكم إليه، وما ناطه به وجعله علامة عليه »"[6]" نافين بذلك

---

[1]- التشكلات المبكرة للفكر الاسلامي: عبد الحكيم أجهر. ص10.

[2]- مناهج البحث عند مفكري الاسلام ص93.

[3]- بنية العقل العربي ص161.

[4]- بنية العقل العربي ص16

[5]- المستصفى من علم الأصول: الغزالي ص470. ينظر شفاء العليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل: أبو حامد الغزالي. تح: حمد الكبيسي. مطبعة الإرشاد بغداد العراق ط1 1971 ص26

[6]- المستصفى من علم الأصول ص437.

صفة ذاتية العلة في الفعل، وبهذا قالوا بكونها وصفا معرّفا لوجود الحكمة من الحكم لا بالعقل، لكن بالشرع.

وكان من نتائج هذا الخلاف أن تنوعت مصطلحات العلة، فالأشاعرة مثلا يعبّرون عنها بلفظ المناط، والأمارة، والعلامة، والدلالة ،إذ هي « تدلّ على الحكم، فالمؤثر أبداً يدلّ على الأثر »"[1]"، و« قد يُسمى القياس علة، لأنه يشتمل على علة الحكم، وهي الركن الأعظم من مقصود القياس »"[2]"، ولهذا قلت في بداية هذا المبحث بأن العلة لبّ وجوهر ومحور التفكير القياسي"[3]".

والجدير بالذكر، أن للعلة الأصولية شروطاً ومسالك حدّدها الأصوليون وبيّنوها، لكنني آثرت عدم ذكرها في هذا الموضع، تجنبا للإطالة، على أن أشير إليها، وأشرح منها ما أمكن، حين أتحدث عن شروط العلة النحوية ومسالكها، إذ الجمع بينهما يضفي عليهما سمة الوضوح، ويُظهر التأثر الكبير بين هذين العلمين، علم أصول الفقه، وعلم أصول النحو. وهذا ما سيبحث في الجزء التالي.

[1]- شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل: أبو حامد الغزالي ص21 .

[2]- م ن ص20 .

[3]- ينظر ص31 من هذا الفصل.

مبحث العلة عند النحاة:

العلة لغة:

للمادة اللغوية الثلاثية (ع ل ل) معان عدّة في اللسان العربي، أرجعها ابن فارس إلى « أصول ثلاثة صحيحة، أحدها تكرّر أو تكرير، والآخر عائق يعوق، والثالث ضعف في الشيء »"[1]".

1. معنى التكرر أو التكرير:

منه « العَلَل وهي الشربة الثانية »"[2]" والتعليل « سقي بعد سقي، وجني الثمرة بعد أخرى، وعلّ الضارب المضروب إذا تابع عليه الضرب... »"[3]" وكرّره.

وفي هذا المعنى إشارات توظف في دلالة الاصطلاح منها أن التعليل يكون تاليا (ثاني) لما هو موجود.

ومنها أن البحث في العلل فيه استزادة لا تتوقف، ولهذا قُيّد التعليل بشروط تمنعه من الوقوع في حلقة مفرغة.

ومن التكرّر أيضا ينشأ نوع من التلازم بين الحادثتين كما يقول الأشاعرة، فيقال « هذا علة لهذا أي سبب »"[4]" وهذا مبحث التعليل في الاصطلاح.

2. عائق يعوق:

---

[1]– معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس. تح: عبد السلام هارون. دار الجيل. بيروت. د ط 1999 . ج4 ص12 . مادة (ع ل ل).

[2]– م.ن ص ن .

[3]– لسان العرب: جمال الدين بن مكرم بن منظور. دار صادر. بيروت . ط6 1997 ج11 ص468. مادة (ع ل ل).

[4]– لسان العرب: ج11 ص471. مادة (ع ل ل).

يكون العائق حدثا ثانيا يشغل عن الحدث الأول ويصرف عنه الاهتمام، ولهذا قيل بأن « العلة الحدث يشغل صاحبه عن وجهه »"[1]"، أو عن حاجته كما ذكر في معجم لسان العرب"[2]"

قد يخرج الانشغال من معنى الإعاقة إلى معنى التلّهي فيقال: « علّله بطعام وحديث ونحوهما، شغله بهما... وتعلّل به أي تلهّى به »"[3]"

إن للبحث في العلل متعة تشغل صاحبها وتشدّه إلى موضوعه،لما في العملية من إيقاظ لنعم الفكر، واستفادة من تجارب الذات المعرفية وتسخيرها في استكشاف المعلّل.

3. ضعف في الشيء:

« العلة المرض... والعلّ من الرّجال المسنّ الذي تضاءل وصَغُر جسمه »"[4]"، وإلى هذا المعنى يعود لفظ « العَلة [بالفتح] بمعنى الضّرّة »"[5]"، كأن المرأة الثّانية داء ومرض بالنسبة للمرأة الأولى.

تحدث علماء العربية عن ضعف حروف العلة، وجعلوا المعتلّ يقابله الصحيح، كما في حديث الصّرفيين"[6]"، لكن هذا ليس مراد البحث، ولا موضوعه، لذا سنكتفي بهذه الإشارة التي أردنا بها تأكيد صلة دلالة المعجم للعلة بتوظيف الاصطلاح.

---

[1]– مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر الرازي. تح: مصطفى ديب البغا .دار الهدى. الجزائر. د ط دع. ص291 . مادة (ع ل ل).

[2]– ينظر لسان العرب: مادة (ع ل ل). ج11 ص471.

[3]– م.ن :ج11 ص469.

[4]– معجم مقاييس اللغة: مادة (ع ل ل) .ج4 ص14.

[5]– لسان العرب: مادة (ع ل ل). ج11 ص470.

[6]– ينظر شذا العرف في فن الصرف: الشيخ أحمد الحملاوي. المكتبة العلمية بيروت د ت. د ط ص27 .

كما أن دلالة الضعف استخدمت في علم الحديث ؛ فالعلة هي« سبب خفي قادح غامض طرأ على الحديث وقدح في صحته »"[1]"، فضعّفه من جهة المتن أو السند، ككذب الرّاوي أو فسقه، ويسمى الحديث الذي به علة، معتلا، وعليلا، ومعلّلا، ومعلولاً، لكن الذي يعنينا من مفاهيم الاصطلاح، هو العلة كمصطلح عند النحاة.

العلة اصطلاحا:

إن تحديدات منظري النحو للعلة متنوعة تبعا لتنوع منطلقات التعريف، فهذا يأخذ بالغاية، وذاك يشدّد على الوظيفة، بينما الفريق الآخر يروم تحديد الماهية.

1.اعتبار الغاية:

ينظر فيه إلى الهدف من التعليل، فتعرّف العلة بأنها « تفسير الظاهرة اللغوية، والنفوذ إلى ما ورائها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه »"[2]"، لاعتقاد الدارسين بوجود حكمة رام تحقيقها الواضع؛ إذ « كل ظاهرة من الظواهر الثابتة والطارئة في اللغة العربية في المفردات، والتراكيب على السواء

[1]– كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: محمد علي التهناوي. تح: علي دحروج. مكتبة لبنان ناشرون. لبنان. ط1 1996 ج2 ص1208.

[2]– أصول النحو العربي: محمد خير الحلواني. جامعة تشرين، اللاذقية سوريا. د ط 1979 ص108.

لم تقع اعتباطا، وإنما كانت عن حكمة قصدها المتكلم العربي وأظهرها النحوي »"[1]" بواسطة التعليل.

2-اعتبار الوظيفة:

كلما ذُكر القياس، ذُكرت العلة، باعتبارها ركنا من أركانه، وبعضا من أجزاءه، بتعبير الغزالي"[2]"، وهي « الوجه، أو الشبه أو الجامع الذي يربط بين شيئين اثنين ،ويحملنا على إجراء عملية القياس »"[3]"، حتى ينقل حكم الشيء الأول ،وهو المقيس عليه (الأصل)، إلى الشيء الثاني وهو المقيس (الفرع).

بل هناك من سمّى العلة بمصطلح (الجامع)، كما يظهر عند سعيد جاسم الزبيدي الذي يقول: « إنها الصلة بين طرفي القياس »"[4]" المقيس والمقيس عليه، وعُبّر عنها بأنها « أحد أنواع الجامع بين المقيس والمقيس عليه »"[5]"، باعتبار الشبه والطرد، نوعين آخرين للجامع.

يتسم النظر إلى العلة من هذه الزاوية بشيء من الضيق، لأن الكثير من العلل لا تعتمد القياس بمفهومه الدراسي (مقيس عليه، ومقيس، وعلة، ثم حكم)، كوسيلة تعليل، ومن ذلك إبدالهم النون الساكنة ميما لوقوعها قبل الباء في قولهم

---

[1]- العلة النحوية في ضوء الممنوع من الصرف: ص06.

[2]- شفاء الغليل: الغزالي ص22.

[3]- النحو العربي عماد اللغة والدين: عبد الله أحمد جاد الكريم. مكتبة الآداب. القاهرة .ط1 2002 ص48.

[4]- القياس في النحو العربي، نشأته وتطوره: سعيد جاسم الزبيدي. دار الشروق. الأردن. ط1 1997 ص26.

[5]- أصول التفكير النحوي: علي أبو المكارم. دار غريب للطباعة والنشر. القاهرة .د ط 2007 ص108.

عنبر وقنبر، إذ تنطق عمبر وقمبر، إذ عللوا ذلك بعلة الاستثقال"[1]"، دون ذكر لشيء اسمه الحمل على كذا ،كما هو مستعمل في تحليلات القياس.

3-اعتبار الماهية:

أخّر هذا الاعتبار وحقه التقديم، لطوله، وارتباط ما فيه بما بعده، إنّه أصحّ التعريفات في نظري، لأنه يتجه إلى ماهية المعرّف، ومن الماهية تدرك الغايات، وتستشفّ الوظائف، والأنواع.

العلة هي « الوصف الذي يكون مظنّة الحكمة في اتخاذ الحكم »"[2]"، وهذا تعريف أصولي نقل إلى الدرس اللّغوي، لتأثّر هذا بذاك، بحكم الأسبقية التاريخية في ظهور علم أصول الفقه على علم أصول النحو"[3]".

تعرّف العلة تعريفات أخرى؛ أشملها إثنان:

أ- هي « السبب المباشر أو التجوزي غير الحقيقي، وأعني بها القرائن اللّفظية والمعنوية والمقاسية التي تُعرف بها الأحكام النحوية »"[4]".

---

[1]- ينظر شرح الملوكي : ابن يعيش. ص289.

[2]- النحو العربي،العلة النحوية، نشأتها وتطورها: مازن المبارك. دار الفكر.بيروت .ط3 1981 ص 90. وانظر تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس: محمد بن عمار درين. سلسلة الرسائل الجامعية. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. ط1 2006 ج2 ص869.

[3]-ينظر الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين السيوطي تح: محمد حسن اسماعيل الشافعي. دار الكتب العلمية. بيروت. ط1 1998 ص10.

[4]- التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث: خالد بن سليمان بن مهنا الكندي. دار المسيرة للنشر. عمان. الأردن. ط1 2007 ص126.

ب- « العلة هي السبب الحقيقي الذي يظنّ النحاة أنه جعل واضع اللّغة يضع حكما معينا، أي ظاهرة لغوية معينة »"[1]".

يتميز التعريف الثاني (ب) عن التعريف الأول (أ)، بأن القرائن المقصودة يمكن استحضارها مما قبل الكلام أو أثناءه، لكنّ العلة الحقيقية المذكورة في التعريف (ب)،لا يمكن استحضارها في الكلام أو ماحوله، بل هي « تتعلق بنشأة الظواهر اللغوية، فهي أمر ميتافيزيقي لا يمكن أن نجده في الكلام »"[2]"؛ فالفاعل قويّ أعطي الرتبة الأولى، ونال أثقل الحركات وهي الضمة، والمفعول ضعيف مقارنة بالفاعل، فجاء بعده ،وأعطي أخفّ الحركات، وهي الفتحة"[3]"، وغير ذلك من التعليلات التي تفرض من خارج الكلام.

ومما يمكن قوله في التعريفين (أ) و(ب)،إنه قد يُستغنى عنهما، فيعتدّ بالتعريف الأول حيث العلة وصف، وذلك بسبب أمرين هما:

1. الحدث الكلامي هو جوهر البحث ولبّ الدراسة اللغوية بكل مستوياتها، وبالتالي تكون دراسة القرائن أو التعليلات وصفاً لذلك الجوهر، ولذا عُرفت العلة بالوصف.

2. يظهر في التعريفين (أ) و(ب)، مصطلح السبب بنوعيه حقيقي وغير حقيقي، كمرادف للعلة، يفسّرها ويعرّفها، والمعلوم أنّ العلة غير السبب في عرف كثير من الدارسين، ولهذا اخترت كون العلة وصفا لما هو مظنة الحكمة في اتخاذ الحكم، هو التعريف الأنسب الذي يجب الأخذ به، لما فيه من إيحاءات

[1]- التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث: ص 126 .

[2]- م ن ص126.

[3]- ترشيح العلل في شرح الجمل: ص93.

لطبيعة العلة، كالطبيعة الاجتهادية، التي تستلزم سمة انفصال العلة عن المعلول، وغير ذلك مما سنراه في العنصر الموالي.

طبيعة العلة النحوية:

تميزت العلة الأصولية باعتماد نص الشارع في إثبات العلل أو التنبيه عليها"[1]" ،حيث يعمد المجتهد إلى تحقيقها وتعميمها"[2]"، بينما علل النحو، الاجتهاد فيها خالص جليّ، لكون « أكثرها مستنبطة من استقراء كلام العرب، والوقوف على معهود خطابها، وطرائقها في الإبانة عن معانيها ومقاصدها »"[3]"، أما النّص عليها فقليل مما جعلها تتفرد بميزات تُبعدها عن العلة الأصولية.

ومما يجب الإلماع إليه، أن دراسة طبيعة العلة النحوية وميزاتها قد سُبقنا إليه، فحسن الملخ مثلا، قد حصرها في خمس"[4]" ميزات هي الإقناع، والتقدم على المعلول، والتعدد والتركيب، وانفكاك العلة على المعلول، والارتداد إلى الاستعمال اللغوي، لكنني ارتأيت زيادة ميزة الاجتهاد الفردي ،لتكون بذلك ستّ ميزات، إضافة إلى ربط هذه الميزات ببعضها، لتكون كل ميزة متولدة عن الأخرى.

1-فردية الاجتهاد:

سُئل الخليل عن علله فقال: « إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتللتُ

[1]- ينظر شفاء الغليل: الغزالي. ص26-27.

[2]- ينظر المستصفي من علم الأصول: ص437-438-439.

[3]- ضوابط الفكر النحوي :ج1 ص517 .

[4]- ينظر نظرية التعليل في النحو العربي: ص101.

أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبتُ العلة فهو الذي التمست... فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو، هو أليَق مما ذكرته، فليأت بها »"[1]"، وإلى هذا أشار ابن جنّي (392) حين قال: « فكل من فُرق له عن علة صحيحة وطريق نهجه، كان خليل نفسه، وأبا عمر فكره »"[2]"، و يعود ذلك لأسباب منها:

أ- علل العربية تتحاكم إلى الحسّ والطبع، « ... ولست تجد شيئا مما علّل به القوم علل الاعراب إلاّ والنفس تقبله، والحسّ منطو على الاعتراف به ... فجميع علل النحو إذا مواطئة للطباع »"[3]"، هذا مما جعلها قريبة من علل المتكلمين، لأن علل الفقهاء علامات وأمارات على الأحكام بنص الشارع الحكيم ، بينما « عوارض ما يوجد في هذه اللغة، شيء سبق وقت الشرع »"[4]"، ألا تراهم كيف يعللون الظواهر بالاجتهاد العقلي، كتقديم القوي، واختيار الأخف، وحمل البعض على البعض بضرب من ضروب العلاقات، بينما العلة الفقهية لا دور لها إلا بنص صريح ،أو ما في منزلته من تنبيهات.

ب-علل النحاة « تابعة للوجود، لا الوجود تابع لها... »"[5]"؛ بمعنى أنها لا تدخل في صناعة الموجود (ظواهر اللغة)، فهي « مناسبات تذكر بعد الوقوع،

---

[1]- الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي. تح: مازن المبارك. دار النفائس. بيروت. ط6 1996 ص66.

[2]- الخصائص: أبو الفتح عثمان ابن جني. تح: عبد الكريم بن محمد. المكتبة التوفيقية. د م .د ط ج1 ص171 .

[3]- الخصائص: ج1 ص60.

[4]- م.ن ص.ن.

[5]- الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين السيوطي ص70.

فتجري على حسب ما وُجدت له إن قويا أو ضعيفا »"[1]"؛ مما ألبسها ثوب الضعف الذي به صارت مضرب المثل، والذي انبرى لرده العلماء، منهم ابن جنّي (392) الذي ردّ القول « بفساد النحو؛ لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلل »"[2]"؛ يقصد ضعف القائل بضعف تلك العلل، لا ضعف العلل نفسها، وكذلك فعل السيوطي في اقتراحه"[3]".

إن علل النحاة، وإن كانت تختلف عن العلل الحقيقية في صنع الموجود، إلاّ أنها لا تختلف عنها في قيمتها الإقناعية، بسبب منهجها العقلي في تناول الظاهرة اللغوية ،وهذا ما سنراه في الميزة الثانية للعلة النحوية؛ ميزة الإقناع، والتي هي غاية الاجتهاد الفردي.

2-الوجوه الإقناعية:

العلل اللغوية أداة من أدوات النظر العقلي في الظواهر اللغوية، الهدف منها الإقناع بمظاهر الحكمة في هذه اللغة، ولذا تعددت اجتهادات الدارسين على مرّ العصور، وتنوعت أساليبهم، حتى عُدّ التعليل « كأنه أصل الخلاف الشاجر بين النحويين »"[4]" حيث تغيّر العلة حين يزول وجه إقناعها، أو يُظهر فسادها، أو تثبت محدوديتها، فتحتاج إلى زيادة تفصيل. ومن ذلك علل بناء اسم(لا) النافية للجنس.

---

[1]- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح: محمد بن الطيب الفاسي . تح: محمود يوسف فجال .دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث .الإمارات العربية المتحدة .ط2 2002 ج2 ص844.

[2]- الخصائص: ج1 ص168.

[3]- ينظر الاقتراح في علم أصول النحو: ص70-71.

[4]- الخصائص: ج1 ص103.

يعلل سيبويه (180) بناء اسم (لا) النافية للجنس بكونها « وما عملت فيه، بمنزلة اسم واحد؛ نحو خمسة عشر »"[1]"، و (لا) النافية « لا تعمل إلا في نكرة من قِبَل أنها جواب،... هل من عبدٍ أو جاريةٍ؟، فصار الجواب نكرة كما أنه لا يقع في هذه المسألة إلا نكرة »"[2]"؛ لكونه إخباراً عن عموم، فاستحق دخول (من) على النكرة، ليستغرق النفي عامة أفراد الجنس، وهو العبيد والجواري.

أما ابن الوراق (381) فيزيد في تفصيل الحكم، ويجعل لذلك ثلاث علل هي:

« أحدها: أنه جواب لقولك: هل من رجل في الدار؟ والجار والمجرور بمنزلة الشيء الواحد، [فما هو]* جوابه إذا كان الناصب مع المنصوب لا يكون كالشيء الواحد.

ووجه آخر؛ وهو أن تكون (من) مقدرة بين (لا) وما تعمل فيه، فيكون الأصل: لا من رجل في الدار، فلما حذفت (من)، تضمن الكلام معنى الحرف، والحروف مبنية، فوجب أن تبنى (لا) وما بعدها لتضمنها الحروف.

---

[1]– الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه. تح: إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. ط1 1999 ج2 ص286.

[2]– الكتاب: ج2 ص287.

*–زيادة من المحقق تتميما لفراغ في النص الأصلي.

ووجه ثالث، أنها لما كانت مشبهة بالحروف في العمل [وهي إنّ]، وكانت الحروف مشبهة بالفعل، صارت فرعاً للفرع فضعفت، فجعل البناء فيها دليلا على ضعفها »"[1]".

إن الجمع بين الميزتين السالفتين للعلة، ميزة الاجتهاد الفردي، وميزة الغاية الإقناعية لذلك، والتي يُوظف فيها معارف العصر المستجدة، تؤدي حتما إلى ميزة ثالثة هي؛ تركّب العلل وتعدّدها، أما تفصيل علل ابن الوراق، ومقارنتها بعلل سيبويه، فذاك مما لا يحسن الأخذ فيه الآن، احتراماً لطبيعة العنوان، والهدف من عرض الرأيين.

3-التعدّد والتركيب:

حديث منظري النحو في هذه الميزة متنوع بين القبول والرفض. فابن جنّي (392) مثلا؛ يذكر بأنه « قد ينفرد كل فريق بعلة حكم معين، فإن تساويا في القوة، لم يُنكر اعتقادها جميعا، فقد يكون الحكم الواحد محكوما بعلتين »"[2]"، بل جعل لهذا بابا في خصائصه سمّاه « باب في حكم المعلول بعلتين »"[3]".

يتضح من كلام ابن جنّي شرط تعدد العلة ؛وهو التفرد في التأثير؛ إذ كل علة قد توجب الحكم بمفردها، غير محتاجة لنظيرتها؛ ف(سيّ) من لاسيما، و(ريّ) « أصلُه سِوْي، ورِوْي، فانقلبت الواو ياء –إن شئت– لأنها ساكنة غير مدغمة

[1]– العلل في النحو: محمد بن الحسن الوراق. تح: مها مازن المبارك. دارالفكر. سوريا .ط2 2005 ص 254-255.

[2]– الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني. تح: عبد الحكيم بن محمد. المكتبة التوفيقية. د م .د ع ج1 ص103.

[3]– م.ن ج1 ص161.

بعد كسرة [كعلة قلب ميزان] ،وإن شئت؛ لأنها ساكنة قبل الياء، كعلة (طياً) و(لياً) مصدري طويت ولويت »"[1]"، فهاتان علتان، كلٌّ منهما مستقل عن الآخر.

أما علل موانع الصرف « فالسبب الواحد [فيها] يقلّ عن أن يتمّ علة بنفسه، حتى ينضمّ إليه الشبه الآخر من الفعل »"[2]"، فيعتونا معا على منع الصرف؛ إذ كل تلك العلل فروع على أصول « فليس للعلة الواحدة من القوة ما يجذبه [أي الاسم] عن الأصل »"[3]"، وهو الصرف، إلا باجتماع علتين، ولذا يسمى هذا النوع بتركيب العلل لا تعددها، لانعدام شرط التفرد، أو الاستقلال في التأثير.

ومن شروط تعدد علة الحكم الواحد؛ عدم التناقض « فلا تنقض علّة علةً على مستوى المعلول الواحد »"[4]"، ممّا قد تتبع ذلك من تعدد لأحكام الشيء الواحد، كما في باب "ما الحجازية"؛ التي حكمها الإعمال ؛لأنها تشبه ليس من موضعين: « إنّها تنفي ما في الحال، ... وتدخل على المبتدأ والخبر »"[5]"، أما حكمها الآخر فهو الإهمال ،كما هو منقول في لغة تميم « لأنها حرف يلي الأسماء والأفعال ... فجرى مجرى حرفي الاستفهام »"[6]"، وغير ذلك مما تعددت أحكامه كهلمّ، وما الكافة بعد ليت، وغيرها.

---

[1]- الخصائص ج1 ص163.

[2]- م.ن ج1 ص163.

[3]- توجيه اللمع: أحمد بن الحسين بن الخباز. تح: فايز زكي محمد دياب. دار السلام للطباعة. مصر. ط2 . 2007 ص405.

[4]- نظرية التعليل ص104.

[5]- توجيه اللمع ص145.

[6]- م.ن ص.ن.

إن أسباب تعدد العلل كثيرة، و« ذلك أن العلماء اختلفوا في الاعتلال لما اتفقت العرب عليه »"[1]"، كاختلاف علماء البلدين، البصرة والكوفة، وقد يكون الاختلاف بسبب تنوع الاستعمال، كما يتجلى في قضية (ما) الشبيهة بليس، وقد يحدث التعدد حيث « العلل تزداد عددا كلما تقدم الزمان »"[2]"؛ حيث تكتمل العلوم سبرا وتقسيما، أو تتأثر بما يستجد من علوم أخرى، تكون وسيلة إيضاح، و زيادة تعليل.

إن ابن الوراق (381) مثلا ،وهو من علماء القرن الرابع، يرى بأن أصالة الصرف في الاسم هي علة اشتراط وجود مانعين معاً ، أو ما يقوم مقامهما، حتى « يزول [الاسم] عن أصله وهو الصرف »"[3]"، أما ابن الخباز(606)، فيضيف على هاته العلة علتين اثنتين، كلّ منهما تعكس حالة تطورية مسّت الدرس النحوي.

أما العلة الأولى فتوضيحها بأحكام الفقه بيّن؛ إذ وبعد ذكر أصالة الصرف في الأسماء يقول :إنه « ... ليس للعلة الواحدة ما يجذبه عن الأصل، وشبّهوه ببراءة الذمة، فإنها لما كانت هي الأصل، فإنها لم تصر مشتغلة إلا بشهادة عدلين، وذلك لأن الأصول تراعى ويحافظ عليها »"[4]"،حتى يتوافر ما ينقضها.

وثاني العلتين المضافتين، قوله: « إن الأسماء التي تشبه الأفعال من وجه واحدٍ كثيرة، فلو راعينا الوجه الواحد، وجعلنا له أثراً، لكان أكثر الأسماء غير منصرف، فكثرت مخالفة الأصل »"[5]"، وفي هذا النمط من التعبير نلحظ اليقين

[1]- الخصائص: ج1 ص156.

[2]- نظرية التعليل: ص104.

[3]- العلل في النحو: ص295.

[4]- توجيه اللمع :ص405.

[5]- - توجيه اللمع: ص405.

العلمي الناتج عن استعمال الشرط وجزائه، إضافة إلى لفظ الإحصاء والاستقصاء (كثيرا، وأكثر، وكثرت)، مما يعبّر عن مدى نضج الدرس النحوي واكتمال بناءه.

الرافضون لتعدد العلل:

إن مسألة تعدد علل الحكم الواحد لم تلق القبول بالإجماع، كما ألمعنا إلى ذلك من قبلُ، إذ هناك من لا يجيز التعدد، فابن الأنباري (577) مثلا، يؤكد في لمعه بأن العلة النحوية « مشبّهة بالعلة العقلية، والعلة العقلية لا يثبت الحكم معها إلا بعلة واحدة، فكذلك ما كان مشبّها بها »"[1]" فيجب أن يجري مجراها.

مناقشة الآراء:

يشكل رأي الخليل (175) في طبيعة العلة سلطة مرجعية لغالبية النحاة، فهي اجتهاد فردي كما أشرنا"[2]"، لأنها « ليست موجبة ،بل مستنبطة أوضاعاً ومقاييس »"[3]" من كلام العرب، ولذا كثر الخلاف فيها، بل هي أم أسباب الاختلاف كما يذكر ابن جني"[4]"، الذي جعلها بين علل المتفقهين وعلل المتكلمين،إلا أنها للفئة الأخيرة أقرب،لإحالتها على الحس، واحتكامها إلى طبيعة النفس الميالة إلى الخفة"[5]".

---

[1]– لمع الأدلة في أصول النحو: أبو البركات عبد الرحمن بن الأنباري. تح: سعيد الأفغاني. مطبعة الجامعة السورية. 1957 ص117. و 112 و115.

[2]– ينظر هذا الفصل ص 41 .

[3]– الإيضاح في علل النحو: ص04.

[4]– ينظر الخصائص: ج1 ص103 و156.

[5]– ينظر الخصائص: ج1 ص57.

إن صفة القرب من علل علماء الكلام، كما حددها ابن جنّي لا تعني أنها في سمتها، بل هي متأخرة عنها"[1]"، مما جعلها تتفرد بميزات تناسب طبيعتها كالتعدد والتخصيص.ومن جهة أخرى، تشبّع ابن جنّي بمبادئ الحنفية جعلته يأخذ بآرائهم الفقهية في العلة"[2]"، ويشير إلى هذا التأثّر أحيانا"[3]".

أما ابن الأنباري (577) فجعله العلة النحوية كالعلة العقلية في التأثير، وإن اختلف زمن ذلك بينهما، إنما مردّه للمنطلقات الفقهية التي يعتقدها الرجل، فهو شافعي المذهب، ممن منعوا تعدد العلل؛ « لأنه يلزم منه التناقض »"[4]"،وهذا ما صرّح به"[5]" في رسالته "لمع الأدلة".

موقف المحدثين من تعدد العلل:

إذا كانت آراء القدامى في هذه الميزة، مبنية على أصول معرفية أخرى كعلم أصول الفقه خاصة، وكذلك علم الكلام، فإن المحدثين، ممّن قرأنا لهم، كانت منطلقات بحثهم في تعدد العلل، إنما تعود إلى الغاية من هذه الميزة، أو اعتبار النتائج في القبول أو الرفض.

---

[1]- ينظر م ن 139/1.

[2]- ينظر أصول الفقه (الخضري): ص400-401.

[3]- ينظر الخصائص: ج1 ص152-153.

[4]- أصول الفقه (الخضري): ص401.

[5]- ينظر لمع الأدلة: ص111.

ومن الذين حدّدوا موقفهم من تعدد العلل اعتبارا للغاية حسن الملخ، فهو يرى: « أن الإكثار من العلل تحصين لحكم المعلول بوجوه متعددة، ذلك أن كل علة تعدّ تامة كافية في إثبات الحكم »"[1]"؛ معلّلا بذلك سبب تسمية بعض النحاة العلل بمصطلح الوجه أو الوجوه، كما هو الحال عند العكبري (616) مثلا"[2]".

يظهر الاتجاه الآخر، أي اتجاه الرافضين لتعدّد العلل، من يعتمد في موقفه هذا على نتائج التعدد وأثرها، فبها؛أي العلل، « وجدنا النحو قد صعب وتعقّدت مسائله، وعزف الكثير من الطلاب عن دراسته وتعلمه »"[3]"، لأن أسباب التعدد واهية بزعمهم، تعود إلى مرض في النفس؛ إذ « قد تكون المباهاة في إظهار العلل، ومعرفة الكثير منها، سبباً من أسباب تعدد العلل »"[4]"، وهذا في رأيي بعيد عن الصحة.

وحلاًّ لتلك الصعوبات والتعقدات، يقترح صاحب الرأي، تجنّب تعدّد العلل « إذ علة واحدة مستنبطة من روح المسألة تكفينا وتغنينا عما سواها من العلل الأخرى »"[5]" التي رأى فيها مضيعةً لجهد العالم والمتعلم ،لكن علينا أن نعي أن علل النحاة متميزة بطبيعتها عن العلة العقلية، إذ ربطها بمعلولها ربط اجتهادي ،فهي منفكة عنه، وهذه هي الميزة الموالية.

---

[1]– نظرية التعليل ص104.

[2]– ينظر اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري. تح: غازي مختار طليمات. دار الفكر اشتراك سوريا. لبنان ط2 2001 ج1 ص159–162–482.

[3]– العلل في النحو: ابن الوراق. مقدمة المحقق: ص97.

[4]– العلل في النحو: مقدمة المحقق: ص98.

[5]–م ن ص ن

4-الانفكاك عن المعلول:

أشار ابن يعيش (643) في شرح المفصل إلى أن العلة شيء، والمعلول شيء آخر"[1]"، بمعنى أنهما منفكان، فهو أي المعلول، أسبق منها وجودا، لكونها مستنبطة من استقراء ظواهره، اجتهد في استخلاصها لتبرير استعمالاته، وتأثيرها فيه بعد الوضع لا قبله، كما ذكر ابن الأنباري"[2]"، ومن هنا اختلفت عن العلة العقلية.

5-الارتداد إلى الاستعمال اللغوي:

يشكل الاستعمال الموضوع الرئيسي للدرس اللغوي؛إذ منه استخلصت القواعد واستنبطت العلل، فالنص أصل الأدلة، لا دليل فوقه ؛إذ « الطريق إلى معرفة اللغة النقل المحض »"[3]"، فلو تعارض وقوانين النظر فيه « نطقت بالمسموع على ما جاء به »"[4]"، لأنه يمثل نظاما معرفيا خاصا بمتكلمي اللغة، سماه بعضهم « بالعلم الفطري »"[5]"، يقابله العلم النظري بأقيسته وأحكامه.

أما التعليل فهو أحد أدوات العلم النظري، الغاية منه تأكيد « وجود مطابقة بين نظام اللغة الطبيعي، وبين التفسير النظري »"[6]"، فهو يبرّر هذا، ثم

---

[1]- ينظر شرح المفصل ج8 ص 02.

[2]- لمع الأدلة ص121.

[3]- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين السيوطي. تح: محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر د.م د.ط.ع ج1 ص115.

[4]- الخصائص ج1 ص117.

[5]- الأساس المعرفي للغويات العربية: عبد الرحمن بودرع. منشورات نادي الكتاب لكلية الآداب تطوان تطوان المغرب. ط1 2000 ص18.

[6]- م.ن ص18.

ذاك، باعتبارهما « مجاليْ حركة النظرية اللغوية »"[1]" التي هدفها « ضبط اللغة أو تحديد الصحة اللغوية »"[2]"، ولا يتأتّى لها ذلك إلا باجتماع أمرين، ثبوت الاستعمال أولا، ثم إيجاد وجه نظام لذلك الاستعمال"[3]".

لما كانت العلة النحوية وسيلة من وسائل النظر العقلي في العلم النقلي/ اللغة، اتسمت بخصائص قرّبتها من العلة العقلية أو الكلامية، بتعبير ابن جنّي، منها خاصية التقدم على المعلول.

6-التقدم على المعلول:

سبقت الإشارة إلى أن العلة النحوية إذا كثر جريانها مع معلولها قوي جانبها واستحكم عملها، تظهر وكأنها مؤثرة موجبة لمعلولها، سابقة عليه، مرتبطة به ارتباطا لا انفكاك له، إلى درجة أن ميّز الدارسون ثلاثة أشكال لتقدّم العلة"[4]" و و هي:

أ- التقديم في اللفظ: كتقدم سائر العوامل اللفظية على معلولها، كالفعل عل فاعله، وحروف الجر على مجروراتها، وغير ذلك، أما التقدم في الرتب الذي جُعل قسما قائما بنفسه عند حسن سعيد الملخ، فأرى أنه يعود إلى التقدم في اللفظ، لأن المفعول المقدّم على عامله وهو الفعل، أو الخبر على المبتدأ، إنما هو باقٍ على أصله في الترتيب الطبيعي، بينما تقديمه مسّ أغراضا يريد

[1]- النظرية اللغوية في التراث العربي: محمد عبد العزيز عبد الدايم. دار السلام مصر. ط1 2006 ص30.

[2]- م.ن ص30.

[3]- م.ن ص30.

[4]- ينظر نظرية التعليل في النحو ص102-103.

تحقيقها في المعنى، ولهذا جُعل هذا النوع من التحويل في الرتبة، جزءاً أو نوعاً من التقدم في اللفظ.

إن التقدم في اللفظ لا يعني العوامل النحوية فقط، بل يمسّ قضايا اللغة الأخرى ،كالأصوات مثلا حيث يعني البروز والظهور، فالصوت المجهور أقوى من المهموس، والمطبق أقوى من المنفتح، « فمتى كانت فاء الكلمة حرفاً مطبقا ... فإنك تبدل من تاء الافتعال طاءً في جميع متصرفات الفعل »"[1]" تجنبا للثقل، الذي ينتج عن الخروج من أصوات الإطباق والاستعلاء (الصاد، والضاد، والطاء، والظاء) إلى صوت الانفتاح والاستفالة وهو(التاء)، في صياغة الفعل على زنة (افتعل).

ب- التقديم في العقل:

من سمات هذا النوع من التقديم أنه« أمر اعتباري ذهني كالابتداء والإسناد »"[2]"، لا أثر له في اللفظ، إنما لجأ إليه النحاة قياسا على العامل اللفظي، كما يرى حسن سعيد الملخ، وقد يكون تمشيا مع مباحث الدرس العربي عامة، حيث الاهتمام بتقابل اللفظ والمعنى،الذي بلغ أوجه عند النقاد، والمفسرين، والأصوليين، فاصطنع النحاة لعلمهم ما يشبه ذاك، فجعلوا العوامل نوعين؛لفظية ومعنوية، وإن كان تحديد العوامل والعلل أصلا من صنع العقل.

تبقى الإشارة إلى أن حديث العلماء واختلافهم في ميزات العلة وطبيعتها، سيظهر حتما في تحديدهم لشروط صحتها التي سنذكر منها ما هو آت.

---

[1]- شرح التصريف: عمر بن ثابت الثماميني. تح: إبراهيم بن سليمان البعيمي. مكتبة الرشد. الرياض ط1 1999 ص360.

[2]- نظرية التعليل في النحو العربي ص103.

شروط العلة النحوية"[1]":

حديث أصوليي النحو في شروط العلة شبيه بحديث أصوليي الفقه في العلة الفقهية، إذ كلاهما يذكر الانضباط والظهور، والتأثير، وغيرذلك، إلا أننا سنخصص الحديث عما اختلفوا فيه، كالتعدي، والطرد، والعكس، لاهتمام النحاة به خاصة، كما أننا سنترك حديث المناسبة أو الإخالة إلى عنوان لاحق يخص مسالك العلة.

أ-التعدي:

يقابله القصور، وهو « ألاّ تكون العلة قاصرة على حكم الأصل، بل يمكن تعديتها إلى الفرع »"[2]"، فعلة الإسكار التي بني عليها حكم التحريم لا تقتصر على الخمر وحده، بل تتعداه إلى كل مسكر كنبيذ الشعير أو الذرة مثلا، بينما العلة القاصرة لا تتعدى الأصل الذي وُصفت له، فإباحة فطر رمضان للمسافر، والمريض وفي المشقة ،لا تتعداهما إلى أصحاب المهن الشاقة، لعدم انضباطها على حال واحدة عند هؤلاء.

يفرد ابن جنّي (392) في خصائصه بابا يعبّر فيه عن موقفه من شرط التعدي ،يقول فيه: « باب في أن العلة إذا لم تتعدّ لم تصح »"[3]"، كبناء الأسماء التي على حرفين (مَن، وما، وكم)، بعلة مشابهة الحرف في انبنائه على حرفين،

[1]- كما أشرت من قبل. أقصد بلفظ النحوية ما قصده ابن جنّي من كلمة النحو وهو احتذاء حذو العرب في كلامها إعرابا وتصريفا، أصواتا وتركيبا.

[2]- الخلاصة في أصول الفقه: كاملة الكواري. دار ابن حزم بيروت ط1 2006 ص107.

[3]- الخصائص ج1 ص157.

في حين نجد أسماء أخرى على حرفين لكنها ليست مبنية كما في أخ، ويد، ودم، وفم... "[1]"، مما يجعل هذه العلة فاسدة برأيه.

يسمي ابن جنّي العلل غير المتعدية بالعلل « الواقفة، وغير الجارية »"[2]"، وإبطاله لها جارٍ على موقف مذهب أبي حنيفة الذي « يذهب...إلى إبطالها »"[3]"، في الفقه، لكون « العلة لا تصلح... أساساً للقياس إلا إذا كانت متعدية »"[4]" غير مقتصرة على الأصل وحده، وهنا تتضح علة التسمية عند ابن جنّي؛ فهي واقفة على الأصل لا تتعداه، أي لا تجري على الفرع.

وهناك موقف آخر يخالف الرأي الأول، يمثله ابن الأنباري (577) في النحو، ويقول بصفة العلل القاصرة لأنها « ساوت العلة المتعدية في الإخالة والمناسبة »"[5]" ؛ إذ بهما كانت العلة علة، فلا مجال لاعتبار التعدية شرطا في صحتها؛ إذ لا ينظر إلى صحة وظيفتها في القياس، كما هو شأن الحنفيين، بل يعتبر بمدى ملاءمتها للمعلول ومناسبتها له، كما يقول علماء الشافعية في أصول الفقه"[6]"، وابن الأنباري أحدهم.

---

[1]- الخصائص ج1ص157

[2]- الخصائص ج1ص158-159

[3]- المستصفي في علم الأصول ص518.

[4]- أصول الفقه الإسلامي: وهبة الزحيلي. دار الفكر الجزائر ط1 1986 ج1 ص657.

[5]- الاقتراح في علم أصول النحو ص 77

[6]- أصول الفقه الاسلامي ج1/658، وأصول الفقه (الخضري) ص398.

ب–الطرد:

يقابله التخصيص، و يعرفه الفقهاء بأنه « وجود الحكم بوجود العلة »"[1]"، دون مناسبة بينها وبينه، فالعلة تدور مع الحكم وجوداً، والاختلاف بين علماء الأصول في هذا الشرط بيّنٌ، فالجمهور يرى « أنه لا يفيد العلة قطعاً ولا ظناّ »"[2]"، بينما القلة ترى « بأنه يفيد العلة ظنّاً »"[3]"، وهم بعض الشافعية.

إن ما ذُكر أعلاه في أمر الطرد، انتقل إلى الدّرس اللغوي، تعريفاً واختلافاً، فالطرد عند النحاة هو « الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة »"[4]"، والاختلاف في صحته شرطا للعلة عند النحاة هو ذاته عند الفقهاء، إذ ينقل ابن الأنباري (577) رأيين مختلفين في ذلك، مؤيّدا القول باشتراط الطرد في صحة العلة النحوية؛ لأنها « كالعلة العقلية، ولاخلاف أنّ العلة العقلية لاتكون إلا مطّردة، ولايجوز أن يدخلها التخصيص »"[5]" أو النقض، كما يسميه البعض.

يبقى الرأي الثاني الذي أشار إليه ابن الأنباري؛ وهو أن الطرد « لَيس بشرط، فيجوز أن يدخلها [العلة] التخصيص »"[6]"، ويمكن عدّ ابن جني

---

[1]– القطعي والظني في الثبوت والدلالة عند الأصوليين: محمد معاذ مصطفى الخن. دار الكلم الطيب. دمشق سوريا ط1 2007 ص193 ،و مناهج البحث عند مفكري الإسلام ص95.

[2]– القطعي و الظني ص193–194، و الخلاصة في أصول الفقه ص106.

[3]– م.ن ص195.

[4]– لمع الأدلة في النحو ص110–112

[5]– م ن ص112.

[6]–م ن ص ن.

من أصحاب هذا الرأي ،فهو يصّرح « بأن محصول مذهب أصحابنا، ومتصرف أقوالهم مبني على جواز تخصيص العلل »"[1]" ، ودليله في ذلك ،إمكانية نقضها « ولو تكلّف متكلّف نقضها لكان ذلك ممكناً-وإن كان على غير قياس- ومستثقلا »"[2]" خارجاً عن الخفة المطلوبة.

إن تصحيح فاء ميزان وميعاد، ممكن نطقه، إذ نقول مِوزان ومِوعاد، وكذلك نصب الفاعل ورفع المفعول، وإلغاء العوامل من نواصب وجوازم وغيرها، شيء يُستطاع فعله ،لأن علل النحاة ليست كعلل المتكلمين ،بل هي قريبة منها"[3]"، وهنا موطن الخلاف بينه وبين ابن الأنباري الذي يجعل العلل النحوية كالعلل العقلية، وبالتالي لا تتعدد و لا تخصص.

جـ)العكس:

يعرّفه الفقهاء بأنه « أن ينتفي الحكم عند انتفاء العلة »"[4]"، والاختلاف فيه تابع للاختلاف في قبول تعدد العلل أو رفضها، فالمانعون لتعدد العلل يأخذون بالعكس شرطا؛ إذ « متى انتفت العلة انتفى الحكم بالضرورة ،لأنه لا يكون بلا باعث »"[5]"، بينما المجيزون لتعددها ،لا يعتبرون العكس شرطا في العلة، « لأنه لا يلزم من انتفاء علة انتفاء أخرى »"[6]"؛ لكون كل علة تصلح أن تكون الوصف الذي يبنى عليه الحكم.

---

[1]- الخصائص ج139/1.

[2]- م ن ج139/1.

[3]- ينظر م ن ص ن.

[4]- أصول الفقه (الخضري) ص400 وانظر مناهج البحث ص95.

[5]- أصول الفقه (الخضري) ص400.

[6]- م ن ص401.

إن نظرة النحاة إلى شرط العكس، هي نفسها نظرة الفقهاء إليه، فالتعريف واحد؛ وهو « أن يعدم الحكم عند عدمها »"[1]"، كعدم رفع الفاعل لعدم وجود الإسناد، لفظا أو تقديراً، والاختلاف فيه أي في العكس، متشابه أيضا، يتباين بين الجواز والمنع ،كما يذكر ابن الأنباري ، الذي يمثل رأي الآخذين به شرطا، لشبه العلة النحوية « بالعلة العقلية، والعكس شرط في العلة العقلية وكذلك ما كان مشبها بها »"[2]".

أما الرأي المخالف الذي ينقله ابن الأنباري ويردّه، فهو القائل بأن « العكس ليس بشرط في العلة »"[3]"، فالحكم لا يعدم بانتفاء العلة، لا سيما إذا قُبل تعدد العلل في الحكم الواحد، كما هو الحال عند ابن جنّي (392) فيما ذكر آنفا.

وتجدر الإشارة إلى أن من الدارسين من جمع المصطلحين؛ (الطرد والعكس) معاً، معبرا عن شرطي العلة السالف ذكرهما"[4]"، وهذا مباين للصحة، إذ الطرد شيء، والعكس شيء آخر، والطرد والعكس أمر يخالفهما يعبر عنه بالدوران أو الجريان.

يعرّف الجريان « بأنه دوران العلة مع المعلول وجودا وعدما »"[5]"، أو « اقتران الحكم بالوصف وجودا وعدما دليل على أنه علته »"[6]"، ولا يعني

---

[1]– لمع الأدلة ص115.

[2]– م ن ص116.

[3]– م.ن ص.ن.

[4]– ينظر دراسات آليات التحليل وأصول اللغة والنحو: ص 47–48.

[5]– مناهج البحث عند مفكري الإسلام ص101.

[6]– أسلوب التعليل وطرائقه في القرآن الكريم ص28.

هذا اتفاق الأصوليين في هذا المسلك، بل خلافهم كبير في دلالته على العلة وحجيته، والحديث في هذا واسع، لذا سنقتصر لاحقا على بعض المسالك كالمناسبة ،والسبر، والشبه ،لبروزها في الدرس الأصولي، وسنترك البعض الآخر إما لشهرته؛ كالإجماع والنص، أو لقلة استعماله؛ كإلغاء الفارق"[1]" مثلا.

مسالك العلة:

يقصد بمسالك العلة الطرق التي سلكها العقل في إثبات العلة النحوية، باعتبار أن الوصف المناسب غير كاف لاثباتها، بل لا بد له من دليل، والأدلة كثيرة يطول شرحها، وهي « الإجماع، والنص، والإيماء، والسبر والتقسيم، والمناسبة، والشبه، والطرد، وإلغاء الفارق »"[2]". شرحت في كتب عدة، قديما وحديثا"[3]" سنكتفي بذكر البعض منها.

أ-السبر والتقسيم:

فيه تذكر « جميع الوجوه المحتملة ثم يسبُرُها، أي يختبرها، فيبقى ما يصلح، وينفي ما عداه من طريقه »"[4]"، وهذا المسلك لا يتحقق إلا بعد تطور مشهود في درس اللغة، حيث تضبط الوجوه وتعرف أحكامها، فيسهل مقارنة بعضها ببعض، يقول ابن جنّي: « إذا سئلت عن وزن مروان فتقول: لا يخلو أن يكون فعلان، أو مفعال أو فعوالا، هذا ما يحتمله [من أوجه القسمة]، ثم

---

[1]- ينظر الاقتراح ص88 وفيض نشر الانشراح ج2 ص993.

[2]- ينظر الاقتراح ص72-73-74.

[3]- ينظر الاقتراح ص72-73-74 وفيض نشر الانشراح ج2 ص953الى993، وأصول النحو العربي: محمود أحمد نحلة. دار العلوم العربية بيروت ط1 1987 ص132-133. و أصول النحو: صالح بلعيد. دار هومة الجزائر. د.ط 2005 ص61

[4]- الاقتراح في أصول النحو ص73.

تفسد كونه مفعالا أو فعوالا ؛بأنهما مثالان لم يجيئا، فلم يبق إلا فعلان »"[1]"، بعد سبر الوجوه المحتملة.

ب) المناسبة:

هي أن يكون الوصف مناسبا للحكم، ومعيارها عند الأصوليين « هو أن يكون الوصف جالبا للمنفعة ودافعا للمضرة »"[2]"، أي تتحقق به المقاصد العامة للشريعة وهي؛ حفظ النفس، والمال، والدين، والنسب، والعقل"[3]". والمفهوم ذاته قد ثبت في درس النحو، وعُبّر عنه أحيانا بمصطلح الإخالة، وهي الظن، بمعنى أن يعتقد أن الوصف هو علة الحكم الأصلية، وسمي « قياسها قياس علة، وهو أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علّق عليها الحكم في الأصل »"[4]" ،كحمل المضارع على الاسم بعلة تنوع معانيه وتعددها.

وبمعنى آخر، يُراعى في عملية القياس أصل المقيس عليه، ليبنى عليه حكم المقيس، والأصل حالات أو أنواع، منها أصل الاستحقاق، وأصل

[1]- الخصائص :ج3 ص61.

[2]- مسالك العلة وقواعد الاستقراء عند الأصوليين وجون ستيوارت مل :محمود يعقوبي. ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1994 ص96.

[3]- م ن ص95 .

[4]- الاقتراح في علم أصول النحو ص86.

القاعدة، وأصل العلامة"[1]" تجردا أو اقترانا، فالاعراب هو الأصل الذي يستحقه الاسم بعلة تعدد وظائفه الدلالية في الجملة، تلك العلة يبنى عليها حكم الإعراب في المضارع، فكانت بمثابة الوصف المناسب لحكم الإعراب.

ج) الشبه:

خاض الأصوليون في مسألة الشبه، وعرّفوه عدّة تعاريف"[2]"، تشترك جميعا في كون الوصف ليس الأصل الذي يبنى عليه الحكم، فمن تعاريفهم « إنه الجمع بين الفرع والأصل بوصفٍ، مع الاعتراف بأن الوصف ليس علة للحكم »"[3]"، أي ليست علة مناسبة له.

إن هذا التعريف يتردد في دراسات النحاة، يقول ابن الأنباري في قياس الشبه:« أن يُحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه، غير العلة التي عُلق عليها الحكم في الأصل »"[4]"، كحمل المضارع على الاسم بشبه قابلية التخصيص بعد الشيوع ، فالقرينة (سوف) مثلا ،تجعل المضارع خاصا بالمستقبل، كما أن الاسم يتخصص بالألف واللام ،ليدل على معين، بعد أن كان يدل على جنس عام.

ويبدو من كلام ابن الأنباري أن في حجية قياس الشبه اختلافا بين العلماء، فهو يقول « وقياس الشبه قياس صحيح، يجوز التمسك به، في الأصح كقياس العلة »"[5]"، فلفظ "الأصح" يعبر عن الخلاف ،وإن كان صاحب

---

[1]- ينظر نظرية الأصل الفرع في النحو العربي: حسن خميس الملخ. دار الشروق للنشر. الأردن ط1 2001 من ص80 إلى 107.

[2]- ينظر القطعي والظني ص196/ أصول الفقه (الخضري) ص408.

[3]- القطعي والظني ص196/ أصول الفقه الإسلامي (الزحيلي) ج1 ص661.

[4]- لمع الأدلة ص107/ الاقتراح ص87.

[5]- الاقتراح ص87.

القول لم يصرح بذلك، وهو الرأي الذي اعتمده جلال الدين السيوطي (911) حين قال: « الشيء إذا أشبه الشيء أعطي حكما من أحكامه على حسب قوة الشبه »"[1]" الناتجة عن تخصص الشبه، « فكلما كان الشبه أخص كان أقوى، وكلما كان أعم كان أضعف »"[2]"، فالفعل شبيه بالاسم ؛ من حيث الدلالة على عموم المعنى، مما لا يوجب له حكما، أما إذا خصص ذاك الشبه من جهة ما، كاعتبار شبه اللفظ أو المعنى ،كما في الفعل المضارع والاسم، فإن الشبه يوجب حكماً، وهو الإعراب في هذا المثال.

إن الخلاف في قياس الشبه بين النحاة، شبيه بخلاف الفقهاء فيه، وهذا دليل على تأثر الدرس النحوي بعلم الأصول، والحديث في ذكر هذا جمّ، تَأباه طبيعة البحث، كما أن سرد كل مسالك العلة عزيز مطلبُه في مثل هذا المكان، لكن سنعمد إلى الإشارة إليها في مظان أخرى يسمح بها ظرف الدرس، حينِ يأخذنا الحديث عن التعليل إلى بحث خصائصه عند القدامى والمحدثين.

[1]- الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين السيوطي. د.ت دار الكتب العلمية بيروت لبنان د.ط ج1 ص257.

[2]- م.ن ص257.

الفصل الثاني

العلة بين التأييد والرفض عند القدامى

توطئة

يتجلى من التسمية المختارة عنوانا لهذا الفصل، أن مواقف اللغويين – قدامى و محدثين–من التعليل متباينة بين القبول والرفض، وسنبدأ بذكر آراء الفريق الأخير، لسعة الموقف الأول وتشعب الحديث فيه.

أ–رافضو العلة:

لا خلاف بين العلماء في العلة العقلية، بل الخلاف كان في العلة الشرعية، ومن أوجه تباين آراء العلماء في هذه العلة، موقفهم من تعليل أحكام الشرع، الذي تجسّد في ثلاثة اتجاهات هي: « المذهب الأول، لجمهور الأصوليين، وقالوا بجواز تعليل الأحكام، بالحكم والمصالح مطلقا، سواء أكانت منضبطة أم غير منضبطة، ظاهرة أم خفية.

المذهب الثاني: لا يقول بالتعليل مطلقا.

المذهب الثالث: يقول بالتفصيل، فإن كانت الحكم والمصالح ظاهرة منضبطة، جاز التعليل بها، وإن كانت غير ذلك، أي خفية مضطربة فلا يجوز التعليل بها »"[1]".

أما الذي يعنينا في هذا المبحث، فهو الموقف الثاني، موقف المانعين للتعليل بصفة مطلقة، أولئك الذين رفضوا القياس والتأويل، وبالتالي ألغوا التقدير والتعليل، كما هو بيّن عند أصحاب المذهب الظاهري، الذي ضبط أصوله، وحدّد منهجه الإمام أبو حمد علي بن سعيد بن حزم الأندلسي (456).

[1]– الإحكام في أصول الأحكام: أبو محمد علي بن سعيد بن حزم الأندلسي. تح: محمود حامد عثمان. دار الحديث، القاهرة. مصر 2005 ج1 هامش ص59.

من ميزات هذا المذهب؛ اعتماده على « العمل بظاهر القرآن والسنة ويأخذ بالإجماع من الصحابة فقط،ثم بالاستصحاب، والإباحة الأصلية، و يرفض القياس، والرأي، وتعليل النصوص »"[1]"؛ لأنه جاء كردة فعل على كثرة الفروع ،وتنوع فروض المسائل الفقهية في المذاهب الأربعة الأخرى.

يقول ابن حزم في أمر القياس: « وذهب أصحاب الظاهر إلى إبطال القول بالقياس في الدين جملة...» "[2]"، ويختتم كلامه بقوله: «... وهذا قولنا الذي ندين الله به، ونسأله أن يثبتنا فيه ويميتنا عليه »"[3]"، ونتج عن هذا الموقف، إنكار التعليل « فالقول بها [العلة] في الدين بدعة وباطل»"[4]"، لمنافاتها مبادئ المذهب .

لهذا نجده يرد كثيرا من التفسيرات التي تعتمد القياس، ففي قوله تعالى: « ولا تقل لهما أف »"[5]"، استنتج القائسون تحريم ضرب الوالدين أو قتلهما، لأنهما أقسى من قول (أف)؛ إذ هو أقل ضرر منهما، لكن ابن حزم يقول غير ذلك، إنه يرى أن ذلك منصوص عليه، تظهر معانيه في كل الآية « فبهذه الألفاظ [ألفاظ الآية]، وبالأحاديث الواردة في ذلك، وجب برّ الوالدين بكل وجه، وبكل معنى، والمنع من كل ضرر وعقوق، بأي وجه كان، لا بالنهي عن قول أفّ »"[6]"فقط.

إن المذهب الظاهري « يولي اللغة، ومدلولات الألفاظ المقام الأول من العناية »"[7]"، و هذا ما سبّب رفض التأويلات ونتائج القياسات؛ إذ فيه « يرد إلى

1- تعريف عام بالعلوم الشرعية: محمد الزحيلي. دار الكوثر الجزائر. د ط ص42.

2- الإحكام في أصول الأحكام ج7 ص975.

3- م.ن ص ن .

4- م.ن ج1ص59 .

5- سورة الإسراء الآية 23.

6- الإحكام في أصول الأحكام ج7ص976

7- نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي: سعيد الأفغاني. دار الفكر. بيروت لبنان ط2 1969 ص31.

كل حرف من هذه النصوص اعتباره الكامل، ويقف عندها لا يتعداها »"[1]" إلى ما وراء ذلك؛ كالتقدير والتعليل العقليين، كما تجلى في المثال السالف، وفي غيره.

لقد نقل ابن حزم الأندلسي (456) هذه الآراء إلى درسه للّغة، وقبل ذكر موقفه من التعليل اللغوي، يستحسن عرض رأيه ،بل آرائه، في بعض قضايا اللغة، ككيفية دراسة النحو مثلا، لأن ذلك سيظهر من جديد، في حلة مغايرة، سيعمل على نشرها تابعون له؛ من أمثال ابن مضاء القرطبي (745).

من أهم آراء ابن حزم في قضايا اللغة، دعوته إلى الاكتفاء بتعلم المبادئ الأساسية في علم النحو، دون التعمق فيه؛ إذ « التعمق ... [فيه] فضول ... ومشغلة عن الأوكد »"[2]"، لأن الغرض من هذا العلم حسب رأيه «... هي المخاطبة وما بالمرء حاجة إليه في قراءة الكتب المجموعة في العلوم »"[3]"، اللهم إلاّ من اتخذ هذا العلم وسيلة معاش، فله حق التزيّد.

ومن توابع هذا الرأي، رفض العلل، كما في الفقه، فهي برأيه « كلها فاسدة لا يرجع منها شيء إلى الحقيقة البتة...» "[4]"؛ لأنها ليست مسموعة عن الناطقين باللغة، الذين يرجع إليهم في نقلها وضبطها، إنما هي « تحكم فاسد متناقض، فهو أيضا كذب »"[5]"، لأن تعليلات النحاة، كقولهم كان الأصل كذا، ونقل إلى كذا، لم تسمع في الواقع اللغوي، بحسب رأيه، بل هي قول « كذب لم

---

[1]– نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي ص 31 .

[2]–م ن ص 44 نقلا عن مراتب العلوم لابن حزم المجموعة الأولى ص64.

[3]– م.ن ص 45 .

[4]– التقريب لحد المنطق و المدخل إ ليه بلألفاظ العامية و الأمثلة الفقهية ، ابن حزم ،تح عبد الحق ابن ملا حقي التركماني ،دهر ابن حزم – لبنان ، ط 1. 2007.ص 259.

[5]– التقريب لحد المنطق : ص 259 .

يكن قط، ولا كانت العرب عليه مدة، ثم انتقلت إلى ما سمع منها بعد ذلك »"[1]" مما دوّنه جمّاعو اللغة ودارسوها.

يظهر من كلام ابن حزم،أن اعتماده أو قبوله للعلة مقيد بكونها مسموعة،منصوصاً عليها،أما غير ذلك مما هو مستنتج بالرأي والظن، فمرفوض، تماشيا مع مبادئ المذهب الفقهي؛ حيث « يجتهدون في النظر للنص ما وسعهم الاجتهاد، على ألا يتجاوز ذلك ألفاظ النص إلى ما وراء ذلك، مما أطلقوا عليه اسم الرأي والظن، فلا قياس ولا تأويل ولا تعليل »"[2]"، لأنها جميعا من قبيل التحكم في المسموع.

لقد رسم ابن حزم الأندلسي معالم المذهب الظاهري، وتوّج هذا الجهد بقيام دولة الموحدين عليه، التي كان أوائل مؤسسيها من أهل العلم ومن المحبين للعلماء"[3]"، كعبد المؤمن بن علي، وأبنائه ،حيث عُرف عنهم حبهم للاجتهاد، وكرههم للتقليد، لا سيما تقليد فقه المذاهب الأربعة، مما جعلهم يرغّبون الناس في العمل بظاهر القرآن والسنة.

لقد انتشر هذا المذهب في عهد يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن بن علي (580)، الذي تولى قيادة الثورة على فقه المشرق ؛حيث « أمر بعدم التقليد لأحد من أئمة المشرق، وأن يعود العلماء إلى الأصول، وهي القرآن والسنة، وقد بالغ في ذلك حتى لنجده يأمر بحرق كتب المذاهب »"[4]" ،تحقيقا لرغبة أبيه يوسف، وجده عبد المؤمن بن علي.

---

[1] –م ن ص ن.

[2] – أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث:محمد عيد. عالم الكتب. القاهرة. مصر. ط5 2006 ص51.

[3] – ينظر ظهر الإسلام: أحمد أمين.ج2 ص73.و تاريخ آداب العرب، مصطفى صادق الرافعي ج3ص73

[4] .الرد على النحاة ،مقدمة المحقق ص 16. و تاريخ آداب العرب،ج3 ص73

أخذت الثورة على ما هو مشرقي، مجالا علميا آخر؛ وهو النحو، حيث عمد قاضي القضاة في دولة الموحدين؛ ونقصد به ابن مضاء القرطبي (745)، إلى أن « يرد نحو المشرق على المشرق »"[1]"، ناهجا منهج الظاهرية، حيث تجذب كثرة الفروع، والابتعاد عن التأويل والتقدير ،خاصة بإلغاء فكرة العامل، التي بُني عليها نحو سيبويه.

تتجلى ثورة ابن مضاء القرطبي على نحو المشرق، إضافة إلى ما سبق، في كتبه التي ألفها، إذ تذكر كتب التراجم أن له ثلاثة كتب، وصلنا منها كتابه المشهور "الرد على النحاة"، أما ما تبقّى، فهما في حكم المعدوم، لم يصل منهما إلا غايتهما، وهو الرد على نحاة المشرق"[2]"، وعنواناهما "المشرق في النحو" و"تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان""[3]"، وكلا منهما يشكل تمردا على مبادئ الدرس اللغوي المشرقي، بالإبطال ؛كإبطال العامل والتقدير، أو بإعادة التوجيه، كما في بعض مظاهر التعليل"[4]".

تشكل الدعوة إلى الاجتهاد وعدم التقليد، شعارا اتخذه ابن مضاء القرطبي (745) في تجديداته، تأسيا بالاجتهاد الفقهي الذي دعا إليه خلفاء دولة الموحدين، فقد رد على من رفض آراءه في النحو قائلا: « إن كنت أعمى لا تنهض إلا بقائد، ولا تعرف الزائف من الخالص إلا بناقد، فليس هذا بعشّك فادرجي"[5]"... وإن كنت من ذوي الاستبراء في محل الاستبراء، والاستناد، حيث يجب الاستناد،

---

[1]– الرد على النحاة: أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء. تح: شوقي ضيف. دار المعارف القاهرة مصر ط3 د.ع مقدمة المحقق ص17.

[2]– ظهر الإسلام: أحمد أمين. دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط2 2007 ج2 ص73، والرد على النحاة، مقدمة المحقق ص17.

[3]– ظهر الإسلام ج ص73 والرد على النحاة، مقدمة المحقق ص30.

[4]– ينظر الرد على النحاة ص 130

[5]– مثل يضرب لمن يدعي شيئا ليس أهلا له.

فانظر، فتستبين لك الرغوة من الصريح...» "[1]"، إلى آخر هذا النص، الذي يعكس الدعوة الصريحة إلى الاجتهاد وعدم التقليد.

ومما تابع فيه ابن حزم، رفضه التعمق في النحو، والاكتفاء بما هو ضروري فيه، دون غيره، فهو يرى أن«من اقتصركل الاقتصار، على المعارف التي لا تدعو إلى جنة، ولا تزجر عن نار، كاللغات والأشعار، ودقائق علم النحو،ومسليات الأخبار،فقد أساء الاختيار، واستحب العمى على الإبصار »"[2]" فمعرفة دقائق علل النحو، هي مظهر التعمق فيه، وهي ما نهى عنه ابن حزم، وأكد عدم صلاحيتها ابن مضاء، لأن الأولى بالتعلم، ما ينفع في الآخرة كما هو مذكور في النص، أو ما فيه صلاح الدنيا ؛كالاشتغال بالطب لأنه جُنّة.

أما الحديث عن العلل، فلم يزغ ابن مضاء عن ظاهريته التي تعتد بالمنصوص، وترفض غيره؛ مما يستنبطه العقل بواسطة القياس، يقول في علة رفع الفاعل: « فالصواب أن يقال له: كذا به نطقت العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر »"[3]"، وما تبقى من تعليلات الدارسين للقاعدة المستنبطة؛ ككون الفاعل قليلا، والمفعولات كثيرة فأُعطي الأثقل، وهو الرفع للأقل، وأُعطي الأخف (النصب) للأكثر؛ وهو المفعولات، فهذا بحسب رأيه « لا يزيدنا ... علما بأن الفاعل مرفوع، ولو جهلنا ذلك لم يضرّنا جهله »"[4]"، بحكم أن رفع الفاعل معروف من استقراء النص المسموع.

---

[1]- الرد على النحاة ص75.

[2]- م.ن.ص74.

[3]- م.ن ص130.

[4]- الرد على النحاة ص 131.

لقد قسم ابن مضاء القرطبي العلل إلى ثلاثة أنواع هي: العلل الأول، والثواني،والثوالث،« وما يجب أن يسقط من النحو،العلل الثواني، والثوالث »"[1]"، ويؤخذ فيه بالأول فقط؛ إذ « بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب »"[2]" أو ما سماه ابن حزم من قبل بالمخاطبة، أما العلل الثواني والثوالث، ففضل زائد عن الغاية من الدرس، وهي معرفة أداء العرب لكلامها.

لا يسمح مقام البحث أن نناقش آراء ابن مضاء، لكن يجب الإلماع إلى أن باحثي فكره، نصنفهم في ثلاثة اتجاهات، منهم من شكر له الجهد فقط، لأنه برأيهم « هدم... ولم يبن »"[3]"، ويمثل هذا الرأي أحمد أمين، ومنهم من جعل فكر ابن مضاء إماما له، بنى عليه آراءه وتجديداته ،كما هو حال شوقي ضيف"[4]".

بقي ثالث الاتجاهات، وهو الغالب الأعم، حيث رفضت ثورة ابن مضاء وردوده على نحو المشرق، ومن ممثليه الشيخ سعيد الأفغاني الذي يقول: « وأراد ابن مضاء... أن يزيد على ما قال ابن حزم، فلم يصنع شيئا، وخلط، بل قصّر كثيرا حتى عن الصواب الذي في كلام ابن حزم »"[5]".

وتجدر الإشارة إلى أن فكرة العامل هي وسيلة لتحليل ظواهر اللغة ودراستها، وهي تشكل إحدى مرتكزات التعليل ،قبل أن يأتشب بصور القياس، كما سنرى عند مثبتي التعليل في االعنوان االتالي.

مؤيدو العلة:

[1]- الرد على النحاة ص130.

[2]- م.ن ص131.

[3]- ظهر الإسلام: أحمد أمين ج3 ص73.

[4]- ينظر تجديد النحو: شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة مصر ط5 ص03.

[5]- نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي: سعيد الأفغاني هامش ص46.

ما إن تذكر بدايات التعليل في الدرس اللغوي العربي، حتى يتبادر إلى الذهن اسم عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (117)، الذي قيل فيه: « هو والنحو سواء »"[1]"، وهو «... من فرّع النحو وقاسه »"[2]"، فاستحق بذلك منزلة « أول من وضع النحو »"[3]"، لا كفكرة، فصاحبها معروف، وهو أبو الأسود الدؤلي (69)، بل كمنهج، فهو « أول من علل وفسّر الظواهر النحوية »"[4] "، باستعماله القياس في الدرس النحوي.

تظهر معالم منهج الرجل في آرائه، فهو ميّال إلى ضبط نظام المسموع في قواعد كلية، ومن تجليات ذلك؛ إشارته على يونس بن حبيب (182) حين سأله عن لفظ (السويق) إن كان ينطق بالسين أو بالصاد؟ فأشار عليه « بباب يطرد وينقاس »"[5]"، لأن غاية الحضرمي كانت « إنشاء آلة نحوية لها من الإطراد، والبعد عن التوسع والشذوذ، ما يعصم الألسنة من الخطأ واللحن»"[6]"، والتي ستشمل بقوانينها كل ظواهر اللغة.

يعرف عن الحضرمي تمسّكه بقواعده المستنبطة، واحتكامه إليها، سواء في الترجيح بين القراءات، كاختياره قراءة النصب للآية الكريمة « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما »"[7]" دون قراءة الرفع، وذلك لموافقة قاعدة؛ كون الجمل الطلبية

---

[1]– أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض: ص49 .

[2]– مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ص22.

[3]– أخبار النحويين: ابن أبي هشام المقرئ تح: محمد إبراهيم البنا . دار ابن حزم. بيروت لبنان ط1 2006 ص 22 .

[4]– محاضرات في أصول النحو: التواتي بن تواتي. دار الوعي الجزائر 2008 ص61.

[5]– الأصول: دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب. تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب للكتاب 1982 ص32.

[6]– الأصول ص 34،و ينظر المدارس النحوية : التواتي بن تواتي ص 40

[7]– سورة المائدة الآية 38 .

لا تصلح أن تكون خبرا للمبتدأ، أم كان احتكامه للقواعد في إظهار مطاعن الأداءات، حتى أداء الفصحاء من الشعراء كالفرزدق مثلا، فكثرة ردّه عليه، وتعنيته له مشهور في كتب الأخبار.

إن الترجيح بين القراءات، والطعن في فصاحة الأداءات، لا سيما شعر الفصحاء، لعمل يستحق دراية ودربة كبيرتين، ولهما من الوسائل والأدوات المنهجية، ما يدعم حجية الرأي وصحته، وأهم تلك الوسائل التعليل، الذي تميز في زمن الحضرمي بالسهولة وعدم التكلف، وغير ذلك مما سنراه لاحقا في مراحل التعليل.

إذا كان الحضرمي (117) ممنهج درس النحو، باعتماده القياس والتعليل، فإن الخليل بن أحمد الفراهيدي (175)، منظر التعليل، وكاشف حكمة العرب في كلامها يقول: « إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه...» "[1]"، وتبعه في هذا سيبويه (180) الذي قال : « وليس شيء مما يضطرون إليه، إلا وهم يحاولون به وجها »"[2]" أي حكمة أرادوها.

ولأسباب متعددة، يطول ذكرها، ومنها خصومة المصرين، البصرة والكوفة وتنافسهما، زادت عناية النحاة بالعلل، حيث أفردت لها الكتب المستقلة بعد سيبويه، حيث ألف محمد بن المستنير (206) كتابه "العلل في النحو" وكتب المازني (248) مؤلفه "علل النحو"، و الكتابان في حكم المعدوم، إلا أن عنوانيهما يعبران عن موضوعهما وهو العلة.

إن استقصاء أسماء مؤيدي التعليل اللغوي، واسع المطلب، لا تسمح مسافة البحث به، لكن يمكن القول إن أكثر النحاة والدارسين يأخذون بالعلة

[1]- الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي ص66.

[2]- الكتاب: سيبويه ج 1 ص65 .

منهجا في دراسة اللغة، سواء أكانوا مشارقة، كمن سبق ذكرهم، أم كانوا مغاربة ؛كنحاة الأندلس مثلا، منهم السهيلي (571)، والأعلم الشمنتري (476)، وابن عصفور (669)، وغير هؤلاء وأولئك ممن سنعرض لذكر ميزات التعليل في زمانهم، حين نعوج على مراحل التعليل.

مراحل التعليل:

يبدو أن حديث الدارسين عن المراحل التطورية التي مر بها التعليل في الدرس اللغوي، أخذ في اعتباره نوعين من الأسس، أولهما أساس التطور الداخلي للدرس اللغوي عند العرب، حيث يبدأ بجمع المادة وتصنيفها وملاحظتها لبناء قواعدها، ومراجعة تلك القواعد، لا سيما المختلف فيها، وفي كلٍّ يبرّر الآراء والنتائج.

أما الأساس الثاني، فهو يعتبر بما خرج عن الدرس اللغوي، حيث ينظر إلى تطور الحياة الاجتماعية، بما فيها من سياسة وعلوم، للأمة العربية، حيث يظهر تأثر دراسة اللغة، بأفكار العصر وعلومه، أصيلة كانت كالفقه وأصوله، أم دخيلة كالفلسفة والمنطق، مما يُكسب الدرس اللغوي سعة في المنهج، وانتظاما معقولا في عرض المادة.

وباعتبار الأساسين، ميّز مؤرخو الدرس اللغوي بعامة، ومبحث العلة بخاصة، بين أربع مراحل، كل مرحلة لها من الميزات ما تفرّدها عن الأخرى، لكن تجب الإشارة إلى أن تحديد بداية المرحلة ونهايتها، فيه من المرونة والتجوز ما فيه، إذ لا قطعية في ذلك، فقد ينسب عالم إلى مرحلة ما عند هذا، وينسب إلى مرحلة أخرى عند ذاك، كاختلافهم في الخليل بن أحمد.

المرحلة الأولى: النشأة والتكوين.

تبدأ هذه المرحلة منذ أن حدّد عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (117) منهج الدرس اللغوي القائم على الإطراد والقياس، وتنتهي بجهود الخليل بن أحمد

الفراهيدي (175)، فالأول باعج النحو، والأخير « قمة التعليل في هذه المرحلة »"[1]" ،لاستنباطه من العلل ما لم يستنبطه أحد قبله، وهو خاتمة التعليل برأي البعض"[2]".

تتميز تعليلات هذه المرحلة بكونها « بعيدة عن التكلف، تعتمد في مجملها على المعنى، وذوق العرب، ونزوعهم إلى طلب الخفة، وفرارهم من القبح والثقل... »"[3]"، وغير ذلك من الصفات التي أشاروا بها إلى حكمة العرب في كلامها « بأسلوب أقرب إلى الجزم والتقرير منه إلى الفرض والتخييل والجدل »"[4]"؛ إذ كان همّ العلماء آنذاك « تتبع النصوص، واستخراج القواعد »"[5]" المتحكمة في الاستعمال.

إن بساطة التعليل في هذه المرحلة، إنما تعود لطبيعة الدرس اللغوي الذي كان في مراحل تكونه الأولى، حيث يبحث عن منهج الدرس، وعن قواعد الظواهر، وتأكيد صحة كل منهما، لتكون تلك القواعد معيارا يعكس نظام اللغة، ويمكن تعميمه ليشمل الظواهر المشابهة، وليكون بذلك مقياس الخطأ والصواب فيما بعد.

أما التعليل، فلم يكن غاية بحثهم؛ إذ« لم يقصدوا إليه، ومن ثمّ لم يتوسّعوا فيه »"[6]"، إلا ما جاء عرضا، تبريرا للقاعدة المستنبطة، أو تفسيرا للظاهرة المسموعة،وبصورة جزئية فردية « من دون البحث عن علاقات متخيلة بسواها من

---

[1]– النحو العربي عماد اللغة والدين ص48.

[2]– أصول التفكير النحوي: علي أبو المكارم. دار غريب القاهرة مصر د.ط 2007 ص152. وانظر النحو العربي عماد اللغة والدين ص48.

[3]– تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس ج2 ص870/ ضوابط الفكر النحوي عند العرب ج1 ص522.

[4]– الدرس النحوي، العلة النحوية: مازن المبارك ص58.

[5]– نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: محمد طنطاوي ص22.

[6]– أصول التفكير النحوي ص154.

الموضوعات الأخرى »"[1]"، كيف ذلك؟ وقواعد اللغة لم يكتمل بناؤها، حتى تتأسس منها نظرية لغوية، لها من المقومات"[2]"، ما يجعلها مادة مقارنة بين أجزائها أولا، وبينها وبين غيرها من نظريات العلوم ثانيا.

يمكن القول إذا، إن جزئية التناول للظواهر اللغوية، هي التي حالت دون التكلف في التعليل، أما عدم اكتمال بناء القواعد في اللغة، فحال دون الحديث عن تناقض العلل، والجدل فيها، مما جعلها بسيطة مرتبطة بالحكم النحوي"[3]"، تعتمد المعنى وسيلة تبرير في أكثر الأحيان.

يبدو من مجالس أعلام هذه المرحلة، ومحاوراتهم المبثوثة في كتب اللغة والتراجم، مدى احترامهم واعتدادهم بالقواعد التي استنبطوها؛ فابن أبي إسحاق الحضرمي (117) يطعن في فصاحة الفرزدق، ويرد عليه أبياتا من شعره"[4]"، وأبو عمرو بن العلاء (154) يتردد في بعض القراءات؛ففي قوله تعالى:«إن هذان

---

[1]– الفكر النحوي عند العرب، أصوله ومناهجه: علي مزهر محمد الياسري. الدار العربية للموسوعات بيروت لبنان ط1 2003 ص261.

[2]– ينظر النظرية اللغوية في التراث العربي ص22.

[3]– ينظر نظرية التعليل في النحو العربي: حسن الملخ ص39.

[4]– ينظر أخبار النحويين البصريين ومراتبهم ص50. مراتب النحويين ص22–23، ونشأة النحو ص22–43.

قال الفرزدق: وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مسحتا أومجلفُ.

قال الحضرمي: بم رفعت أومجلفُ؟ قال الفرزدق: بما يسوءك وينوءك، علينا أن نقول، وعليكم أن تتأوّلوا.

لساحران»"[1]"،قال بإنه يستحي أن يقرأها كذلك"[2]" ، وتفرد بقراءته « إن هذين لساحران»"[3]"، احتكاما لقاعدة نصب وجر المثنى ، وتطبيقا للقوانين المستنبطة.

إن احترام القاعدة، عند هذا الجيل من العلماء، له مسوغاته العقلية والنقلية، العقلية مردّها إلى حسن تعليل قواعدهم مما أكدوا به وجود التوافق اللازم بينها، أي القواعد، وبين عللها ومبرراتها، التي جعلتها على ما هي عليه، إذ لم تخرج تلك المبررات عن روح اللغة كما حدث في المراحل التالية.

أما المسوغات النقلية فتمثلت في وقوفهم عند الظاهرة المسموعة كما وردت نصا، لا يخرجون عنها جاعلين « التعليل في خدمتها، مجيزا لها »"[4]"، الأمر الذي أثبت للتعليل سمة الملاحظة والنظر في ظواهر اللغة ونظامها، دون أن يتعدى ذلك، إلى تأثير القاعدة في النص.

---

[1]- سورة طه .63.

[3] التفسير الكبير ،الفخر الرازي .دار الكتب العلمبة ،مصر ،ط 1 د.ع ،ج 22 ص 74

[3]-إعراب القراءات السبع وعللها.محمد بن أحمد بن خالويه،تح أبو محمد الأسيوطي ،دار الكتب العلمية ،لبنان ، ط 1 -2006 ص 261

[4]- أصول التفكير النحوي ص155.

المرحلة الثانية: التطور والارتقاء.

تمتد هذه المرحلة قرنا ونصف القرن، فهي تبدأ من جهود عمر بن بشر سيبويه (180) وتنتهي بأعمال أبي إسحاق إبراهيم بن السرّي الزجّاج (310 /316)، الذي إليه « انتهت الرياسة في النحو بعد أبي العباس محمد بن يزيد [المبرد] (285)» "[1]"، والذي ظل على بصريته لم يخلط بين المذهبين، رغم تعلمه للنحو الكوفي، وتقدمه فيه ،قبل انصرافه عنه للنحو البصري بعد لقائه المبرد، ومنه صار من أكبر المتعصبين له، وأشدهم نقدا للكوفيين، حتى شيخه الأول ثعلب"[2]".

لا يمكن اعتبار سيبويه من أعلام المرحلة السابقة، كما قال بعض الدارسين"[3]"، وذلك يعود لأسباب متنوعة؛ يعود جميعها إلى أصل واحد هو اتساع دائرة حركة التدوين، التي كان لها الأثر البالغ في الحياة الثقافية للأمة الإسلامية.

ينقل السيوطي (911) عن الإمام الذهبي قوله: « في سنة ثلاث وأربعين [بعد المائة]، شرع علماء الإسلام، في هذا العصر، في تدوين الحديث والفقه والتفسير، فصنّف ابن جريح في مكة، ومالك الموطأ بالمدينة... ثم بعد يسير، صنّف هشيم، والليث... ثم ابن المبارك... وكثر تدوين العلم وتبويبه، ودونت كتب العربية واللغة، والتاريخ، وأيام الناس، وقبل هذا العصر كان الأئمة يتكلمون من حفظهم، أو يروون العلم من صحف صحيحة غير مرتبة »"[4]".

---

[1]- أخبار النحويين البصريين ومذاهبهم ص120 نشأة النحو ص101.

[2]- مجالس العلماء: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي. تح: محمد عبد السلام هارون مكتبة الخانجي بالقاهرة ط3 1999 ص92. الأشباه والنظائر: السيوطي ج4 204.

[3]- ينظر مثلا: النحو العربي والمنطق الأرسطي: دراسة تداولية: الأزهري الريحاني. منشورات دار إتحاد الكتاب الجزائريين د.ط 2005 ص44.

[4]- تاريخ الخلفاء: جلال الدين السيوطي. تح: أحمد إبراهيم زهوة وسعيد بن أحمد العيدروسي. دار الكتاب العربي بيروت لبنان د.ط 2005 ص202.

ذكرت النص على طوله، لما احتواه من تأصيلات تاريخية لعلوم العربية بعامة، والدرس اللغوي بخاصة، الذي يظهر أن تدوين مباحثه جاء بعد تدوين الحديث، والفقه، والتفسير، وتحديد شروطها، وذلك لحاجة المجتمع المسلم إليها، وهذا ما يفسر اعتماد النحاة مناهج المحدّثين، والفقهاء في تعاملهم مع قضايا اللغة، رواية ودراية.

ويتجلى في النص السابق، ألفاظ لها دلالتها،كالتدوين والتبويب، و التي تعكس وجود موروث فكري محفوظ رواية، أو تقييدا في صحف بغير ترتيب، فجاءت حركة التدوين لجمعه، و « تصنيفه إلى فروع، يشكل كلٌّ منها فنا من فنون العلم والمعرفة، مستقلا بنفسه أو يكاد »"[1]"، كاستقلال درس اللغة عما كان مقترنا به عند الأوائل، كرواية الأشعار، ومعرفة اللغات والأخبار.

إن جعل سيبويه بداية مرحلة جديدة، وإن كانت جهود هذا العالم متشابكة بجهود سابقيه، كالخليل مثلا، لا يعود إلى تحديد موضوع درس اللغة، وفصله عن غيره من العلوم، كما أسلفت، بل لسيبويه فضل التبويب، فالنحو قبله « كان مجرد روايات شفهية ومدارسات ومحاورات..» "[2]"، سُجّل البعض منها في كتب المجالس والأمالي. وبفضله صار « مقسما إلى أبواب، وذُكر في كل منها، أحكامه المؤيدة بالعلل...» "[3]"، صانعا بذلك لغة علمية خاصة لدراسة اللغة، فضلا عن منهج البحث القائم على القياس والتعليل.

---

[1]- تكوين العقل العربي: محمد عابد الجابري. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت لبنان ط9 2006 ص64.

[2]- التعليل اللغوي في كتاب سيبويه: شعبان عوض محمد العبيدي. منشورات جامعة قان يونس ليبيا ط1 1999 ص125.

[3]- النحو العربي، العلة النحوية ص59-60.

قد يُردّ هذا القول، ويذكر كتابا عيسى بن عمرو الثقفي (149)، وهما (الجامع) و(الإكمال)، واعتبارهما بداية التدوين المستقل للنحو أو درس اللغة، لكن هذا الرأي لا يستقيم، لفقد هذين الكتابين؛ إذ لم يطّلع أحد على محتوياتهما فتعرف قيمتهما، فكل ما في الأمر، هو ذكرٌ لعنوانيهما، مع تأكيد عدم وجودهما، يقول الحسن بن السيرافي (368): « وهذان الكتابان ما وقعا إلينا، ولا رأيت أحدا يذكر أنه رآهما »"[1]"، رغم شيوع مدح الخليل لهما"[2]".

ويتأكد هذا الرأي أكثر حين نطّلع على آرائه المبثوثة في كتاب سيبويه؛فهي« لا تدل على وجود مذهب نحوي عنده ،ولا تشير إلى نضج فكري في التنظير ،بل نراه يتمسك بأقيسة إعرابية سمع شواهدها من العرب »"[3]"،مما يعكس عدم اكتمال درس النحو ،فضلا عن الكتابة فيه.

إذا كان لسيبويه فضل في العلة « فهو فضل في التوسع والإكثار مما كان نزرا قليلا عند شيوخه المتقدمين...» "[4]" الذين اشتغلوا بالتقعيد فأنهوه أو كادوا، و تميز تعليله بالبساطة،وعدم التكلف بالبحث عن علة العلة، فالحكم مقرون بعلته، كاقترانه بشواهده لم يخرج عن روح اللغة، كالتعليل بالمعنى، والاستغناء، والتوهم،

---

[1]– أخبار النحويين البصريين ومراتبهم ص55.

[2]– قال الخليل:

يطل النحو جميعا كله غير ما أحدث عيسى بن عمر.

ذاك إكمال وهذا جامع فهما للناس شمس وقمر.

أخبار النحويين البصريين ومراتبهم ص55.

[3]–أصالة النحو العربي ص 54.

[4]– النحو العربي، العلة النحوية ص63.

والعرض، وطول الكلام، وكثرة الاستعمال"[1]" وغيرها، مما لا يظهر فيه الجدل العقلي في المنقول ، رغم أن التعليل وسيلة نظر فكري.

يعتبر كتاب سيبويه « مجمعا للتراث النحوي »"[2]"؛ إذ جمع فيه آراء اللغويين كالحضرمي، وعيسى بن عمر، والخليل، ويونس؛ مما مكّنه من أن « يوازن بين آراء العلماء بعد عرضها، فيقوي رأيا على رأي، داعما لهذه التقوية بما يراه من علل »"[3]"؛ ففي حديثه عن النسبة إلى بنات الحرفين بزوائدها، يعرض رأي أبي عمرو بن العلاء (154)،ورأي الخليل،أما أبو عمرو فيقول بإضافة الياء للاسم دون حذف، يقال: في « اسم، اسمي، وابن ابني، واثنين واثنتين نقول: اثني »"[4]".

أما رأي الخليل ففيه يميّز بين طريقتين للنسبة؛ إما حذف الزيادة وإعادة الأصل فنقول : « ابْنم، بنوي »"[5]"، وإما ترك الزيادة وإهمال الأصل فنقول: «ابْنم ابْنمي»"[6]"،و يقول سيبويه معللا رأي أستاذه :« فإذا حذفوا شيئا أُلزموا الرد، ولم يكون ليردّوا والزائد فيه، لأنه إذا قويَ على ردّ الأصل، قوي على حذف ما ليس من الأصل، لأنهما متعاقبان »"[7]"، وأمثلة عرض الآراء وتعليلها بعد الترجيح كثيرة تنتشر في كل مستويات الدرس اللغوي عنده.

---

[1]- ينظر: التعليل اللغوي في كتاب سيبويه. مثلا ص204، 210، 231، 270. والاستدلال النحوي في كتاب سيبويه وأثره في تاريخ النحو: أمان الدين حتحات. دار القلم العربي. حلب سوريا ط1 2006 ص395 وما بعدها.

[2]- أصول النحو العربي: الحلواني ص17.

[3]- التعليل النحوي في كتاب سيبويه ص122.

[4]- ينظر الكتاب ج3 ص398.

[5]- م.ن ص.ن.

[6]- الكتاب ج3 ص398 .

[7]- ينظر الكتاب ج3 ص398.

فتح سيبويه بكتابه المجال واسعا لمن جاء بعده في الدراسة اللغوية، وعملت الخصومة بينه وبين الكسائي عملها في زيادة الاهتمام بالتعليل، إضافة إلى انتشار التعليم، وتشجيع الدولة للعلماء الذين انبروا« لقضايا الفكر ومشاكل الثقافة، دون أن تصدّهم عنها مواقف التعصب ضدهم »"[1]"، كما في الدولة الأموية التي بنيت على التعصب للعربي، وما هجاء الفرزدق للحضرمي بمولى الموالي، إلا شاهد من ذلك.

فممن اهتم ببحث العلل بعد سيبويه ؛نجد المبرد (285) الذي عرف بأنه أصبح أكثر إسهابا في الجدل، وإطالة في التعليل "[2]"، وكذلك قطرب (محمد بن المستنير) (206) الذي يفرد للعلة كتابا سماه « العلل في النحو»"[3]"، و أبو عثمان المازني(249)في كتابه «علل النحو»"[4]"، وابن كيسان(299) في« المختار في علل النحو »"[5]"، وغيرهم كما تذكر كتب التراجم والأعلام.

وكان من نتائج هذا الاهتمام ؛أن شمل التعليل كل أجزاء الدرس النحوي لاكتمال تقعيده، إلا أن العلة ظلت قريبة من حسّ اللغة وقواعدها، تكتفي بالتبرير لا غير، ظلت مقاربة لظواهر المدونة المجموعة، وقوانينها، لم ينظّر لها، ولعل هذا سيكون الفارق الأصيل بين هذه المرحلة، والمرحلة التي تليها، ولهذا السبب

---

[1]– المدارس النحوية: خديجة الحديثي. دار الأمل أربد الأردن ط3 2001 ص102.

[2]– ينظر تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب ،جلال الدين السيوطي ،تح:حسن الملخ ،وسهى نعجة ، عالم الكتب الحديث ،الأردن ط2 _2008 ج2 ص710

[3]– ينظر م ن ج2 ص666

[4]– م.ن.ج2 ص704

[5]– م.ن.ج2ص 692

أيضا،أي التنظير للعلة، نردّ رأي من جعل الزجاجي من أعلام المرحلة الثانية كما فعل الأستاذ صلاح سعد محمد المليطي"[1]".

المرحلة الثالثة: النضج والازدهار.

هي آخر المراحل التطورية للدرس اللغوي، عند البعض، ممن أرّخوا للتعليل في البحث اللغوي، كمازن المبارك"[2]"، وعلي أبو المكارم"[3]"، وصلاح سعد المليطي"[4]"،وتبدأ هذه المرحلة بجهود ابن السرّاج (316)، وامتدت إلى عصر أبي البركات بن الأنباري (577).

إن تحديد المراحل التطورية للدراسة اللغوية عند العرب، بجهود أعلامها، يعود إلى ما تستحدثه المناهج في أساليب البحث، فابن السرّاج (316) يعتبر أول من أشار في كتابه (الأصول) « إلى الفروق بين مستوى الأصول، ومستوى العلل في التحليل النحوي »"[5]" وذلك بتمييزه بين نوعين من اعتلالات النحويين، فهناك « ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة »"[6]"، وفيه يبحث عن علة تلك الأصول ، أو القواعد ،كالسؤال عن « لِمَ صار الفاعل مرفوعا، والمفعول به منصوبا، ولِمَ إذا تحركت الياء

---

[1]– ينظر مقدمة المحقق لكتاب مثل المقرب لابن عصفور. تح: صلاح سعد محمد المليطي. دار الآفاق العربية. القاهرة ط1 2006 مقدمة المحقق ص69.

[2]– ينظر النحو العربي والعلة النحوية ص71.

[3]– ينظر أصول التفكير النحوي ص151.

[4]– ينظر مثل المقرب. مقدمة المحقق ص69–70.

[5]– التراث اللغوي العربي: تأليف مشترك: بوهاس ،جيوم ،كولوغلي، تر: محمد حسن عبد العزيز، ود/ ود/كمال شاهين. دار السلام ،مصر، ط1 2008. ص39.

[6]– الأصول في النحو: محمد بن سهل بن السراج النحوي. تح: عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة. الرسالة. بيروت ط4 1999 ج1 ص35.

والواو وكان ما قبلهما مفتوحا، قلبتا ألفا »"[1]"، وما شابه ذلك من الاستفسارات التي تحاول فهم أسرار قواعد اللغة.

لم يكتف ابن السرّاج (316) بالتمييز بين دراسة قوانين كلام العرب، وبين تعليلها، بل نظم أبواب النحو ورتّبها وفق أسس عقلية، ومبادئ نظرية منظمة قائمة على التقسيم، « وإظهار العلاقات الهرمية بين الأقسام النحوية، وبين أنواع المادة اللغوية »"[2]"، فالكلمة اسم، وفعل، وحرف، والاسم يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا، والمرفوع قد يكون مبتدأ، أو فاعلا، أو نائب فاعل، أو شبيها بالفاعل شكلا؛ كاسم كان وأخواتها، ويستمر هذا التقسيم في المنصوبات، والمجرورات، وباقي أقسام الكلمة، حتى وصل إلى أبواب الصرف وقضايا الأصوات.

ومما يسجّل في هذه المرحلة شيوع التنظير للمباحث اللغوية، حيث يتحدث الزجاجي (337) عن العلة وأنواعها، ويفرد ابن جني(392) أبوابا في خصائصه،وكذلك فعل أبو البركات ابن الأنباري (577) في جدله ولمعه، وهذا كله يعبّر عن نضج فكري كبير، وصلت إليه مباحث اللغة في هذا العصر، وهو نتيجة حتمية لناموس التطور الداخلي للعلوم، فبعد اكتمال التقعيد والتعليل، ينظّر لهما.

وقد تكون لهذا النضج عوامل أخرى؛ كامتزاج الثقافات في المجتمع الإسلامي، لا سيما بعد اطلاع الدارسين العرب على علوم الغير،و دراسات اللغة بخاصة، كالنحو اليوناني والسرياني، كما أن للفلسفة فضلا على دارسي العربية، ينضاف إلى فضل علم أصول الفقه، وعلم الكلام، اللذين أرى أنهما المثال الرئيسي الذي سار عليه نحاة العربية، ولقد رأينا"[3]" كيف تأثر ابن جني في تنظيره

[1]- الأصول في النحوج 1 ص35.

[2]- التراث اللغوي العربي ص39.

[3]- ينظر الفصل الأول ص49 ،55 .

بفقه أبي حنيفة ، وكيف أثرت آراء الشافعية في آراء ابن الأنباري ، كما اتضح في دراستنا لشروط العلة مثلا.

تجدر الإشارة، قبل إنهاء ملامح التجديد في هذه المرحلة، إلى أثر ابن جني في الدراسة الصوتية، فبعد أن كانت دراسة الأصوات شذرات متناثرة في كتب النحو، يشار إليها بفعل الحاجة في دراسة صيغ الإفراد، أو حركات الإعراب، نجده قد « أخصّ هذا العلم بكتاب هام لا يستغنى عنه عالم ولا متعلم، وهو سرّ صناعة الإعراب، وأحاط هذا الكتاب بعلوم الأصوات اللغوية وأحصاها مفردة ومركبة، وتحدث عن الجهاز الصوتي... »"[1]"، كما يفعل المختصون اليوم في تأليفاتهم في هذا العلم، وإن كان البعض أوعز ذلك إلى بواعث الاعتزال ؛ حيث القول بخلق القرآن ،ومنه تأتي ضرورة العناية بأصوات الكلام ،و لوازم الأداء الفعلي للغة "[2]".

نتج عن تأثر الدرس اللغوي بمناهج علوم العصر، أن تغير مسار التعليل، فبعد أن كانت العلة، تعلل الحكم وتبرر الاستعمال وتحترمه، أضحت « لا تنبع من الواقع، بل ... تتبعها الأحكام »"[3]"، فهي « مؤثرة ويجب الحكم بثبوتها، ويزول بزوالها »"[4]"، وبعد أن كانت تصاغ بأسلوب الجزم والتقرير في المراحل السابقة،

[1]– المجمل في المباحث الصوتية من الآثار العربية:مكي درار. دار الأديب للنشر. السانيا الجزائر د.ط 2004 ص13.

[2]–ينظر مقدمة في الأصول الفكرية للبلاغة و إعجاز القرآن،أحمد أبو زيد،دار الأمان،المغرب،ط1 1989 .ص 14 و18 و30 .

[3]– أصول التفكير النحوي ص172.

[4]– الفكر النحوي عماد اللغة والدين ص50.

لبساطتها وارتباطها بالحكم المستند إلى واقع الاستعمال، أصبحت في هذه المرحلة تعتمد « الجدل والتأويل »"[1]"، و شتى الفروض العقلية.

لقد اعتبرت سمات العلة في هذه المرحلة عيبا، أو مظهرا من مظاهر الخلل في الدرس اللغوي، لخروج التعليل من وصف الواقع إلى الفرض والتخييل،كما في العلة الجدلية"[2]"، لكن بالنظر إلى أسباب هذا الخروج، يمكن القول بمشروعية هذا التغير الحادث في منهج البحث في اللغة، ومن تلك الأسباب:

أ- من سنن تطور العلوم أن تصير « الأشياء المفردة الكثيرة [الاستعمال]... صنائع، بأن تُحصر في قوانين تحصل في نفس الإنسان على ترتيب معلوم »"[3]"، ويصبح ذاك الترتيب فيما بعد وسيلة دراسة، وموضوعا لها بعد اكتمال التصنيف، فالنحو قوانين كلية لظواهر جزئية، ثم أصبح النحو قوانين جزئية يراد جمعها في قوانين كلية في علم؛ سمّوه علم أصول النحو، وفيه سيصبح التعليل وكيفياته موضوع بحث، لا يكون واقع الاستعمال موضوعه الرئيس ،بقدر ما تكون دواعي القياس والمفاضلة بين العلل هي اهتمامه الأول.

ب- صراع المشتغلين بالعلوم فيما بينهم، لا سيما صراع الفلاسفة والنحاة، كما يتجلى ذلك في كتب المجالس والمناظرات"[4]"، ذاك الصراع حتّم على علماء النحو أن يظهروا أن النحو « ليست له فوائد عملية فقط [الخطأ والصواب]، وإنما يمكنه أن يفتح أبواب عوالم كاملة من الفكر »"[5]"، وذلك

---

[1]- إبرام الحكم النحوي عند ابن جني: شذى جرار. دار اليازوري للنشر والتوزيع عمان الأردن د.ط 2006 ص127.

[2]- ينظر أصول التفكير النحوي ص172.

[3]- إحصاء العلوم: أبو نصر الفارابي. تح: علي أبو ملحم. دار مكتبة الهلال بيروت لبنان ط1 1996 ص18.

[4]- ينظر الامتاع و المؤانسة:أبو حيان التوحيدي ج 1 ص152 .

[5]- التراث اللغوي العربي ص38-39.

بالتعمق في التعليل، بالانتقال من واقع لغوي اكتمل تقعيده، إلى فروض العقل وجدله.

ج- من ملامح صراع ذلك العصر، إيمان الدارسين بجدوى بعض العلوم ،وانعدام الفائدة في الأخرى"[1]"، وهذا يحتّم دفاع المشتغلين بعلم ما أن يظهروا فوائد علمهم، مما يجعلهم يتحدثون بالقوانين الكلية أولا، يثبتون صحتها مستدلين بالواقع، وبهذا يكون الواقع خاضعا لضوابط الفكر لا العكس.

المرحلة الرابعة: المراجعة والاستقرار.

هي مرحلة أضافها حسن الملخ في معرض حديثه عن مراحل تطور التعليل النحوي"[2]"، جاعلا بداياتها القرن السابع الهجري، مبينا سمات الدرس فيها ،لكن دون تبرير لكل ذلك، لأن التركيز كان على شرح ميزات العلة والتمثيل لها.

وبحسب رأيه، كان للتعليل منهجان متمايزان، « أحدهما نزع إلى جمع ما يستطيع من العلل، والترجيح بينها في مطولات نحوية، كشرح المفصل لابن يعيش، وشرح الكافية للرضي الاستراباذي...، والآخر نزع إلى اختيار علة مناسبة أو أكثر، والسكوت عن العلل الأخرى...» "[3]" كما في كتب المختصرات ككافية ابن الحاجب (664).

تعتبر هذه المرحلة، مرحلة المتون اللغوية، شعرا ونثرا، كمتن الشافية، والكافية لابن الحاجب، وألفية ابن معطي، وألفية ابن مالك، وقطر ابن هشام وشذوره، وغيرهم. وتعد هذه المرحلة أيضا « فترة الشروح التي تكشف المراد، وتبين الغرض... وطابع هذه الشروح طابع تقليدي ؛لا يحتوي على آراء مبتكرة أو

[1]- ينظر المقابسات ص12 وص61.

[2]- ينظر التعليل النحوي ص72.

[3]- التعليل النحوي ص72.

مذاهب جديدة... »"[1]"، ما عدا بعض الاجتهادات عند أعلام مميزين؛ كابن مالك، وابن هشام .

إن جعل القرن السابع الهجري بداية لهذه المرحلة، سببه الظرف السياسي السائد أنذاك؛ إذ أصبحت دمشق والقاهرة مركز الثقافة الإسلامية وقبلة العلماء الفارين من بغداد وقرطبة، بغداد التي نكبها التتار وأسقطوها، وقرطبة التي شاعت فيها الفتن الداخلية.

أما انتشار المتون النحوية، وكثرة شروح المدونات اللغوية في هذه المرحلة، فله من الأسباب المتنوعة ما يحول دون تفصيلها جميعا، لكن العامل الأهم في ذلك، والذي نراه واجب الذكر، فيعود إلى سببين متكاملين، سبب داخلي يستمد من روح الدرس اللغوي، وسبب خارجي يستشف من ملابسات الواقع.

أ–السبب الداخلي:

إن اكتمال بناء هيكل نظام اللغة تقعيدا وتعليلا، في المراحل السابقة، لم يُبق لدارسي هذه المرحلة إلا بعض القضايا الجزئية، كإعادة صياغة تلك القواعد في متون علمية شعرا ونثرا، أو مراجعة بعض الآراء وردّها؛ كردّ ابن مالك لرأي البصريين في علة إعراب المضارع، والقائلين بالمشابهة بينه وبين الاسم من وجوه"[2]"، أما هو فقال بعلة « قبوله [الاسم] لصفة واحدة ومعاني مختلفة »"[3]"، تتمايز بالإعراب.

ومما أدركه أعلام هذه المرحلة ثراء المادة اللغوية وتنوع تعليلاتها، ما جعلهم يجمعونها بالترجيح أو بدونه، بل وجعلهم يعللون طرق التبويب في النحو؛ فابن

---

[1]– المدرسة النحوية 141، وينظر النحو العربي والعلة النحوية ص131.

[2]– ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن سعيد الأنباري. المطبعة العصرية للطباعة والنشر بيروت لبنان ط1 2003 ج2 ص446.

[3]– الاقتراح ص76.

هشام مثلا، يعلل بدءه في المنصوبات بالمفاعيل « لأنها الأصل وغيرها محمول عليها »"[1]"، ثم يعلل اختياره للمفعول به بوصفه أول المفاعيل خلافا لبعض النحاة"[2]"، بعلة حاجته للإعراب، لالتباسه بالفاعل، وفي ذلك يقول: « إن المفعول به أحوج إلى الإعراب، لأنه الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباس »"[3]"، لاعتماد الإسناد عليهما، وكثرة استعمالهما.

ب-السبب الخارجي:

بعد انتشار الأساليب الأجنبية في الاستعمال ؛لا سيما بعد غلبة المماليك على دواليب الحكم، بعد هزمهم للتتار في معركة عين جالوت، ورغبة هؤلاء الحكام الجدد في تعلم العربية، وتشجيعهم على تعلمها تقرّبا من الرعية، عوامل اجتمعت لتجعل الدرس اللغوي على تلك الميزات المذكورة في هذه الفترة.

إن المتون العلمية تسهل حفظ القواعد، لكن دقة لفظها، وإيجاز أسلوبها يحول دون فهم البعض؛ لا سيما المبتدئين في أخذ النحو، وتمنع التوسع في الفروع، وهنا تظهر قيمة الشروح، ومن جهة أخرى عمل علماء هذه المرحلة « على الاحتفاظ بالكتب التي ألفت أيام أن كان للنحو نهضة... وأرادوا أن يقربوها لأبناء عصرهم، فتصدّوا لشرحها...» "[4]"، ككتاب سيبويه، وجمل الزجاجي، وإيضاح

---

[1]- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: جمال الدين بن هشام تح: حنا الفاخوري. دار الجيل بيروت لبنان ط1 1988 ص233.

[2]- ينظر ترتيب الزمخشري (538 هـ) للمنصوبات حيث يبدأ بالمفعول المطلق وبعده المفعول به.
ينظر المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري. تقديم: علي أبوملحم. دار ومكتبة الهلال بيروت لبنان ط1 1993 ص55-58.

[3]- شرح شذور الذهب ص234.

[4]- المدرسة النحوية ص141.

الفارسي، ولمع ابن جني، وغيرها من الكتب التي نالت الشروح المتعددة في المشرق والمغرب.

تعتبر هذه الفترة إذا، فترة متون؛ لاكتمال بناء قواعد اللغة ، وفترة شروح لتلك المتون، وغيرها من الكتب التي ذاع صيتها في آفاق الأمة الإسلامية، وهي أيضا، فترة التجميع للآراء ومراجعتها وترجيح بعضها دون البعض، ولعل هذا ما جعل السيوطي (911)، ينظّر للعلة باعتبار تفردها أو تركبها؛ فقال بالعلل البسيطة والعلل والمركبة"[1]"، كما سيتضح في العنصر الموالي.

أنواع العلة:

تحدث دارسو التعليل في الدرس اللغوي عن تعدد الاعتبارات المأخوذ بها في تصنيف العلة، وتحديد أنواعها"[2]"، فالحكم مثلا قد يكون أساس التصنيف، فيقال إذاً بالعلة الموجبة والعلة المجوّزة، وقد يعتبر تعميم الحكم أو عدمه، فيقال بالعلة المتعدية، والعلة القاصرة، المشار إليهما في فصل سابق من هذا البحث، وهناك اعتبارات أخرى يمكن ذكرها في هذا الفصل، وفي الفصل اللاحق، حين نعرض لآراء المحدثين في أنواع العلة.

لم يكن للخليل بن أحمد الفراهيدي حديث عن أنواع العلة، لكن المستفاد من كلامه؛ أن العلة صارت تشكل موضوعا نظريا يُبحث عن طبيعته، بعد أن اقترنت بداياتها التطبيقية مع المراحل الأولى للدرس اللغوي، فردُّ الرجل على سائليه، يعكس اهتماما موجودا بالعلة، ويبين طبيعتها « واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمستُ... فإن سنح لغيري علة لما

[1]- ينظر الاقتراح ص75 والتعليل النحوي (خالد سليمان) ص142.

[2]- ينظر نظرية التعليل (حسن الملخ) ص106 والتعليل النحوي: خالد سليمان ص132 إلى 142 وإبرام الحكم النحوي ص127-128.

عللته من النحو هو أَلْيق مما ذكرته فليأت بها »"[1]"، معبّرا بذلك عن الطبيعة الاجتهادية للعلة النحوية.

ويبدو أن سيبويه قد استفاد كثيرا من توجيهات أستاذه الخليل لقضايا اللغة، وهو ما يظهر من كثرة الأسئلة التي كان يطرحها عليه، لفهم أسرار اللغة، وعلل أحكامها، لكنه –أي سيبويه– لم يفرد للعلة بابا مستقلا في كتابه، بل جعل العلل مصاحبة للحكم، الذي كان الغاية من كتابه؛ فهو « لم يهدف... إلى إظهار العلة ذاتها في تناولاته النحوية »"[2]"، بقدر ما كان يهدف إلى تحديد نظام هذه اللغة، ولذا لم يذكر العلة إلا مرة في « هذا باب علل ما تجعله زائدا من حروف الزوائد، وما تجعله من نفس الحرف »"[3]"، رغم عنايته الفائقة بتعليل الظواهر والأحكام.

يعتبر ابن السرّاج (316) أول من تحدث في أنواع العلة، بتمييزه بين ضربين من اعتلالات النحاة؛ « ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا كل فاعل مرفوع »"[4]"، وهذا النوع مرتبط بالاستعمال، يبرر كيفية ارتباط ظواهر الكلام بقواعدها، دون اللجوء إلى فروض الجدل.

وثاني ضربي اعتلالات النحاة سمّاه « علة العلة، مثل أن يقولوا: لمَ صار الفاعل مرفوعا و المفعول به منصوبا، ولم إذا تحركت الياء والواو، وكان ما قبلهما مفتوحا، قلبتا ألفين »"[5]"، وغيرها من الأسئلة التي تنأى عن الاستعمال، وتقتصر على تبرير قواعد الاستعمال؛ بإظهار صحتها وإبراز سمات منطقيتها، فالعلة في

---

[1]– الإيضاح في علل النحو ص66.

[2]– الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه ص392 وكتاب النحو العربي والعلة النحوية ص66.

[3]– الكتاب ج4 ص451.

[4]– الأصول: ابن السراج ج1 ص35.

[5]– م ن ص ن

هذا المستوى«لا تكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها» "[1]"، بكشف سبل انتظام قوانينها.

لم تخرج دراسة العلة عن المستويين الذين حددهما ابن السرّاج، فالسيوطي ينقل بأن « اعتلالات النحويين صنفان، علة تطرد على كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم، وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم »"[2]"، ولهذا قال بعض المحدثين"[3]"، كما سنرى لاحقا، بإمكانية ردّ علل الزجاجي (337) وهي ثلاثة،" تعليمية، وقياسية، وجدلية"، إلى نوعين فقط، تماشيا مع مستويي التعليل، تعليل الكلام، ثم تعليل قواعد الكلام.

قبل مناقشة تقسيم الزجاجي للعلة، لا بد من تعريفها، فالعلل عنده ثلاثة أضرب، هي العلة التعليمية، والعلة القياسية، والعلة الجدلية النظرية. أما العلة التعليمية « فهي التي يتوصل بها إلى تعلّم كلام العرب، لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظا، وإنما سمعنا بعضا فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك: أنا لما سمعنا قام زيدٌ فهو قائمٌ، وركب فهو راكب، عرفنا اسم الفاعل فقلنا: ذهب فهو ذاهب، وأكل فهو آكل...» "[4]"، ليكون هذا النوع من العلل وسيلة تعليم؛ بصوغ أنماط لغوية غير مسموعة على أنماط مسموعة.

لا يقف الأمر في علل التعليم على تعليل كيفية صياغة غير المسموع على الأنماط المسموعة،بل يتعداه إلى تمييز الأسباب والقرائن بمصطلحات «الغرض منها

---

[1]–م ن ص ن

[2]– الاقتراح ص71.

[3]– خالد بن سليمان بن مهنا– في كتابه التعليل النحوي ص127 ،و علي مزهر الياسري– الفكر النحوي عند العرب ص270.

[4]– الإيضاح في علل النحو ص64.

الاستعانة بها كعلامات لتعرّف القاعدة النحوية لدى الطلاب »"[1]" يقول الزجاجي: «... فمن هذا النوع من العلل قولنا إن زيداً قائم، إن قيل: بِمَ نصبتم زيداً؟ قلنا: بإنّ؛ لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر، لأنا كذلك عُلمناه ونعلّمه.» "[2]"، اكتفاء بالمسموع وقاعدته المباشرة التي تلتصق بالواقع اللغوي لا تبرحه إلى وسائل تعليل أخرى.

ب–العلة القياسية: نراها تتمة للعلة التعليمية، تشرح القواعد المتوصل إليها، بإيجاد قواسم مشتركة بينها وبين مقيس عليه؛ هو الأصل في ذلك الحكم، ففي المثال السابق، علّل نصب(زيد) بوجود(إنّ)، وفي هذه العلة يُسأل « لِمَ وجب أن تنصب (إنّ) الاسم؟ فالجواب... لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فحملت عليه، فأعملت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب بها مشبّه بالمفعول لفظا، والمرفوع بها مشبّه بالفاعل لفظا» "[3]"؛ فهي بهذا تشبه الأفعال التي قدّم فيها مفعولها على فاعلها، نحو ضرب أخاك محمد

إذا كانت العلة التعليمية تهدف إلى تعليم كلام العرب من خلال صوغ متتاليات كلامية غير مسموعة على أخرى مسموعة، أو تحديد قواعد وتعليمها انطلاقا من الواقع الاستعمالي، فإن العلة القياسية تعلل لتلك القواعد بحملها على مقيس عليه هو أصل الحكم، دعما للصحة وتقريرا لها. ويراعى في ذلك الحمل أوجه التشابه في اللفظ أو المعنى.

ج–العلة الجدلية النظرية:

[1]– التعليل النحوي ص127.

[2]– الإيضاح في علل النحو ص64.

[3]– الإيضاح في علل النحو ص64.

وهي التي قال بردها بعض الدارسين إلى العلل القياسية، كما أسلفتُ، بكونها لا تشكل نوعا قائما بذاته كالعلل التعليمية، والعلل القياسية، وهذا ما نراه بعيدا عن الصحة كما سنوضح لاحقا.

يشكل هذا النوع من العلل إكمالا للمستوى السابق من التعليل، حيث يبرر فيه طرق الحمل ،و أوجه الشبه المشار إليها في العلل القياسية، وهذا ما يتضح من الأسئلة المطروحة مثل « من أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية أم بالمستقبلية، أم الحادثة في الحال؟ وحين شبهتموها بالأفعال، لأي شيء عدلتم بها إلى ما قُدّم مفعوله على فاعله... وهلا شبهتموها بما قدم مفعوله على فاعله... »"[1]"، وغيرها من الأسئلة التي تكون إجابتها حتما من الجدل والنظر، أو « ما يشبه التخييل، ويسهل عليك أن تردّه على صاحبه »"[2]" ،لبعده عن الاستعمال اللغوي.

كما لا يمكن ردّ العلة الجدلية للعلة القياسية، كما حاول البعض ممن أسلفت ذكرهم في صفحات سابقة، لأسباب أهمها:

أ-الأساس الذي اعتمده الزجاجي (337) في تقسيم العلل هو اعتبار الغاية من التعليل، وهو التعليم، ولذا كانت العلة التعليمية هي أولى العلل، أما ما تبقى من تلك الأنواع، فهو شرح لها، يتماشى ومستوى السائل أو المتعلم، فمن له معرفة بقوانين اللغة يسأل عن كيفية استنتاجها، مستزيدا في إبراز كيفية الحمل والقياس، بينما المبتدئ فيتعلم قوانين الاستعمال، بالاكتفاء بالباب النحوي الواحد.

تعود هذه العلل إلى غاية التعليم، ولذا تظهر وكأنها شيء واحد لتكاملها، وهذا ما تفطّن له ابن جنّي (392) حين تحدّث عن ضربي العلة عند ابن السرّاج

---

[1]- الإيضاح في علل النحو ص65.

[2]- دراسات في العربية وتاريخها: محمد الخضر حسين. المكتب الإسلامي دمشق سوريا ط2 1960 ص194.

(316) في باب "العلة وعلة العلة" حيث قال: « وهذا موضع ينبغي أن تعلم منه أن هذا الذي سمّاه علة العلة إنما هو تجوّز في اللفظ، فأما في الحقيقة، فإنه شرح وتتميم للعلة... [باعتبار] العلة الحقيقية عند أهل النظر لا تكون معلولة »"[1]"، وبهذا تشكل العلة القياسية، والعلة الجدلية، مستويات للتعلم كما أسلفت، لا تخرج عن العلة الأولى في الغاية، ودليل ذلك إمكانية تغيير العلل فيما بينها كما يوضح المثال التالي"[2]":

مثال: قام زيد.

1- لِم رُفع زيد؟ لأنه فاعل.

2- لِم ارتفع الفاعل؟ لإسناد الفعل إليه.

3- لِم ارتفع المسند إليه؟ لأن صاحب الحديث أقوى الأسماء، والضمة أقوى الحركات، فجعل الأقوى للأقوى.

يمكن جعل العلةرقم (2) مكان العلةرقم (1)، مما يؤكد توحد العلتين، وإتمام الثانية للأولى. وفي هذا يقول ابن جنّي « ولو شاء لابتدأ هذا في جواب رفع زيد من قولنا قام زيد؛ إنما ارتفع لإسناد الفعل إليه »"[3]"، وهي العلة رقم (2) في المثال أعلاه.

ب-تشكل العلل الجدلية المستوى الثالث من التعليل، وهو مستوى قائم بنفسه، لا يمكن إرجاعه للعلل القياسية، لأنها تعكس الجو العلمي السائد في ذلك العصر؛ حيث احتدم الصراع بين المعارف، كصراع الفلاسفة والنحاة، وكذلك صراع العرب للشعوبية المفتخرين بلغتهم، إضافة إلى تطور تعليم العربية ودراستها،

[1]- الخصائص ج1 ص160.

[2]- ينظر م.ن ص.ن

[3]- الخصائص ج1 ص160.

عوامل كلها اجتمعت لتجعل هذا الضرب من العلل مأخوذا به، ممهّدا لعلم جديد سيحدده أبو البركات ابن الأنباري (577)؛ وهو جدل الإعراب.

أنواع العلة عند الرماني :

إن صراع الفلسفة للنحو لم يكن لأجل ردّه والتقليل من دوره فقط، كما يتضح من مناظرة متّى لأبي سعيد السيرافي"[1]"، بل هناك من استفاد من مباحث الفلسفة فوظفها في دراسة النحو، كعلي بن عيسى الرماني (374) الذي قيل فيه: إنه « عالي الرتبة في النحو، واللغة ،والكلام، والعروض والمنطق، وعيب به، إلا أنه لم يسلك طريق واضع المنطق، بل أفرد صناعة،وأظهر براعة...» "[2]"؛ لخصوصية دراسة النحو، لكونها تنطلق من الاستعمال.

لا عجب إذًا حين يوصف منهج الرماني بأنه « منهج تعليلي يبدأ بالبحث عن العلة، وينتهي بتوضيحها بالوصف، أو المعنى، أو الوظيفة »"[3]"،كما أنه لم يخرج في أنواع العلة عن ضربي التعليل عن ابن السرّاج (316)، ضرب يعلل استحقاق الظاهرة للحكم، وهو العلة القياسية، وضرب يظهر حكمة ذلك، وهو العلل الحكمية كما استنتج الأستاذ حسن الملخ"[4]".

أ-العلل القياسية:

---

[1]- الإمتاع والمؤانسة: أبو حيان التوحيدي. تقديم مختار نويوات سلسلة أنيس الأدبية الجزائر 1989 ج1 ص153 إلى 169.

[2]- - الإمتاع والمؤانسة ج1 ص175.

[3]- نظرية التعليل ص61.

[4]- نظرية التعليل.حسن الملخ.61-62.

يتناول هذا النوع من العلل مبررات اطراد الحكم في الظواهر المتماثلة، فالاسم يرفع « بالنظر إلى كونه عمدة الكلام، وينصب من جهة كونه فضلة فيه، وعلة الجر كانت على جهة الإضافة »"[1]".

ب-العلل الحكمية:

يقابلها علة العلة عند ابن السراج، وهي التي تظهر الحكمة من اختصاص الظاهرة بالحكم المعين، « فجعل الرفع للفاعل؛ لأنه أول للأوّل، ... ولأنه أحق بالحركة القوية، لأنها ترى بضمّ الشفتين من غير صوت، ويمكن أن يعتمد بها فتسمع... ولأنه واحد، والمفعولات كثيرة ... »"[2]"، وغيرها من العلل التي تظهر حكمة العرب في كلامها، التي عمل هؤلاء النحاة على إظهارها.

أنواع العلل عند ابن جني:

نظر ابن جني إلى العلل من زوايا متعددة، فبالنظر إلى شروطها وإمكانية طردها من عدمه؛ قال بالعلة المتعدية، والعلة القاصرة، أما حين نظر إلى العلة من زاوية كيفية التأثير؛ تحدث عن العلل المركبة المتعددة، والعلل البسيطة المستقلة بذاتها، كما بينت ذلك في الفصل السابق"[3]".

هناك زاوية نظر ثالثة لم نُشرْ إليها،و هي النظر إلى طبيعة التأثير، إذ هناك العلل الموجبة ،والعلل المجوّزة، وقبل شرح هذين النوعين، لا بد من كلمة عن آراء النحاة في معنى الإيجاب.

تحدث الزجاجي (337) عن إيجاب العلل النحوية وقال بأنها « ليست موجبة، وإنما هي مستنبطة أوضاعا ومقاييس، وليست كالعلل الموجبة للأشياء

---

[1]- ينظر كتاب الحدود: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني. تح: إبراهيم السامرائي. دار الفكر عمان ط1 -1984.ص 84 .

[2]- الحدود: ص58.

[3]- ينظر الفصل الأول ص48،57،58.

المعلولة بها »"[1]"، كما في العلل العقلية، وهذا الرأي مستمد من طبيعة الدرس اللغوي، قبل تأثره بالعلوم الأخرى، وما يدعم قولنا هذا، هو ذكره أو استشهاده برأي الخليل في العلل، عقب حديثه عن طبيعة العلة النحوية وأنواعها"[2]".

أما ابن الأنباري (577)، فتأثره بأقوال الشافعية جليّ، كما بينت في الفصل السابق"[3]"، وهو ممن اشترطوا شرط الطرد والعكس في العلة. واشترطوا التأثير ،وهو « وجود الحكم لوجود العلة وزواله لزوالها »"[4]"، فلو سُئل على علة بناء (قبلُ)، و(بعدُ) لقيل: « لأنها اقتطعت عن الإضافة. فيقول وما الدليل على صحة هذه العلة؟ فيقول: الدليل على صحة هذه العلة التأثير، وهو وجود البناء لوجود هذه العلة، وعدمه لعدمها، ألا ترى أنه قبل اقتطاعه عن الإضافة كان معربا، فلما اقتطع عن الإضافة صار مبنيا؟ ثم لو أعدنا الإضافة لعاد معربا »"[5]".

فإذا كان شرط صحة العلة هو التأثير، فلا عجب إذا حين يستنتج ابن الأنباري أن العلة النحوية « بعد الوضع أصبحت بمنزلة العلل العقلية، وينبغي أن تجري مجراها »"[6]" في الإيجاب، مع وجود فارق بينهما في التأثير لاختلاف طبيعتيهما.

لنعد إلى ابن جنّي الذي يظهر من قوله « اعلم أن علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين، منها إلى علل المتفقهين...» "[7]"، أن هناك اختلافا قائما في الرؤى

---

[1]- الإيضاح في علل النحو ص64.

[2]- م ن ص65.

[3]- ينظر الفصل الأول ص45.

[4]- الاقتراح ص96.

[5]- الإغراب في جدل الإعراب: أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن حمد الأنباري تح: سعيد الأفغاني مطبعة الجامعة السورية د.ط 1957 ص59.

[6]- لمع الأدلة ص121.

[7]- ينظر الخصائص ج1 ص57.

حول العلة النحوية، ومدى قربها من علل علم الكلام، أو علل الفقهاء، حيث بيّن ذلك بالتعليل والتمثيل، فعلل الفقه «... إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام، وكثير منه لا يظهر فيه وجه الحكمة كالأحكام التعبدية، بخلاف النحو؛ فإن كله أو غالبه، مما تُدرك علته ويظهر حكمتُه »"[1]" لموافقته للطباع، وأحوال النفس، كالميل إلى الخفة وتجنب الثقل.

إن المنزلة التي أنزلها ابن جني للعلة النحوية، هي التي أوحت له بوجود نوعين من العلل، علل نحوية تشبه علل المتكلمين في وجوب الحكم، وعلل مجوّزة يستمد وجودها من طبيعة اللغة، وتعتبر إحدى الفوارق بين علل اللغة ،وعلل المتكلمين يقول: «لسنا ندعي أن علل أهل العربية في سمت العلل الكلامية البتة، بل ندعي أنها أقرب إليها...» "[2]"، ودليله على ذلك، إمكانية نقض العلل اللغوية"[3]"، ولو على غير قياس.

أ–العلل الموجبة:

هي العلل التي يوجب بها الحكم، كنصب الفضلة، ورفع الفاعل والمبتدأ، وجرّ المضاف إليه.

ب–العلة المجوّزة:

وهي « في الحقيقة السبب، فهي تفضي إلى الحكم، ولا يثبت بها »"[4]"، أي لا توجبه، ومن ذلك أسباب الإمالة، فكل مُمال؛ لك أن تترك إمالته مع وجود السبب، دون أن يخلّ ذلك بالمعنى، وكذلك « كل ما جاز لك فيه من المسائل

[1]– ينظر الخصائص ج1 ص57 والاقتراح ص70.

[2]– الخصائص ج1 ص61.

[3]– ينظر الخصائص ج1 ص139.

[4]– إبرام الحكم النحوي ص128.

الجوابان، والثلاثة، وأكثر من ذلك على هذا الحد »"[1]" من مسائل النحو إفرادا وتركيبا.

هناك تصنيفات أخرى للعلة النحوية، لكنها تستمد وجودها من العلل التي شرحت، ولذا سنفرد لها عنوانا مستقلا نجمع فيه ما نراه يحوي مظاهر الجدّة.

تصنيفات أخرى لأنواع العلة:

تحدث جلال الدين السيوطي (911) عن أنواع العلة، اجتهادا ونقلا، أما اجتهاده فيتمثل في تقسيمه أنواع العلة قسمين هما؛ العلة البسيطة، والعلة المركبة.

أ–العلة البسيطة: « وهي التي يقع التعليل بها من وجه واحد؛ كالتعليل بالاستثقال، والجوار، والمشابهة »"[2]"، وغيرها من العلل المفردة التي تستقل بتبرير الحكم أو الظاهرة.

ب–العلة المركبة: وهي التي تتركب « من عدة أوصاف؛ اثنين فصاعدا »"[3]"؛ كتعليل قلب (واو) ميزان ياء. « فالعلة ليس مجرد سكونها، ولا وقوعها بعد كسرة، بل مجموع الأمرين »"[4]"، وكذلك تعليل الزمخشري (538) لتخفيف الاسم الموصول (الذي) بصيغة (اللّذ)؛ « لاستطالتهم إياه بصلته، مع كثرة الاستعمال »"[5]"، حيث الميل إلى الخفة جلي كلما كثر ورود الشيء.

يبدو من هذين المثالين اللذين أوردهما السيوطي أمور منها:

أولا- العلل قد تكون لتبرير الظاهرة باستنباط قاعدتها، كما في مثال قلب (واو) ميزان، وقد تكون إظهارا للحكمة من الحكم ،كمثال تعليل الزمخشري

---

[1]– الخصائص ج1 ص154.

[2]– الاقتراح ص75.

[3]– الاقتراح ص75

[4]– م.ن ص.ن.

[5]– المفصل ص183.

لتخفيف الاسم الموصول؛ إذ قاعدته المطردة أن في« يائه وجهين؛ الإثبات والحذف »"[1]"، كما تذكر كتب القواعد.

ثانيا- يتضح من المثالين الواردين في العلة المركبة؛ أن التركيب قد شكّل علة واحدة، مركبة من علتين بسيطتين لا تستغني إحداهما عن الأخرى، كما في مثال قلب ميزان، وقد يعني التركيب تعدد علل الحكم الواحد، مع إمكانية جواز الاستغناء عن بعضها، كإمكانية الاستغناء عن علة الاستطالة في قولهم (اللذ)، ولهذا عقّب السيوطي بعد أمثلته في العلة المركبة بقوله: « ومن العرب من يحذف لمجرد كثرة الاستعمال، وهذه العلة الصحيحة المطردة في الجميع، لا ما عُلل به أولا »"[2]"، قاصدا علة تخفيف الاسم الموصول، وحذف التنوين من الاسم الموصوف ب(ابن) مضاف إلى علم، بعلة الاستعمال والتقاء الساكنين"[3]".

نستنتج مما سبق، أن تركيب العلل عند السيوطي يختلف عنه عند ابن جنّي، الذي يشترط في تعدد العلل استقلاليتها عن بعضها في التأثير، أما تركبها مع عدم استقلاليتها في التأثير، فيشكل في رأيه علة واحدة، بينما السيوطي جمع بين هذين النوعين في نوع واحد ؛وهو العلة المركبة دون تمييز.

أما الفرع الثاني من حديث السيوطي عن العلة، فيتمثل في نقله كلام غيره، وهو كثير موثق، من ذلك ما نقله عن أبي الحسن بن موسى الدينوري الجليس في كتابه "ثمار الصناعة". الذي يظهر من كلامه أنه لم يخرج عن ضربي التعليل اللذين حددهما ابن السرّاج من قبلُ؛ « فاعتلالات النحويين صنفان: علة

[1]- شرح شذور الذهب ص163.

[2]- الاقتراح ص76.

[3]- ينظر الاقتراح ص76.

تطّرد على كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم، وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم...» "[1]"؛ والتي سميت من قبلُ بالعلة الحكمية.

ومما لاحظه الجليس الدينوري أن النحاة « أكثر استعمالا وأشدّ تداولا »"[2]" للضرب الأول من العلل، التي بلغ المشهور منها أربعة وعشرين نوعا هي: « علة سماع، وعلة تشبيه، وعلة استغناء، وعلة استثقال، وعلة فرق، وعلة توكيد، وعلة تعويض، وعلة نظير، وعلة نقيض، وعلة حمل على معنى، وعلة مشاكلة، وعلة معادلة، وعلة قرب ومجاورة، وعلة وجوب، و علة جواز، وعلة تغليب، وعلة اختصار، وعلة تخفيف، وعلة دلالة حال، وعلة أصل، وعلة تحليل، وعلة إشعار، وعلة تضاد، وعلة أولى»"[3]".

مقام البحث لا يسمح بتفصيل وشرح هذه العلل، والتمثيل لها في هذا الموضع، لكن تجب الإشارة أن هناك من الدارسين من يرجع كل هذه العلل إلى العلل الطردية، كما يقول الجليس الدينوري، بل يوجد من العلل ما هو من الضرب الثاني؛ وهو العلل الحكمية؛ كعلة « التشبيه، والنقيض، والنظير، الفرق، والمعادلة »"[4]" وغيرها، مما سنبينه في الفصل اللاحق حين ننظر في تعامل اللغويين المحدثين مع العلة وأنواعها.

---

[1]- الاقتراح ص71.

[2]- م.ن ص.ن.

[3]- - م ن ص71-72.

[4]- الأسس المنهجية للنحو العربي. دراسة في كتب إعراب القرآن الكريم. حسام أحمد قاسم. دار الآفاق العربية القاهرة مصر ط1 2007 ص43 و التعليل النحوي ص135-139.

الفصل الثالث

التعليل بين الرفض والتأييد
عند المحدثين

توطئة:

حينُ يذكر مصطلح العصر الحديث، يتوارد إلى الذهن صلة العرب بالغرب، واحتكاكهم به، سواء أكان الاتصال مباشرا كما في ظاهرة الاستعمار، وأمر البعثات العلمية، أم كان الاتصال غير مباشر؛ كاطلاع الدارسين العرب على دراسات الغرب ومناهجه، و التي ستتجلى مظاهرها في عدة مجالات منها الدرس اللغوي.

ومن هذا المنطلق، يُعلل تضارب الآراء، واختلاف المناهج في مباحث اللغة عند العرب في العصر الحديث، إذ يجنح فريق إلى التأثيل؛ فيبحث في التراث عن نماذج تشبه دراسات الغرب ليظهر أصالتها عند العرب، بينما يعمل فريق آخر على تطبيق مناهج الغرب في دراسته للغة العربية ، فيؤدي به إلى انتقاد طرق بحثها عند التراثيين، عن بصيرة أحيانا، وأحيانا أخرى عن مجرد التقليد.

لا يمكن إحصاء أعلام كل فريق، ولا يمكن الحكم على نوايا كلٍّ منهم، فذاك مما ليس إليه سبيل، لكن الذي يجب فعله هو تصنيف تلك الآراء، والنظر فيها من زاوية النقد العلمي الذي لا يبخس المعارف حقها، مهما بلغ غلوها في التأييد أو الرفض، وسيكون البدء بعرض آراء المنتقدين لمناهج العرب في دراستهم للغة بعامة، والتعليل بخاصة.

رافضو التعليل"[1]":

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن تعليلات القدامى خروج عن المنهج السليم في البحث اللغوي، الذي « يعني أول ما يعنى بوصف الظواهر اللغوية كما هي، وفقا للموجود في اللغة المدروسة »"[2]"، إذ ليس للباحث الحق في تغيير شكل

1- لفظ الرفض يجمع بين الرد المطلق لمبحث العلة اللغوية وبين قبول بعض أنواع العلة دون البعض الآخر.

2- دراسات في علم اللغة. كمال محمد بشر. دار المعارف. مصر د ط 1971 ق1 ص31.

الظاهرة المسموعة، أو تغيير طبيعتها، كما ليس له « أن يقتصر في بحثه على جوانب من اللغة مستحسنا إياها، وينحي جوانب أخرى ،استهجانا لها أو استخفافا بها ... »"[1]" ،كالذي عرف عن اللغويين العرب القدامى ؛حين فاضلوا بين ظواهر الكلام المسموع، في درجة الفصاحة، وفي أماكنها، وغير ذلك من مظاهر التمييز التي يأباها الدرس الحديث ، والذي سنذكر منه بعض منتقدي التعليل بخاصة.

أ-رأي إبراهيم أنيس:

يرى إبراهيم أنيس أن مسالة حمل المضارع على الاسم لشبه بينهما، وقياس (لا النافية للجنس) على (إن) لاشتراكها في معنى التوكيد، « أنها ليست إلا صناعة نحوية لا تمت للقياس اللغوي بصلة، لأنها من علل النحاة المخترعة التي ادعوا ظلما وتجنيا أن العرب راعوها... وعمدوا إليها عمدا... »"[2]" مما سيجعل، بحسب رأيه، المتكلم العربي كان عالما بالنحو مدركا لعلله، شأنه شأن أرباب هذه الصناعة.

والفكرة ذاتها تتكرر حين بيّن طبيعة قياس المتأخرين من النحاة الذين احتذوا حذو أبي علي الفارسي (337)، إذ يقول: « لكن هؤلاء المتأخرين جاءت أحكامهم المتأخرة في صورة تعليلات، وتأويلات، وتفسيرات، شحنت بكل ما هو متكلّف متعسف من الآراء التي ترهق الدارس، ولا قيمة لها في غالب الأحوال »"[3]"، لأنها تتجاوز حدود المسموع.

1- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي. رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي. القاهرة ط3 1997 ص09.

2- من أسرار العربية. إبراهيم أنيس. مكتبة الأنجلومصرية القاهرة مصر ط8 2003 ص15.

3- م.ن ص25.

إنّ بحث العلل في رأي إبراهيم أنيس، ظلم وتجنٍّ، وتكلّف ليس من ورائه طائل إلا إرهاق المتعلم، لكون قياس العلة مبنيا على مجرد المشابهة العقلية التي تتجاوز المسموع. بينما القياس الحقيقي؛ هو ذاك « الذي أراد به علماء القرنين الأول والثاني وضع الأحكام العامة للغة، أو وضع القواعد لتلك النصوص التي انحدرت إليهم... لا يريدون أن يتعدّوها »"[1]"، فيعمل فيها تأويل العقل وتخريجاته ما يعمل.

إن سيبويه (180) مثلا، وهو أحد ممثلي القياس اللغوي الصحيح، برأي أنيس « حين استعمل كلمة القياس، لم يكن يريد أكثر من أن ظاهرة ما من ظواهر اللغة، روي لها عن العرب قدرًا من الأمثلة، يكفي لأن يوضع لها قاعدة عامة »"[2]"، وكذلك فعل من قبل أبو الأسود الدؤلي (69) الذي « بدأ وضع قواعد عامة لبعض نصوص اللغة دون أن يستنبط كلمات جديدة »"[3]" تنضاف إلى أساليب العرب.

نعم حين استعمل سيبويه لفظ القياس، احتكم إلى المسموع في الحكم على الظاهرة،كما هو مبيّنٌ في«باب مجرى(أي) مضافا على القياس»"[4]" مثلا، لكن هذا لا يعني عدم أخذه في مفهوم القياس التعليلي، الذي نسبه إبراهيم أنيس إلى النحاة المتأخرين؛ كأبي علي الفارسي ومن بعده، وأمثلة ذلك كثيرة، لكننا سنقتصرعمدا على مثالي صاحب الرأي، تحقّقاً من مدى صحّتهما.

أما حمل(لا)النافية للجنس على(إنّ)، فلم يكن من صنع النحاة المتأخرين، بل هي من آراء سيبويه؛ إذ يقول في كتابه: « و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير

1- من أسرار العربية. ص18.

2- م.ن ص08.

3- م.ن ص.ن.

4- الكتاب ج2 ص242.

تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب (إن) لما بعدها »"[1]". وإن كان لا يعلل عملية الحمل، فإنه يعلل جهات أخرى منه، كتعليل بناء اسم (لا)؛ « بأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد حملا على (خمسة عشر) »"[2]"، ناظرا في ذلك إلى الوظيفة النحوية؛ إذ« (لا) وما تعمل فيه،في موضع ابتداء»"[3]" ، كما أن للعدد المركب دلالة إعراب.

والحديث نفسه يقال في المثال الثاني، الذي استشهد به أنيس في عدم صلاحية قياس العلل؛ وهو قياس المضارع على الأسماء، الذي لم يكن من صنع المتأخرين، بل من صنع السابقين، فسيبويه يحمل الفعل المضارع على الأسماء، ويتجلى هذا في باب نواصب المضارع حين سمّاه بـ « باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء »"[4]".

وبهذا يمكن القول إن حمل الظواهر على بعضها في استنباط الأحكام، كان منذ زمن سيبويه، وربما من قبل، إلى زمن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (117)، المعروف بولعه بالتجريد، وأخذه بالقواعد المستنبطة، ولم يكن بدعا ابتكره المتأخرون كما زعم إبراهيم أنيس.

ب- رأي أحمد مختار عمر:

لقد أرجع أحمد مختار عمر صعوبة النحو وتعقيده إلى أسباب متنوعة؛ أشهرها اعتماد اللهجات المختلفة في عملية التقعيد، وعناية الدارسين بفكرة

1-- الكتاب ج2 ص286.

2-م ن ص ن .

3- م.ن ص.ن.

4-م ن ج3 ص03.

العامل"[1]"، وإفراطهم « في التأويل والتقدير،وحمل الأساليب العربية على غير ظاهرها »"[2]"، محمّلا الخليل مسؤولية ذلك، فهو« سامحه الله، قد فتح بذلك [التأويل] بابا أمام النحاة، يصعب قفله الآن »"[3]"، لتفرعه، وولع النحاة به.

أما العلل، لا سيما العلل الثواني والثوالث، فيراها مختار عمر أهم أسباب تعقيد النحو، متخذا رأي ابن مضاء (745) في العلل معتمَدا يستشهد به. محمّلا في ذات الوقت،الخليل(175)،وسيبويه (180) مسؤولية شيوع التعليل في الدرس النّحوي « تعليلات الخليل، وسيبويه كثيرة كثرة لافتة للنظر، فهما في نظرنا، المسؤولان الأولان عن فتح هذا الباب وسنّ هذه السنّة »"[4]"، جعلت من جاء بعدهم يفردون للعلة الكتب المستقلة كقطرب، والمازني ،وغيرهم.

أعلن هذا الدارس صراحة رفضه للقياس المبني على التعليل؛ كحمل المضارع على الاسم، باعتباره ليس قياسا لغويا على وجه الحقيقة، ولا يضر إلغاؤه"[5]"، شأنه شأن القياس النظري المفتقر إلى شواهد منقولة عن كلام العرب، وكذا قياس نقل الأحكام بين الظواهر لأجل المشابهة، فالقياس الحقيقي الذي يجب التمسك به ؛هو « حمل كلمة على نظائرها في حكم ثبت لها باستقراء كلام العرب »"[6]"، مما يعني العناية بالوصف والتصنيف في درس اللغة لا غير.

1- ينظر البحث اللغوي عند العرب مع دراسة قضية التأثير والتأثر. أحمد مختار عمر. عالم الكتب القاهرة مصر ط7 1997 ص146-147.

2- البحث اللغوي عند العرب. ص148.

3- م.ن. ص148.

4- م.ن. ص149.

5- ينظر م.ن. ص151.

6- م.ن. ص150.

ج/ رأي مهدي المخزومي:

يشترك مهدي المخزومي ومن سبقه في كون التعليل سبب صعوبة النحو وتعقيده، فهو يقول: « لقد أصبحت الحاجة ماسة إلى نحو جديد مدروس وفق منهج يلائمه، مبرأً من هذه التعليلات الفلسفية التي اصطنعها القوم، والتي أتت على حيوية هذا الدرس اللغوي، فعصفت بها، وانتهى الأمر بهذا الدرس إلى أن يكون مصدر برم وضيق لا حدّ لهما »"[1]"؛ لإغراقه في جدل الفكر، بينما حقيقته مؤسسة على استقراء المحسوس.

إن النحوي الحقّ، في نظر المخزومي، هو الذي يستند في استنباط أصوله « إلى استقراء واع، وملاحظة دقيقة، ونظر صائب في الأساليب، وليس له أن يفلسف ذلك، أو يبنيه على حكم من أحكام العقل »"[2]"، وليس له أيضا، أن « يخطِّئ للمتكلمين أسلوبا، لأن النحو دراسة وصفية تطبيقية، لا تتعدى ذلك بحال »"[3]"، يُكتفى فيه بتسجيل الملاحظات، وتقييد النتائج في شكل أصول عامة للغة الموصوفة، دون مفاضلة بين ظواهرها.

واتباع منهج الوصف « يبطل ما ظن النحاة الأولون —رحمهم الله– من صواب منهجهم، واستمساكهم بالمنهج العقلي... ويلغي كل ما ألزموا به أنفسهم من مقياس يُبنى على إدراك العلة »"[4]"، وبهذا يتحقق المنهج السليم الذي يلزم

1– في النحو العربي– نقد وتوجيه. مهدي المخزومي. دار الرائد العربي بيروت، لبنان، ط2 .1986 ص27.

2– م.ن. ص19.

3– م.ن. ص19.

4– م.ن. ص20.

اللغوي أن « يدرس اللغة كما هي »"[1]"، لا يغيّر من طبيعتها شيئا، ولا يفاضل بين ظواهرها، بل يدرسها ككلٍّ قابل للملاحظة، مادام الاستعمال يقبلها ويوظفها.

د/ رأي تمام حسّان:

يُعتبر هذا الباحث من دعاة المنهج الوصفي في اللغة، فاللغوي برأيه « ينبغي أن يرتضي لنفسه موقفا وصفيا في اللغة، وأن يقيم نشاطه في دراستها على الاستقراء والتقعيد...»"[2]"، لتتحقق في عمله سمة الموضوعية.

يمكن القول إن تمام حسان كان من أكثر الباحثين تفصيلا للعلة؛ فهو بعد شرحها، يقارن بين أنواعها، ويبدي صلة بعضها ببعض، ليظهر قضية تأثر الدرس اللغوي بغيره من العلوم؛ كعلم الأصول، والفلسفة؛ والمنطق.

ومن آرائه؛ أن التقدير وهو إحدى سبل التعليل، هو « بلية فلسفية ميتافيزيقية ،ومنطقية، ابتلي بها النحو العربي ولا يزال يبتلى »"[3]"، وكذلك بحث العلل وأنواع الأقيسة، فهي إحدى وجوه النفوذ الإغريقي"[4]" في الدراسات اللغوية عند العرب.

بعد تفصيل أنواع العلل المنطقية عند أرسطو، أثبت تمام حسان « أن العلم... يدير الفكر حول العلتين الصورية والغائية ... »"[5]"، مهملا بذلك العلتين، المادية والفاعلية، مادام لا يعنيه دراسة صانع الشيء ،ولا مادته، لكنه في موضع آخر، أثبت أيضا عدم نجاعة العلة الغائية في منهج دراسة اللغة « إن العلل

1- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي،رمضان عبد التواب،مكتبة الخانجي،مصر،ط1997.3ص3

2- اللغة بين المعيارية والوصفية. تمام حسان. عالم الكتب القاهرة ط4 2001 ص44-55.

3- مناهج البحث في اللغة. تمام حسان دار الوطن الجزائر د.ط د.ع ص27.

4- م.ن. ص33.

5- الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو، فقه اللغة، البلاغة. تمام حسان. الهيئة المصرية العامة للكتاب. د.ط 1982 ص179.

الغائية... لا تدخل في المنهج العلمي، وإنما مكانها في التوحيد والفقه،وغير ذلك مما يتصل بالغيبيات »"[1]"، التي يُعتمد فيها على التخمين والحدس الذي يحول دون اختبار صدقها.

وبهذا أصبحت العلة الصورية هي « المعترف بها في العلم »"[2]"، لأنها تصف الموجود وكيفية وجوده، لا تبرحه إلى ما وراء ذلك؛ كالبحث في الغاية، أو فيما ينبغي أن يكون عليه الموجود، فيضحى الدرس في المعيارية التي تخرج بحث اللغة من سلامة المنهج.

لقد أبدى تمام حسان رأيه في علل القدامى، وقال: بأنها « من قبل العلل الغائية »"[3]"، التي لا تصلح في الدرس اللغوي، لأن منشأ اللغة هو التواضع والعرف، « فالأولى أن تُدرس كل حالة على علّاتها في ضوء استقراء شامل »"[4]"، تستخرج به القواعد على أن « لا يحمل حكم شيء منها على حكم شيء آخر »"[5]"؛ لقرب هذا المنهج في الحمل من منهج الفقه في استنباط الأحكام، أكثر من قربه من منهج دراسة اللغة.

هـ- رأي شوقي ضيف:

حدد شوقي ضيف « واجب النحوي أن يسجل ما وجد في اللغة فعلا من صيغ وعبارات، لا أن يفترض هو صيغا وأحوالا للعبارات لم ترد في اللغة »"[6]"،

1- اللغة بين المعيارية والوصفية. ص58-51.

2- م.ن ص51.

3- م.ن.ص.ن.

4- م.ن ص.ن.

5- م.ن ص.ن.

»"[1]"، قاصدا بذلك إلغاء فكرة التقدير والتأويل، لأنها من صنع النحاة، لم تكن في الاستعمال الفعلي الذي هو موضوع الدراسة اللغوية، كما يدعو بذلك الوصفيون.

يمثل للعيان تأثر هذا الدارس بآراء ابن مضاء القرطبي (745)، فهو يدعو إلى الأخذ بمنهجه قي أكثر من موضع؛ منها قوله: « وإنه لحري بنا الآن أن نستجيب لهذا النداء، أي نداء ابن مضاء بعد أن أهمله نحاة المشرق والمغرب »"[2]"، ويقول أيضا: «... وإذن فلنعمم هذا التطبيق، فننصرف انصرافا تاما عنها [عن نظرية العامل] وعن كل ما يتصل بها »"[3]"؛ كالأقيسة والعلل، وما يتولد عنها من تقدير وتأويل.

يستخلص مما سبق، اشتراك تلك الآراء في أن أصناف القياس، وأنواع العلل في نظرهم؛ هي سبب نكبة النحو؛ إذ « ما زال هذا العسر والتصعيب يزداد بكثرة ما وضع النحاة في كتبهم من أقيسة وعلل، وما تصوروا من محذوفات ومضمرات »"[4]" اختلقوها ،مما جعل بحوثهم تنأى عن المنهج السليم.

لا يمكن الوقوف على أسماء كل من عارض وجود التعليل في الدرس اللغوي ، وعرض آراء كلٍّ منهم؛ فذاك يفوق طاقة البحث والباحث، ولذا سأكتفي بالذي ذكر،ليكون مثالا على غيره، لأعرج فيما يلي على الذين أيدوا التعليل، ورسّخوا دوره في دراسة اللغة.

1- الرد على النحاة. مقدمة المحقق ص49.

2- الرد على النحاة. ص48.

3- م.ن ص47.

4- م.ن ص47 و44.

مؤيدو التعليل في اللغة:

هو اتجاه آخر، سبق وأن ألمحت إليه في بداية هذا الفصل، وذكرت من ميزاته جنوح أعلامه للتأثيل أحيانا، بإثبات وجود معارف العصر في تراث القدامى، وأحيانا أخرى، يسخّرون النظريات الحديثة في قراءة التراث، ليخرجوه من شموليته الناجمة عن عدم التمييز بين مستويات الدرس اللغوي، وهناك حالات يتتبع فيها أصحاب هذا الاتجاه، آراء دعاة التجديد فيبينوا أودها؛ كالذي صنعه فخر الدين قباوة حين عارض آراء بعض الوصفيين المجددين كتمام حسان، ومهدي المخزومي وغيرهم"[1]".

أ/ رأي فخر الدين قباوة:

سجل قباوة انتقادات دعاة التجديد للدرس اللغوي القديم، والتي منها « المعيارية، والسكونية، والذاتية، والتعليل لا التفسير، وتأصيل اليوناني، وخلط اللغة المكتوبة بالمنطوقة، وعدم التمييز بين مستويات الكلام »"[2]"، وغير ذلك ،كتفضيل لغة على لغة، والعناية بلهجة على حساب الأخرى، وما يُعنى به البحث، هو رفض التعليل.

أرجع أسباب هذه تلك الأحكام إلى الأخذ بآراء اللغويين الأوربيين في العصر الحديث، « فانتشرت النزعة الوصفية بين رواد الدرس النحوي، وزرعت في نفوسهم التطلع إلى مظاهرتها بكل ما يمكن من إعراض عن أصول التفكير للنحاة التراثيين، والعمل للتحلّل منها بكل وسيلة... »"[3]"، زاعمين بذلك تيسيرهم للمنهج، وتحديدهم لموضوع الدرس اللغوي.

1- إشكاليات في البحث والنقد النحويين. فخر الدين قباوة. دار الملتقى حلب سوريا ط1 2004 ص25.

2- م.ن ص.ن.

3- م.ن ص30 و27 و28.

إن تطبيق منهج الغربيين على درس العربية فيه شيء من المجازفة، وسوء التقدير، لاختلاف خصائص العربية عن بقية لغات أوربا، فالعربية « محافظة عاشت قرونا بعد قرون، وانتشرت في بقاع بعد بقاع، وهي تلازم قوانينها التعبيرية، والمعجمية، والإعرابية، والصرفية، في مستويات العلوم والآداب »"[1]"، بينما لغات أوربا في تطور مستمر، وتغيّر دائم.

لا يعني ما سبق، نفي التطور عن العربية، بل تطورها « هو نمو داخلي واضح الاتجاهات، يتولد ضمن حدود القياس في التعبير، والاشتقاق والتصريف...»"[2]"، بينما لغات أوربا تتطور لتشكل لغات جديدة ؛كالذي حدث في لهجات اللغة اللاتينية القديمة، حيث أصبحت لغات مستقلة بقوانينها وأساليبها، مثلما هو الحال في الفرنسية، والانجليزية، والاسبانية، والإيطالية .

فالعربية إذًا، تتميز بثباتها، وتمسكها بقوانينها، ودليل ذلك، حفاظ الشعر الجاهلي على رونقه ومكانته، فهو لا يزال يدرّس في كل أقسام العربية في العصر الحديث، وما يذاع في أقصى المشرق يفهم في أقصى المغرب"[3]"، وبهذا تفردت هذه اللغة بخصائص تحول دون تطبيق مناهج الغرب عليها.

يرى فخر الدين قباوة في التعليل بأنه يشكل مرحلة تطورية بعد الوصف، ودليل ذلك «... أن الدرس اللغوي الحديث نشأ لطيفا، سبيله الوصف المجرد، ثم دخلته عناصر خفيفة من التفسير والتعليل بتلمس معطيات المقام... ثم شرع يتبصر

1- تطور مشكلة الفصاحة. فخر الدين قباوة. دار الفكر سوريا ط1 1999 ص41. وإشكاليات في البحث والنقد النحويين ص28.

2- تطور مشكلة الفصاحة. ص41.

3- م.ن ص41.

في خلفيات النص...»"[1]"، التي يتجاوز فيها الوصف والملاحظة التي دعا إليها الوصفيون.

والتعليل ليس سببا في تعقيد النحو، كما رأى البعض، بل فساد برنامج تدريسه، حيث يخلط في تقديم مادته، فلا تراعى مستويات متعلميه، مما جعله، أي فخر الدين قباوة، يقترح منهجا يتحقق به نجاح العربية؛ بنقل « الوجوه والاحتمالات، والمذاهب، والخلافات... إلى تاريخ النحو، ليتلقاه طلاب تلك الدراسات [المتخصصة] في السنوات الأخيرة »"[2]"، بعد تمكنهم من استيعاب وإتقان الأصول النظرية، والقواعد العملية للأحكام اللغوية.

ب/ رأي مازن المبارك:

حين ناقش مازن المبارك قضية التيسير في النحو، وضع شروطا لتحقيق تلك الغاية، منها معرفة النحو القديم، والأسس التي بُني عليها، والعوامل المؤثرة فيه والمسايرة لنشأته"[3]" وتطوره معتبرا العلة أهم مظاهر التأثر بالعلوم الأخرى، « ولعل من أبرز الموضوعات التي تكشف عن تأثر النحو بغيره من العلوم، موضوع العلة النحوية »"[4]"، إيمانا منه للصلة الوثيقة بينها، وبين الفقه، والكلام والفلسفة.

ورغم تسجيله بعض السلبيات في تعليل النحاة « كخلق ألغاز وافتراضات وألاعيب ذهنية »"[5]"، إلا أنه يدعو إلى الأخذ بتعليلات المتذوقين الذين آمنوا

1- في إشكاليات في البحث والنقد النحويين ص48.

2- في إشكاليات في البحث والنقد النحويين ص51.

3- ينظر العلة النحوية. ص4-5.

4- م.ن ص05.

5- م.ن ص163.

ببساطة النحو، كالخليل وصحبه، والزجاجي، وابن جني، والجرجاني"[1]"، وهؤلاء كانوا محل انتقاد من التيار الرافض للعلل، كما مرّ ذكره.

لم يكتف مازن المبارك بالدعوة إلى محاولة فهم النحو بحسب طبيعة موضوعه، كما يوحي لفظ(المتذوقين) في نصه السابق، بل نجده أيضا، يشيد بدراسة الزجاجي للعلة؛ فأقسامها الثلاثة التعليمية، والقياسية، والجدلية « هو تقسيم حسن معقول نذكر للزجاجي سبقه له »"[2]"، متمنيا لو كان الكتاب مقسّما بحسب تلك الأنواع.

إن الإشادة بهذا الترتيب، تجعل رأيه موافقا لرأي فخر الدين قباوة، بأن تُحدّد موضوعات الدرس بحسب مستويات التعليم، ويُجمع ما بين النظر والتطبيق، فيتعرف على « ما هو علة ضرورية للمتعلمين المتطلعين إلى إتقان كلام العرب، وما هو علة للقياس على كلام العرب [من حيث نقل الأحكام، أو توسيع اللغة وإثراؤها]، وما هو بعد ذلك، سفسطة نظرية يتمرس بها المختصون من محبي النظر والجدل »"[3]" ،وبهذا يتحقق التناسب النوعي بين موضوعات الدرس النحوي وغاياته، وبين درجات الخائضين فيه، الراغبين في الاستزادة منه.

ج/ رأي علي أبو المكارم:

ينطلق علي أبو المكارم في دراسته للفكر اللغوي عند العرب من الفكرة التي دعا إليها مازن المبارك؛ ألا وهي ضرورة الإلمام بالعوامل المؤثرة في نشأة،

---

1 _ ينظر دلائل الإعجاز،عبد القاهر الجرجاني ،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ،الجزائر، ص 44،45

2– ينظر العلة النحوية. ص18.

3– م.ن ص19.

وتطور البحث اللغوي، إذ « ثمة اتصال وتشابك لا مجال لإغفاله في دراسة أصالة كل فرع من فروع الفكر العربي، بحيث تعدّ محاولة فهم العلاقة بين فروع هذا الفكر، وتحليل بعضها بغض النظر عن العلاقات المتداخلة بينها، عملا غير علمي »"[1]"، للصلة الوثيقة بين الفكر والمجتمع بكل ملابساته وظروفه.

لقد شكلت هذه الفكرة المنفذ الذي منه استطاع أبو المكارم تبرير صلة التعليل النحوي بالمؤثرات الخارجية، فمراحل تطوره « قد حملت... آثارا واضحة في الظروف التاريخية التي عاشها النحاة، كما عكست بصورة جلية اتجاهاتهم الفكرية »"[2]" المتأثرة بروح العصر، لا سيما المرحلة الأخيرة من تطور التعليل، حيث تجاوز الدرس الموجود بالفعل، وأصبحت العلل « لا تتبع الواقع بل على العكس من ذلك تتبعها الأحكام »"[3]" لشدة تحكمها، وولع النحاة بها.

إن التعليل اللغوي سار نحو التجريد والإغراق في الجدل، وهذا ما عابه رافضو العلة في الدرس، فبعد أن كانت وظيفة العلة « تسويغ الموجود بالفعل من الظواهر اللغوية، والمقنن في الواقع بين القواعد النحوية »"[4]" دون تجاوز ذلك، أصبحت في مرحلة متطورة غير مقيدة بذلك، بل « يتصور فيها ما يشاء من ظواهر، ويبنى عليها ما يريد من قواعد »"[5]"، فرضا من الخيال لا احتكاما إلى الواقع.

رغم كل ذلك، إلا علي أبا المكارم لم ير نقصا في هذا التطور، كما فعل الكثير ممن ذكرنا، وغيرهم، بل علل ذلك والتمس أسبابا منها؛ صلة الفكر اللغوي

1- تقويم الفكر النحوي. علي أبو المكارم. دار غريب القاهرة مصر د.ط 2005 ص19.

2- أصول التفكير النحوي: علي أبو المكارم. دار غريب القاهرة مصر ط1 2007 ص15.

3- م.ن ص172.

4- تقويم الفكر النحوي ص105. وينظر أصول التفكير النحوي ص172.

5- أصول التفكير النحوي ص169.

بالمجتمع، وتعبيره عن التطور المشهود فيه، فالمجتمع الإسلامي قد تفتح على ثقافة العالم، وماتت فيه العصبية العربية في العصر العباسي، وانتشرت الترجمة، وتنوعت دائرة العلوم، فلا غرابة أن يتأثر درس اللغة العربية بكل ذلك.

لقد ذهب علي أبو المكارم إلى أبعد من ذلك؛ فقد رأى في مسار التعليل « تطورا طبيعيا ... فقد كان من الطبيعي أن ينتقل التعليل إلى مرحلة جديدة لا تصبح وظيفته فيها تبرير ما يوجد فحسب، وإنما تمتد لتشمل أيضا ما ينبغي أن يتسق مع العلل »"[1]"، ليخرج التعليل من حدود الموجود فعلا، إلى ابتكار ما يجب أن يتلاءم وتلك العلل، وبمعنى آخر تصبح الأحكام تابعة للعلل لا العكس.

والفكرة ذاتها، فكرة صلة الفكر بملابسات الواقع الاجتماعي، قادته إلى تبرير رأي صلة التعليل اللغوي بالمنطق، وقوله بحكم تعايشهما، كتعايش درس اللغة، وأصول الفقه، وعلم الكلام، نظرا « للوحدة الشكلية لبعض الأصول النحوية منطقيا وإسلاميا، ففي الأصول الإسلامية قياس، وفي المنطق قياس، وفي الأصول الإسلامية تعليل، وفي المنطق تعليل »"[2]" وفيها الحد، وفيه الحد، فضلا على وجود النظر المنطقي في الجزئيات مدة طويلة، جعلته مألوفا حين شرع في التنظير للكليات والتعليل لها.

مسافة البحث لا تسمح بعرض آراء كل المؤيدين لوجود التعليل في دراسة اللغة، ولذا ارتأيت أن أضيف، في جدول، مواقف لم أذكر أصحابها آنفا، ألخص فيه آراءهم ،و أذكر مظان وجودها.

1-- أصول التفكير النحوي ص169.

2- تقويم الفكر النحوي ص119.

آراء تأييد لوجود التعليل

الموقف	مظان وجوده
-التعليل من بديهيات العقل.	-كتاب القياس في النحو-منى إلياس ص 166. -كتاب نظرية الأصل والفرع، حسن الملخ ص159 . -نظرية التعليل اللغوي، حسن الملخ ص 260.
- التعليل موجود منذ بدايات الدرس النحوي.	-التعليل اللغوي بين القديم والحديث، خالد المهنا ،ص 183. -نظرية التعليل اللغوي حسن الملخ 257.
-تطور التعليل اللغوي تبع لتطور عقلية المجتمع وفكره.	-آليات التحليل، سعيد شنوفة ص68-69. -الفكر النحوي عند العرب، علي مزهر الياسري ص 369-422-423.

لقد دعم بعض أعلام هذا الاتجاه مواقفهم في نقد الوصفيين المعارضين للتعليل، بالإشارة إلى ملامح التوافق بين منهج التوليديين، ودراسات القدامى،فمنى إلياس تقول بظهور « مدرسة جديدة في الدراسة اللغوية تنزع إلى تنكب المنهج الوصفي، وتكاد تكون أصولها مطابقة للأصول التي أقام عليها الخليل بن أحمد منهجه في البحث اللغوي »"[1]"، في اعتماد العقل وسيلة درس، والذي من مظاهره فكرة الأصل والفرع.

1- القياس في النحو. منى إلياس ص166.

وفي نفس المسار يتحدث مزهر الياسري عن قيمة العلة، ويذكر فضل الجانب العقلي على الدراسات النحوية بأنه « أكسب النحو العام قدرته على الإفهام والاستمرار ... وأنه يشترك مع مفاهيم المنهج التحويلي باعتبار العقل وسيلة الفهم ... في اللغة ،مع ما يكون من أدوات ذلك ... من تعليل وقياس ... »"[1]"، مما أبدعه البحث فيما وراء وصف الظاهرة الملاحظة.

فالتعليل إذا، وسيلة تفسير للظاهرة اللغوية، وأداة توجيه لقاعدتها النحوية، وفي كل ذلك، يعتبر المعنى الأساس الذي يعول عليه اللغوي، وبهذا يتأكد وضوح ودقة وشمولية النماذج النظرية المبنية « فالملاحظة وتصنيف الملاحظة، لا يكفيان بمفردهما لحصول التعميم، ولا التفسير »"[2]"، إذ لابد من الذهاب إلى ما وراء ذلك، ببحث آليات العقل في كل ذلك. ومن هذا حق السؤال التالي: هل التعليل هو التفسير بالمنظور التوليدي؟

التعليل والتفسير اصطلاحا:

قبل بحث علاقة مصطلح التفسير في النظرية التوليدية، بمصطلح التعليل في الفكر اللغوي عند العرب، لا بد من إطلالة نوجز فيها معالم التطور في نظرية تشومسكي اللغوية، واستكشاف أهم الأصول المعرفية التي نتج عنها المنهج التوليدي، الذي قلب كثيرا من معطيات الفكر اللساني.

معالم التطور:

تعتبر عناية علماء اللغة الأمريكيين بفهم لغات الهنود، واهتمامهم بدراستها، هي سبب تميز علم اللغة الأمريكي عن غيره؛ « فاللغات الهندية

1- الفكر النحوي عند العرب ص378.

2- دروس في التركيب. محمد الشكيري. دار الأمان للنشر والتوزيع. الرباط المغرب ط1 2005 ص11.

الأمريكية لم يكن لها تراث، ولم يعرف المرء تاريخها السابق، ولذلك لا يستطيع أن يبحثها بالمناهج المألوفة في علم اللغة »"[1]"السائد في أوربا، كالمنهج التاريخي، والمنهج التاريخي المقارن.

يعتبر فرانز بواز (Franz Boas) مؤسس علم اللغة الأمريكي، فهو القائل بعدم إمكانية نقل مناهج الدرس اللساني الأوربي إلى اللغات الهندوأمريكية، كما أنه أقرّ بعدم وجود شعوب متخلفة، وبالتالي لا توجد لغات متخلفة، واللغة في نظره مجموعة عدد محدد من الوحدات، وتشابه الفصائل النحوية بين اللغات لا يعني وجود صلة نسب بينها، كالذي فُسّر به قرب اللغات الهندوأوربية، بل يمكن تفسير ذلك بعامل التجاور الإقليمي لمدة طويلة"[2]".

ومن أبرز تلامذة فرانز بواز، عالمان اثنان كان لهما التأثير الواضح في فكر نوام تشومسكي بخاصة، والفكر اللساني كله بعامة، وهما إدوارد سابير (Edward Sapir)، وليونارد بلومفيلد (Leonhard Bloomfield).

أما إدوارد سابير، فعنايته بالصورة (Forme)، وضرورة منهجية دراسة اللغات، جعلته يميز « بين التنظيم اللغوي المثالي أو الأنموذج (Pattern)، وبين التنظيم المادي أو الواقع الكلامي »"[3]"، وما يعني به الدرس اللساني هو الجانب المثالي، فالفونيم مثلا «صوت مثالي نحاكيه في الاستعمال لكننا نعجز عن إنتاجه كما نريد أو كما نسمعه»"[4]"، واللغة برأيه نظام من الوحدات، ومجموعة من

1- مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي. برجته بارتشت تر: سعيد حسن بحيري. مؤسسة المختار للنشر مصر ط1 2004 ص199.

2- مناهج علم اللغة ص200.

3- مبادئ اللسانيات البنيوية. دراسة تحليلية ابستمولوجية. الطيب دبة. جمعية الأدب للأساتذة الباحثين. دار القصبة للنشر. الجزائر د.ط 2001 ص141.

4- دراسة الصوت اللغوي. أحمد مختار عمر. عالم الكتب القاهرة مصر د.ط 1997 ص175.

العلاقات المستقلة عن المادة الصوتية، وإن كانت تستنبط منها « إن وراء الجملة التامة جملة حية نموذجية ذات خصائص شكلية ثابتة..مستنبطة بشدة من العادات اللغوية »"[1]"، مما يعبر عن وجود صلات رابطة بين الفكر واللغة « فمعطيات اللغة تعكس بالخصوص عالم المفاهيم »"[2]"، بما فيه من أفكار ومعارف.

مثلما شدّد سابير على ضرورة الاهتمام بالجانب العقلي في اللغة باعتبارها « نظاما اصطلاحيا يتكون من العلامات الاصطلاحية »"[3]"، أو « نظاما مسموعا من العلامات »"[4]"، شدد أيضا على الجانب الاجتماعي فيها باعتبار الكلام « تراثا تاريخيا للمجتمع، ونتيجة استعمال اجتماعي تواصل منذ زمن بعيد »"[5]"، مخالفا بذلك تركيز علم النفس اللغوي على الجانب الشعوري العاطفي في اللغة، كما سيظهر فيما بعد مع بلومفيلد وأتباعه.

نهج بلومفيلد في دراسته للغة منهجا يخالف لسانيات سابير؛إذ لم يعتمد الأسس الذهنية في دراساته، فموضوع علم اللغة [عنده] هو المنطوق الكلامي ذاته، أي المنطقة الوسطى ما بين ردّ الفعل اللغوي... والمثير اللغوي »"[6]" لتوافر ذلك المنطوق على شروط العلمية المطلوبة في الدرس اللساني، كإمكانية الملاحظة المباشرة للمادة المدروسة، والتنبؤ بنتائج السلوك اللغوي، واستبعاد ما لا يمكن وصفه ؛كالمفاهيم العقلية والعمليات الذهنية.

1- اللغة: مقدمة في دراسة الكلام. إدوارد سابير. تر: المنصف عاشور. الدار العربية للكتاب تونس ط2 1997 ج1 ص52.

2- م.ن ج1 ص53.

3- م.ن ج1 ص16.

4- م.ن ج1 ص29.

5-- اللغة: مقدمة في دراسة الكلام. ج1 ص16.

6- القضايا الأساسية في علم اللغة كلاوس هيشن. تر: سعيد حسن بحيري. مؤسسة المختار مصر ط1 2003 ص118.

إن تأثر بلومفيلد بالسلوكية (Behaviorism)، لا سيما آراء كلٍّ من واطسون (Watson)، ووايس (Weiss) في علم النفس، جعلته ينتهج المنهج الوصفي الذي يركز فيه على ما هو فيزيائي متسق مع الزمان والمكان، لأن هذا العلم، في نظرهم، « تجريبي من علوم الطبيعة ... لا يؤدي الاستبطان أي دور جوهري في مناهجه...»"[1]"،لعدم إمكانية الملاحظة الوصفية فيه.

ويمكن قراءة أصول منهج بلومفيلد أيضا بكونه صادرا عن غاية علم اللغة الأمريكي، في محاولته وصف لغة الهنود، ومعرفة قوانينها، حيث التقت ضرورة وصف هذه اللغات المجهولة، بمنهج السلوكيين في علم النفس، فتوحدت تلك الغاية، بمبادئ هذا المنهج، وبهذا استطاع أن يجمع بين مبادئ أستاذه بواز في استقلالية اللغات والمنهج،وبين الحركية العلمية السائدة ؛حيث التأثر جلي بالوضعية الصارمة لعلماء النفس"[2]".

من بين الإجراءات العملية في تحليله لبنى اللغة، أثار بلومفيلد مبدأ المكونات المباشرة؛ حيث ينتقل التحليل من المركب البسيط إلى الأبسط منه حتى « يشمل كل الوحدات الحاملة للمعنى، القابلة للتجزئة »"[3]"، مبعدا عنصر المعنى من الدراسة، مكتفيا في منهجه بمبدأ التوزيع الذي سيتطور فيما بعد على يد الأتباع.

يعتبر زليغ هاريس (zellig harris)أحد الآخذين بمبدأ التوزيع في التحليل اللساني لبنيات اللغة، وهو من أكثر الرافضين لوجود عنصر المعنى في وصف اللغة

1- مناهج علم اللغة ص205.

2- ينظر القضايا الأساسية في علم اللغة هامش ص112.

3- مناهج علم اللغة ص219. ومبادئ اللسانيات البنيوية ص150.

يقول: «...إن بيّنات التوزيع بإمكانها أن تصف كل عناصر اللغة من دون الحاجة إلى اللجوء إلى أنواع أخرى من المعلومات »"[1]" كالمعنى والتاريخ.

عُرف عن الرجل كثرة مراجعته لآرائه، وتنقيحه الدائم لها، فقد كان يرى في التوزيعية أنها الوصف التام"[2]" لبنيات اللغة، لازدواجية التحليل فيها، فهي من جهة « تكشف للموقع المعين كل الوحدات التي يمكن أن تشغله، أو التي يمكن أن يستبدل بعضها ببعض»"[3]"، كرتبة الأسماء بعد حروف الجرّ، ووجود الأفعال بعد الجوازم.

ومن جهة أخرى، يهدف التوزيع إلى أن « يعثر لوحدة ما على كل المواقع التي يمكن أن تشغلها »"[4]". ومن هذا يتم بفضل ازدواجية التحليل، تحقق سلامة التصنيف المرجو من وصف اللغة، وتتحدد مكونات الجمل وشبكة العلاقات بين وحدات اللغة الظاهرة وغير الظاهرة من خلال محور الاستبدال.

رغم تحمّس هاريس للتوزيعية، وتوسعه في تطبيعها، إلا أنه انتقدها كمنهج وأشار إلى محدوديتها مقترحا مكانها النظرية التحويلية"[5]" لا سيما بعد « اكتشافه لفكرة النواة أو الجملة النواة والتحويلية »"[6]"، التي ترتبط فيها جملتان فأكثر، كالربط بين المبني للمعلوم والمبني للمجهول. تلك الفكرة التي سيأخذ بها تلميذه نوام تشومسكي الذي سيكون له كبير الأثر في تغيير منهج الدراسات اللغوية.

1- الألسنية علم اللغة الحديث، قراءات تمهيدية. ميشال زكرياء. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر بيروت لبنان ط2 1985 ص246.

2- م.ن ص245.

3- مناهج علم اللغة ص230.

4-م ن ص ن .

5- Voir Introduction à l'analyse linguistique. PATRICK Guelpa, ARMOND Colin/ Masson Paris 1997 p44.

6- مبادئ اللسانيات البنيوية ص154.

نوام تشومسكي:

يتحدث مؤرخو الدرس اللساني عن حدوث قطيعتين علميتين في مسار لسانيات القرن العشرين[1]"،الأولى منهما أحدثها دي سوسير بتحديده موضوع اللسانيات و منهجها[2]"،أما الثانية فقادها نوام تشومسكي المعروف بكثرة تنقيحه لآرائه، و تأثره بالمنهج العقلاني في البحث.

إن أقرب تيار لغوي تأثر به تشومسكي، هو علم اللغة الوصفي، الذي استلهم منه عدة مبادئ، منها: مبدأ إبعاد عنصر المعنى من وصف اللغة، فهو « لم يشر... في بداية أعماله"[3]"" إلى المستوى الدلالي»"[4]"، أخذا بمنهج أستاذه زليغ هاريس، ومن قبل بلومفيلد، في عزوفهما عن دراسة الحقائق الذهنية، « فالكلمات لا معنى لها، وأن ليس لها إلا وظائفها »"[5]"، إذ علاقة الكلمات ببعضها ببعضها داخل الخطاب هي التي تحدد المعنى، فليس للمعنى وجود خارج الخطاب.

يمكن اعتبار آراء سابير رافدا لغويا آخر استفاد منه تشومسكي في تحديد منهجه؛ ففكرة الأنموذج مثلا، والتي كتب حولها مع موريس هال سنة 1968 كتابهما « النموذج الصوتي للغة الإنجليزية »"[6]"، تعبّر عن نزعة عقلية صريحة في تناول قضايا اللغة، تلتقي وتأثره بعقلانية ديكارت ،وهذا ما جعلنا نعتقد أن البنية

1ينظر اللسانيات التوليدية ص01.

2–تاريخ علم اللغة ، جورج مونان،تر بدر اين القاسم،مطبعة جامعة دمشق سوريا 1972ص224.

3–كتاب البنيات النحوية 1957.

4– نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. مازن الوعر. دار طلاس طلاس سورية ط2 1992 ص52.

5– علم الدلالة. بيير غيرو. تر: منذر عياشي. دار طلاس. سورية د.ط 1992 ص157.

6– مناهج علم اللغة ص265.

العميقة المبشر بها في اللسانيات التوليدية هي تطوير بشكل، أو بآخر للجملة النموذجية التي قال بها سابير"[1]".

لم تكتف اللسانيات التوليدية التحويلية بملاحظة المدونات اللغوية ووصفها كما كان سائدا عند البنويين بعامة، والسلوكيين بخاصة، حيث يركز على وصف وتصنيف المنطوق الفعلي، بل اتجهت بالبحث إلى تفسير حالات العقل/الدماغ في إنتاجه لذلك المنطوق، ولهذا كانت « معرفة اللغة، طبيعتها وأصولها، واستخداماتها »"[2]" هي موضوع الدراسة اللسانية.

لقد تغير منهج البحث من دراسة المنطوق إلى بحث القدرات الذهنية المنتجة للمنطوق، وبهذا صارت قدرة المتكلم/المستمع المثالي على فهم الجمل وإنتاجها، أو ما يسمى بالحدس اللغوي، هي مركز البحث في اللغة، يبحث فيه كيفية « تنظيم القواعد التي تحدد المزاوجة... في لغة معينة، والخصائص العامة لتلك القواعد »"[3]"، أو القوانين التي بفضلها يتم الانتقال من القدرة الضمنية، أو البنية العميقة إلى الشكل النهائي؛ وهو التمثيل الصوتي أو البنية السطحية.

ولأجل إيضاح هذه القواعد والقوانين، ميّز بين أنواع المكونات المقترحة، فإذا كان المكون التركيبي « يعرّف فئة غير متناهية من الأشياء المجردة »"[4]" يزود بها مكونات الجملة، كالخصائص الذاتية وعلاقات الترابط بينها ،مما يمكن من تقديم التأويل الدلالي للجملة، فإن المكونين الدلالي والصوتي، هما مكونان تفسيريان، يعتمدان على ما في المكون التركيبي من معلومات.

1- ينظر اللغة ج1 ص52.

2- المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها واستخدامها. نوام تشومسكي. تر: محمد فتيح. دار الفكر العربي القاهرة مصر ط1 1993 ص54.

3- الألسنية علم اللغة الحديث.ص11.

4- - الألسنية علم اللغة الحديث.ص11.

يضطلع المكون الدلالي بتقديم « السمات الدلالية للوحدات المعجمية، بالإضافة إلى علاقاتها النحوية »"[1]" فيما بينها، اعتمادا على المعلومات التي يقدمها المكون التركيبي، بمكونيه الأساس والتحويلي، بينما يضطلع المكون التفسيري الثاني، وهو المكون الفنولوجي، بتحديد « الشكل الصوتي الذي تتحقق به الجملة المولدة بواسطة القواعد التركيبية »"[2]"، إذ يضفى هذا المكون تفسيرا قائما على قواعد فنولوجية بحسب طبيعة كل لغة.

يتضح مما سبق، أن المكون التركيبي بقواعده، الأساس والتحويل، هو المولد الوحيد لبني تركيبية لا حصر لها، من خلال معلومات حول وحدات الجمل وعلاقاتها فيما بينها، ويتضح أيضا بأن المكونين، الدلالي والصوتي، إن هما إلا للتفسير، أحدهما لتأويل البنية العميقة، والمكون الصوتي للبنية السطحية"[3]"، إلا أن هذا التمييز تغيّر من جديد، إذ سيشمل التفسير الدلالي البنية السطحية والبنية العميقة"[4]"، لكن، ورغم اتضاح مكانة التفسير، إلا أن السؤال لا يزال يطرح نفسه، هل التعليل هو التفسير؟ أو هناك ما يميز بينهما؟

بين التعليل والتفسير:

هذا العنوان إجابة عن سؤال طرح في بدايات هذا الباب حين بحثت دلالة مصطلح التعليل، وما يقاربه كلفظ (الشرح) و(التأويل)، وهناك ألمحت –دون

1– القضايا الأساسية في علم اللغة ص163. و الألسنية علم اللغة الحديث ص270.

2– دروس في التركيب. محمد الشكيري. دار الأمان للنشر والتوزيع. الرباط المغرب ط1 2005 ص14. وينظر Théories du langage- une introduction critique J.P Bronckart- MARDAGA Belgique ed 4 p207

3– ينظر الألسنية علم اللغة الحدي270، و دروس في التركيب ص14.

4– ينظر نحو نظرية لسانية عربية حديثة ص64.

شرح- إلى العلاقة بين مصطلحي التعليل، والتفسير، باعتبار تداول مفهوميهما في مجالات معرفية مختلفة، فالتعليل يتصل بتراث العربية، والتفسير اصطلاح شائع في اللسانيات التوليدية بخاصة.

أ-أوجه التقارب:

في كلا المفهومين، حاول الدرس اللغوي تجاوز كفايتي الوصف والتصنيف ،لأجل عقلنة البحث بإظهار منطقية وصحة النتائج، وإن اختلفت سبُل ذلك، كما سيتضح في عنصر أوجه الاختلاف، فالتعليل صاحب درس العربية، واستمر في نموه إظهارا لسلامة أدوات الدرس، أو تأكيدا لحكمة العرب، وتجانس قواعد لغتها. والقائلون بالتفسير تجاوزوا وصف المنطوق إلى « دراسة نظام المعرفة التي تكمن وراء استخدام وفهم اللغة »"[1]"، باعتبار اللغة مكونا من مكونات العقل.

يلتقي التعليل والتفسير في عدد من إجراءات التحليل؛ كالقول بفكرة العامل، فالعامل أساس نحو العربية إيمانا منهم بأن الألفاظ تتفاعل فيما بينها في عملية التأليف، وكذلك « يلعب مفهوما التحكم المكوني والعمل دورا رئيسيا على مدى وحدات النحو الكلي »"[2]"، لأنه يحدد تفاعل عناصر البنى الأصلية مادامت « التحويلات لا يغير من المعنى الأصلي شيئا »"[3]"، فبناء الجملة للمعلوم، وبناؤها للمجهول متلازمان ماداما يصدران عن بنية عميقة واحدة هي التي يقع عليها التفسير.

يشترك التعليل والتفسير في إعطائهما العقل الركيزة الأساس في إجراءات التحليل اللغوي مما جعلهما يتشابهان ويلتبس أحدهما بالآخر. يقول تمام حسان

1- المعرفة اللغوية: طبيعتها وأصولها واستخدامها. نوام تشومسكي. تر: محمد فتيح. دار الفكر العربي د.ط 1993 ص83 & 119.

2- م.ن ص201.

3- اللسانية التوليدية والتحويلية. عادل فاخوري. دار الطليعة. بيروت لبنان ط2 1988 ص54.

متحدثا عن وجود إجراءات التفسير في دراسة العرب للغتهم « والنحو العربي ليس خلوا من الطاقة التفسيرية، ولكنه يسمي مظاهرها بأسماء مختلفة يمر بها المرء دون أن يرى شبها بينها وبين نتائج العصر الحديث »"[1]".

ب/أوجه الفرق بين التعليل والتفسير:

تعتبر اللسانيات التوليدية لسانيات عقلانية لأنها « تهتم بالكشف عن حقيقة فكرية وراء السلوك الفعلي »"[2]" في اللغة، فهي تتجاوز المدونات اللغوية، إلى تفسير آليات مقدرة المتكلم/المستمع المثالي، على إنتاج جمل جديدة (الإبداعية) وفهمها وتحديد أصوليتها، « فالمعرفة اللغوية للمتحدث السليقي هي الموضوع الحقيقي للملاحظة »"[3]"، والتفسير هو وسيلة تحديد المبادئ المجردة لتلك المعرفة.

إن قصور الأنحاء التقليدية، والأنحاء الخاصة عن تفسير إشكاليتي؛ معرفة الشخص باللغة، ولا نهائية اللغة المجسدة (اللغة الخاصة)،إذ بعدد محدود من أصوات اللغة ووحداتها نولد ما لايحصر من الجمل و التراكيب،دفعت بالتوليديين إلى الإغراق في التجريد، بابتكارهم ما يسمى بالنحو الكلي (Grammaire Universelle) الذي يضطلع فيه التفسير بإظهار

« ما يعرفه المرء عندما يعرف اللغة »"[4]"، فهو، أي التفسير، ليس للغة، بقدر ما هو تحديد للمبادئ الفطرية التي تؤلف ملكة اللغة قصد « اكتشاف مبادئ موحدة تفسر الصواب »"[5]" النحوي في أية لغة بشرية.

1- نظرية التعليل اللغوي ص238 نقلا عن اللغة العربية والحداثة. تمام حسان ص135.

2- دروس في التركيب ص16.

3- مدخل إلى اللسانيات. محمد محمد يونس علي. دار الكتاب الجديد بيروت لبنان ط1 2004 ص47.

4- المعرفة اللغوية ص74.

5- ينظر نظرية التعليل في النحو العربي ص 239 .

ومما سبق،تميز التفسير التوليدي بالإغراق في الماورائيات،والابتعادعن نحو اللغات الخاصة،ولهذا وُسم النحو التوليدي بأنه« فكر متعالٍ، تؤطره أطر قبلية، و مفارق للحدث»"[1]"، لتمسكه بصورنة اللغة ، وسعيه إلى تمثيلها تمثيلا مجردا قادرا على توليد جملها، و إسناد الوصف المناسب لها"[2]".

أما التعليل فوثّق صلته باللغة، مظهرا سلامة ظواهرها، وتجانس قواعدها، مما يعكس حكمة أهلها، من خلال إبراز الجوانب المنطقية فيها، مستدلا في كل ذلك بما يمليه العقل، ويفرضه العرف والمجتمع، كالقول بمبدأ التغليب، والبقاء للأصح الأقوى، والخفة للكثير في الاستعمال،وما إلى ذلك كما سيتضح في الباب الثاني من هذه الدراسة .

إن التعليل نص ثان، نتج عن النظر العقلي في ظواهر اللغة وقواعدها، ويشكل المسموع أداة أصيلة في الدرس، بينما التفسير يبتعد عن المنقول، مما جعل إمكانية إسقاطه ممكنة دون الإضرار بنحو اللغة، بينما ترك التعليل أو التخلي عنه، يوهن كل نتائج دراسة العربية، بل قد يؤدي إلى موتها، لا لشيء إلا لأن التعليل جاء لإظهار حكمة الموجود، بينما نظريات التفسير تركت الموجود، ورامت كيفية حدوثه، وآليات وقوعه.

من مظاهر الفرق بين التعليل ونظريات التفسير، اختلافهما في التعامل مع فكره العامل ومعمولاته، ففي التفسير يحدد تفاعل وحدات اللغة انطلاقا من المعجم، إذ « يجب أن نعرف الخصائص المعجمية للكلمات »"[3]"، وميزاتها الدلالية،

1- الأسس الإبستمولوجية للنظرية اللسانية ص 294 .

2- اللسانيات التوليدية ص 75 .

3- نظرية النحو الكلي والتراكيب اللغوية العربية. حسام البهنساوي. مكتبة الثقافة الدينية القاهرة مصر ط1 2004 ص42.

وبتعبير تشومسكي « المقولات المعجمية وإسقاطاتها »"[1]"، بينما يحدد التعليل العامل انطلاقا من العمل الإعرابي بخاصة.

إضافة إلى هذا ، تعتمد فكرة العمل في النحو التوليدي على «التمثيل الشجري لبنية الجملة ككل»"[2]"؛إذ يعتبر مبدأ العلو،و العجر المفرعة شرطا في تحقيق العمل ؛ فينظرإلى السبق والتجاور تحت رأس واحد في التفريع ، ف(إنّ)التوكيدية في جملة(إن الولد جاء)، لا علاقة لها ب(جاء)،لأنها منفصلة عنها تفريعا ؛ فهي تشكل فرعا قائما بذاته في التمثيل الشجري لتلك الجملة"[3]"،بينما النواسخ هي عامل النصب و الرفع في تعليل مثل تلك الجملة لدى نحاة العربية.

كان لنتائج التركيز على صورنة اللغة،وفهم آليات انجازها، أثرسلبي جعلها« تحوّل اللغة إلى منطق رياضي محض أصابها في المقتل ،لأن الصورنة تفقدها خاصيتها الرمزية ،و كثافتها المفهومية ،وحمولتها الدلالية،وتراكمها المجازي»"[4]"، في حين انفتح التعليل على كل ما يتصل باللغة؛ من خلق الإنسان وأخلاقه،و تفاعله مع عاداته ورغباته ،كما سيتجلى في دراستنا لتعليلات البغداديين.

ليس الهدف من عرض صور الائتلاف والاختلاف بين التعليل والتفسير، هو إحصاء مظاهر كل ذلك، فذاك يطيل البحث، ويكثر تشعباته، إنما الغاية هي إظهار بعض الجوانب التطورية التي وصل إليها علماء العربية، والتعليل مظهرها الأهم،و الذي به أثبتوا لأعمالهم الصمود، وللغة التي درسوها الخلود.

موقف الباحث من التعليل:

1- المعرفة اللغوية ص300.

2- اللسانيات التوليدية ص329 .

3-ينظر اللسانيات التوليدية ص 64و329،330.

4-الأسس الإبستمولوجية للنظرية اللسانية ص 294

لقد اتضح من نقد التوليديين للسلوكيين بخاصة، والبنيويين بعامة،قصور كفايتي الوصف والتصنيف في دراسة اللغة، واتضح مع ذلك، غرق التوليد في التجريد ببحثهم في آليات الإدراك العقلي فيما يتصل بملكة اللغة، فقد أرادوا « إقامة نسق صوري أولي لقواعد بناء الجمل في اللغات الطبيعية »"[1]"، فاهتموا بالحدس اللغوي، وطبيعة المعرفة اللغوية وأصولها، مما جعلهم يقولون بالنحو الكلي الذي تتفرع عنه الأنحاء الخاصة.

ومما استنتج أيضا، أن التعليل بكونه نصا عقليا، صيغ لأجل إبراز مدى توافق لغة العرب وبديهيات العقل، كالقول بغلبة القوي وبقائه، وكلما كثر الشيء صار أصلا لغيره، وما خف كثر، وغيرها مما أثبت لهذه اللغة حكمة جعلت ابن جني يشير في بعض آرائه حول نشأة اللغة إلى التوقيف يقول: « أنني إذا تأملت حال هذه اللغة الشريفة، ... وجدت فيها من الحكمة والدقة، ما يملك على جانب الفكر... فقوي في نفسي اعتقاد كونها توقيفا من الله سبحانه... »"[2]"،بعد أن قال بالمواضعة فيها.

ومما أظهره التعليل سلامة منهج الدراسة، فدارسوها لم يبرحوا الاستعمال، نقلا كان أم فروضا ابتكرها النحوي، فتكمنوا من الجمع بين الواقع والأنموذج المثال، وفي كل ذلك يشكل التعليل ضرورة لا بد من وجودها في الدرس ،إيمانا بأهميته وأخذا بالأسباب الباعثة عليه والتي سنجملها فيما يلي:

دواعي التعليل:

أ/طبيعة الدرس اللغوي:

1- في فلسفة اللغة. محمود فهمي زيدان. دار النهضة العربي بيروت لبنان د.ط 1985 ص147.

2- الخصائص ج1 ص56.

دراسة اللغة نظر عقلي فيها، يشبه بقية أنواع النظر الفكري في فهم أسرار الأشياء ، وتحديد قوانين طبيعتها فهو، أي الدرس اللغوي، يريد « الكشف عن منطق خفي ينتظم نحو العربية بمجمله »"[1]"، ولما كان التعليل أهم وسائل النشاط العقلي في دعم صحة إجراءاته ودقة نتائجه، باعتبار « أن إثبات الشيء معلّلا آكد في النفس من إثباته مجردا من التعليل »"[2]"، صار لهذا الأخير منزلة قاربت حد التلازم بينه وبين مدونة الكلام المستقرأة.

إضافة إلى قيمة العلة في إيضاح تماسك قوانين اللغة واطرادها، يظهر إيمان علماء العربية بتميز هذه اللغة، وتفرد خصائصها؛ لكونها لغة الكتاب المنزل، القرآن الكريم، مما جعلهم ينسبون الحكمة لمستعمليها، دأب النحاة على إبرازها، بوصف الظواهر، وإظهار براعة قواعدها، وكأن التعليل جزء من كل ذلك « النحو بعضه مسموع مأخوذ من كلام العرب، وبعضه مستنبط بالفكر والروية وهو التعليلات »"[3]" التي يوظف فيها النحوي معارفه الخاصة، ويستفيد مما يحيط به من العالم الخارجي.

ب/التعليل اللغوي والعالم الخارجي:

يقصد بلفظ العالم الخارجي مكونات الحياة الاجتماعية من سياسة وثقافة، وغير ذلك مما يدخل في سيرورة حياة المجتمع، فاحتدام الصراع بين الفرق الإسلامية في السياسة والدين، وتنافس أصناف العلوم والعلماء في نيل الشرف في المجتمع، ولدى الأمراء، وتدافع الأعراق داخل المجتمع الإسلامي (ظهور الشعوبية

1- ضوابط الفكر النحوي ج1 ص513.

2- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز. يحي بن حمزة بن علي العلوي اليمني. مراجعة محمد عبد السلام شاهين. دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط1 1995 ص465.

3- الاقتراح في علم أصول النحو ص59. وانظر فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح ج2 ص754.

)، عوامل ألهبت سعير الجدل والحوار، مما مكّن للتعليل بعامة، والتعليل اللغوي بخاصة، فأصبح العلم الذي لا يستحب جهله.

ولما كان البحث مقتصرا على بحث العلل في اللغة، ارتأيت أن أحضر هذا العنوان في عنصرين اثنين هما تعلم اللغة، والدفاع عنها، فهما يشكلان غاية الدرس اللغوي بعامة، مما جعلهما يُكسبان التعليل أهمية تظهر في تماشيه ومستويات الناظر لأجله (المتعلم – المناظر) في أمر اللغة.

1–تعليم اللغة:

لقد أدرك خطر هذه الغاية الدارسون الأوائل، فأبو الأسود الدؤلي (69)، أراد بإعرابه المصحف أن يجنب قارئ القرآن اللحن، وبالتعبير الأدق، أراد تعليم القراءة الصحيحة،وبهذا استحق ان يكون حامل لواء"مبدأ تنقية اللغة""[1]"،وأحد رواد التصحيح اللغوي .

كذلك كان وصف اللغويين من بعد للغة، واستقراؤهم لظواهرها واستنباط قواعدها، كان لأجل تعليم هذه اللغة، وحسبك قول ابن جني (392) حين حدد غاية النحو:«... ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها، وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها ردّ به إليها »"[2]"، أي ردّ بقوانين النحو إلى الفصاحة التي عُني بها سلامة الأداء، سواء في مستوى الإفراد كالجمع والتحقير والإضافة، أم في مستوى التركيب كاحترام ضوابط الإعراب.

ولأجل تحقيق هذه الغاية، تنوعت طرق التأليف بين المطولات والمختصرات وما لها من شروح، وغلبت صيغ التعليم في الكتب مثل اعلم، واعرف، وإن قلت... قلنا وغيرها، واعتمدت القواعد المطردة أسسا تحفظ، وطرح

1–ينظر موضوعات في نظرية النحو العربي ص 54

2– الخصائص ج1 ص54.

ما شذ عن ذلك، وردّ إلى الإطراد بآليات؛ منها التحويل والتأويل، والتقدير، وفي كل، كان التعليل وسيلة تثبيت للمطّرد، وتأكيد على دقته، ومن جهة أخرى كان أداة ردّ الشذوذ إلى ما قيس، ليعطي للقواعد تماسكها وعمومها.

2.الدفاع عن اللغة:

إذا أريد لشيء خلوده واستمراره، قُيّض له من يبعث أسباب وجوده، بإظهار سرّ بقائه، فاللغة مجال من مجالات الصراع بين الأمم والحضارات، يعمل هذا على الطعن في لغة ذاك، ليصبح التعليل سلاحا يدافع به ، لأنه«...يضم الأشتات والمتفرقات لتصبح شيئا واحدا متسقا »"[1]"، مما يعطي اللغة منطقية في ظواهرها، وتجانسا في قوانينها الكلية، تمكنها من الثبات والقدرة على التطور.

لقد أخذ الدفاع عن اللغة مظاهر متعددة منها الدفاع عن ظواهرها، لا سيما ما شذ منها؛ كبعض القراءات القرآنية « حيث اتسع رفض بعض القراءات الشاذة ليشمل بعض المسلمين »"[2]"، فضلا عن أعداء الدين، فكان التعليل وسيلة دفاع وظفت فيها كل سبل النقل والعقل، فعللوا بالسماع كما عللوا بالقياس، وعللوا بعلل من اللغة كقوانين الجوار، وضرورات الفرق بين المعاني، كما عللوا بما هو خارج اللغة كأوامر المعتقد مثلا"[3]".

ومن مظاهر الطعن في اللغة، تسفيه الشعوبية للعرب ولغتهم"[4]"، ما جعل للتعليل مكانته التي لا تنكر في اللغة، فبه تحقق « إظهار حكمة هذه اللغة، ودقة

1- التعليل اللغوي في كتاب سيبويه. شعبان عوض محمد العبيدي. دار الكتب الوطنية. بنغازي ليبيا ط1 1999 ص129.

2- الأسس المنهجية للنحو العربي ص352.

3- ينظر "باب فيما يؤمنه علم العربية من الاعتقادات الدينية" الخصائص ج3 ص173.

4- ضحى الإسلام. أحمد أمين. دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط2 2007 ج1 ص50 وما بعدها.

أبنيتها... وتراكيبها، وبيان مهارة وذوق وذكاء الناطق بها...»"[1]".بإبراز ملامح مسلمات العقل فيها، مما ميّزها، وجعل قوانينها تساير طبيعة الكون الخارجي، كالقول بمبدأ التغليب في اللغة، وتأثير الجوار، وضعف المعلول وإمكانية زواله.

يعكس التعليل نضج البحث اللغوي، ومدى التطور الفكري الذي شهدته الدراسات العربية التي لا يزال الدرس العربي الحديث يغترف من مكنوناتها، وإذا كان الحكم النحوي قد ولد معللا كما يقول البعض، فقد كان تعليله بسيطا لا تبتعد منه العلة عن الظاهرة وأحكامها.

أما ملامح التطور فتظهر في التوسع في تفسير ظواهر اللغة، وابتكار علل للقواعد المستنبطة، تأكيدا لها أو دفاعا عنها، وإيجاد تبريرات الخروج عنها، مما يثبت سلطانها على ما شذّ فضلا على ما اطّرد، ثم بعد كل ذلك، الشروع في التنظير لسبل التعليل، وغير ذلك من مظاهر النضج التي نسعى لإظهارها في فصول الباب الموالي حين يخصص البحث لخصائص التعليل عند نحاة مدرسة بغداد.

1- العلة النحوية في ضوء الممنوع من الصرف ص06.

الباب الثاني

البغداديون والتعليل اللغوي

الفصل الأول

تحليل الظّاهرة اللّغوية

توطئة:

إن القول بمصطلح الظاهرة عنوانا لهذا الفصل سببه كون مدونة البحث مستمدّة من اللغة، واللغة ظاهرة اجتماعية فكرية، ومفهوم الظاهرة « في البحوث الاجتماعية ومجالاتها هي المتغير غير الثابت المستقر من كل شيء، وفي كل شيء»"[1]"، وهذا ينطبق على اللغة فعلا، فهي وإن ثبتت قوانين تركيبها، تشهد حركية في شتّى مستويات الأداء.

لقد أدرك نحاة العربية خاصية التغيّر في اللغة، فقالوا بعلّة الأصل، وتركّب اللّغات، وتطور دلالات الألفاظ، وغيرها من العلل التي تعكس نضج هذه الفكرة عندهم، بل يمكن اعتبار اختيارهم لقبائل السماع، وميلهم للاستشهاد بما هو قديم دون المعاصر، ناتجا عن إدراك فكرة التّطور، إذ عوّلوا على قيمة التّجانس في العينة المدروسة، لأنها تشاكل لغة القرآن الكريم، منطلق الدراسة، وتعدّ من جهة أخرى، نقطة التقاء سائر التنوعات اللهجية، مما أهّلها أن تكون أصلا لها، أو خلاصة ازدهارها.

البغداديون والتنظير للظاهرة اللغوية:

بالعودة إلى نحاة بغداد، نجد ابن جنّي (392) ينظّر لفكرة التّغيّر، ويشير إليها في أبواب مثل « اختلاف اللهجات وكلّها حجّة »"[2]"، و« العربي الفصيح ينتقل لسانه »"[3]"، و« العربي يسمع لغة غيره أيراعيها ويعتمدها، أم يلقيها ويطرح حكمها »"[4]"، وفي الكل إيحاء بإدراك فكرة استحالة وجود التجانس التام بين كل

1- الوظائف الصوتية والدلالية للصوائت اللغوية: مكي درار. رسالة دكتوراه دولة في اللغة. مخطوط. جامعة وهران 2002 2003 ص-أ.

2- الخصائص 7/2.

3- م.ن 9/2.

4- م.ن 10/2.

أبناء اللغة، وهذا ما أكّده الدارسون في اللسانيات الحديثة، الوصفية والتوليدية،« فوصف البنية اللسانية بالتجانس لا قيمة له، لأنه لا يوجد في الواقع اللغوي شيء اسمه التجانس »"[1]" في كيفيات الأداء.

وإذا قيل بالتجانس في الدرس اللغوي« فهو تجانس نسبي لا مطلق »"[2]"، كما قال حسن الملخ، يتحدد بدرجة الاستعمال، « فأما أن تقل إحداها [اللغتين] جدّا، وتكثر الأخرى جدّا، فإنّك تأخذ بأوسعهما رواية... »"[3]". ومن بعد قال ابن الأنباري (577) في النقل الصحيح بأنّه « الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة »"[4]"، والأخذ بالأكثر بحثٌ عن التجانس، وتوحيد لمدونة البحث ،« فكلما قلّ عدد العناصر، أي المكونات اللغوية،كان ذلك أفضل»"[5]"، في تحقيق تبسيط النظر وعدم التعقيد.

تُفهم سمة التبسيط وعدم التعقيد في نظرية اللغة، بأنّها « القدرة على تفسير أكبر قدر من المعطيات بأقل عدد ممكن من القواعد والرموز »"[6]"، فللسّمة هذه إذًا؛ جُعل النحو قياسًا وعقلا، لا سمعا ونقلا. يقول ابن الأنباري : « والسرّ في ذلك هو أن عوامل الألفاظ يسيرة محصورة، والألفاظ كثيرة غير محصورة، فلولم يجز القياس، واقتصر على ما ورد في النقل من الاستعمال، لأدّى ذلك إلى

1- اللسانيات التوليدية، من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي، مفاهيم وأمثلة. مصطفى غلفان وشركاؤه. عالم الكتب الحديث الأردن 2010 ط1 ص48.

2- التفكير العلمي في النحو العربي ص67.

3- الخصائص ج02ـــص07 .

4- لمع الأدلة ص71.

5- اللسانيات التوليدية ص25.

6- م.ن ص26.

ألا يفي ما نخصّ بما لا نخصّ »"[1]"، لتوليدية ظواهر اللغة ،بينما ثبات القواعد وتحددها تمكّن من وصف الظواهر، والتنبؤ بها.

سبق القول في مدخل هذه الدراسة: إن مدرسة بغداد تميزت بالفعل التنظيري للبحث اللغوي الذي غلبت عليه من قبل سمة التطبيق، لانشغاله باستقراء الظّواهر، واستنباط القواعد، مما مكّنهم من الكثير من المواقف التجديدية.

إن إدراك ابن جنّي (392) لخاصية التطور والتغيّر، وعدم إمكانية التجانس في لغة البيئة اللغوية الواحدة، جعلته يقف موقفا مرنا من الشّاذ ،ففي باب "اختلاف اللغات وكلها حجة" يقرّ بأن « لو أن إنسانا استعملها[اللغة القليلة] لم يكن مخطئا لكلام العرب، لكنه... يكون مخطئا لأجود اللغتين »"[2]"، وفي هذا تحفظ على الاختيار،و ليس على اللغة لكونها ثبتت في الاستعمال.

كما أن الزمخشري (528) في استشهاده بشعر أبي تمام (228) خرج عن قواعد السماع، وهو يدرك ذلك، لأن دراية الشاعر وإتقانه يشفعان له في أن يكون مصدرا لأخذ اللغة، « فهو [أي الشاعر] وإن كان محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه »"[3]"، وتابعه في هذا الرضيّ الاستراباذي في استشهاده بشعر البحتري وأبي تمام"[4]".

1- لمع الأدلة ص99.

2- الخصائص ج2ص8 وج3ص43.

3- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. محمد بن عمر الزمخشري، تر:مصطفى حسين أحمد. دار الكتاب العربي بيروت د ط 1986 ج1 ص86-87.

4- ينظر الدراسات اللغوية والنحوية عند الزمخشري. فاضل صالح السامرائي. دار عمار الأردن. ط2 2009 ق1 ص191-192.

وابن الأنباري لما ساوى بين العلتين النحوية والعقلية في التأثير"[1]"، كان مدركا لطبيعة التماسك بين اللغة، وقوانين الفكر، ولهذا أكد عقلية النحو، وحديثا حدّد اللسانيون النحو بأنّه مجموعة القواعد الضمنية الموجودة في ذهن متكلّم اللغة"[2]"، والتي بفضلها تولّد الجمل وتؤوّل.

ما سلف عرضه يؤكد مدى تقارب تنظيرات البغداديين للغة، وكيفية دراسة ظواهرها، بآراء اللسانيين المحدثين، والعقليين بصفة أخصّ، والتقارب لا يعني التماثل، إذ البنيوية بشقيها التصنيفي، والوصفي « لا تشتغل إلا على ما هو موجود، أو معطى سلفا »"[3]"، بالتركيز على المتن اللغوي (Corpus) مادة للملاحظة والتصنيف، وإهمال ما عداه كصاحب الكلام ومجتمعه.

في حين نجد الاتجاه التوليدي « يرفض كل اشتغال على المتن اللغوي »"[4]"؛ لعنايته بمبدأ الإبداع والتوليد (Créativité)، فالسلوك اللغوي ليس تكرارا أو تقليدا لعادات لفظية أو نموذج سابق، بل هو نشاط خلاق ناتج عن قدرة أو معرفة ضمنية لدى متكلم اللغة، ولهذا دعوا إلى ضرورة تجاوز الوصف والتصنيف، والتركيز على تفسير معالم تلك القدرة.

أما نحاة العربية، كما نظّر البغداديون، فمجال البحث هو النقل والعقل معا، فأدلة النحو « نقل وقياس»"[5]"، وهما محل اتفاق، أما الخلاف فكان في الإجماع واستصحاب الحال، مما يعني اجتماع المنقول والمعقول في الدرس، ولعلّ

1- ينظر لمع الأدلة ص115.

2- ينظر اللسانيات التوليدية ص28-29.

3- الأسس الابستمولوجية للنظرية اللسانية البنيوية والتوليدية. محمد محمد العمري. دار أسامة للنشر الأردن ط1 2012 ص37.

4- اللسانيات التوليدية ص32.

5- الخصائص 1ص210.

باب الخصائص « في أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها، وحملناه عليها »"[1]" خير ما يعكس تواشج الصلة بين جانبي البحث اللغوي، المدونة الكلامية، وآليات إنتاجها العقلية، وهذا أحد مصادر إعظام ابن جنّي لهذه اللغة، وتأكيده تميزها بعد مقارنتها بغيرها"[2]"، ولا مجال للحديث عن فعل المقارنة.

قد يأخذ البحث في نماذج التنظير كتبا كاملة، لأن المدرسة مدرسة تنظير، وما ظهور علم أصول النحو عندهم إلا دليل على ذلك، لكن ضرورة المنهج، تحتم العدول إلى تبيّن معالم التعليل، وقبل ذلك، لا بد من الإشارة إلى أنّ مباحث الفصول ستنحصر في مستويات الصوت، والإفراد، والتركيب لا غير، أما الأسلوب فمجال درسه مستقل، ويبقى عنصر الدلالة بلا مستوى، لأنه كما يقول مكي درار « الدّم الساري في عروق جميع المستويات »"[3]"، كما سنرى ذلك في بقية الفصول.

ا -المبحث الأول: المستوى الصوتي:

قد تتشعب سبل هذا المستوى، إذا تتبعنا شتى التعليلات الصوتية لظواهر مختلف المستويات اللغوية، فتختلّ بذلك مراحل العرض وأطواره المحدّدة في مقدمة الدراسة، وردّا لهذة الثلمة المتوقعة، لا بد من تحديد مجال البحث، لأننا نؤمن بأن « مبحث الأصوات هو منطلق جميع المستويات، والمجالات،

1- الخصائص ج 1 ص 210 .

2-ينظر م ن ج 1ص 92و93 .

3-هندسة المستويات اللسانية من المصادر العربية. مكي درار. عالم الكتب الحديث. الأردن ط1 2012 ص03.

والموضوعات، وإليه تعود »"[1]"، فلا عجب إذاً حين تكون التعليلات الصوتية أهم ملمح تطوري في دراسة بنيات اللغة كما سنرى.

للصوت اللغوي جانبا دراسة، إفراد وتركيب، وفي كلٍّ تفريعات وتنويعات، ففي الإفراد (علم الأصوات Phonétique) يدرس الصوت مستقلا بمعزل عن السياق، من حيث المخارج والصفات.

أما في التركيب (علم الأصوات الوظيفي Phonologie)، فمن موضوعاته قضايا تجاور الأصوات، ووظائفها، وتفاعل خصائصها، فيدرس التجانس، والانسجام، إضافة إلى شتى التلوينات الصوتية غير المقطعية ، ومالها من أثر في المعنى.

1- مع التنظير:

حين نشرع في تتبع معالم دراسة الظواهر الصوتية، تمثل جهود ابن جنّي (392) أمامك جلية، ومن بين آرائه الكثيرة سأقف على نص، أرى أنّه لم ينل حقه فيما قرأت.

يقول ابن جنّي: « فإن قلتَ [السائل]: أرأيت لو أن أحدنا عمل آلة مصوّتة وحرّكها، واحتذى بأصواتها أصوات الحروف المقطعة المسموعة في كلامنا، أكنتَ تسميه متكلما، وتسمّى تلك الأصوات كلامًا؟

فجوابه إلا تكون تلك الأصوات كلاما، ولا ذلك المصوّت لها متكلّما، وذلك أنه ليس في قوة البشر أن يوردوه بالآلات التي يصنعونها على سمت الحروف المنطوق بها، وصورتها في النفس، لعجزهم عن ذلك، وإنما يأتون بأصوات فيها

1- هندسة المستويات الصوتية ص7-9.

الشبه اليسير من حروفنا، فلا يستحق لذلك أن يكون كلاما، ولا أن يكون الناطق بها متكلما »"[1]".

يفهم من النص أن الكلام ميزة بشرية، مختصة بهذا الجنس دون سائر المخلوقات والمصنوعات، مهما بلغت حدّة الذكاء أو دقّة الصّنعة، ويتأكد هذا أكثر بقوله: « ألا ترى أن المتكلم منا إنما يستحق هذه الصفة [متكلم]، بكونه متكلّما لا غير، لا لأنه أحدثه في آلة نطقه »"[2]"، بل قدرته على ذلك هي التي ميّزته بالتكلم، والقدرة هاته هي التي عرضها في ذهابه للقول في أحد آرائه بالمواضعة في نشأة اللغة "[3]".

قد يُرجع مفهوم القدرة، إلى مبادئ الاعتزال الذي يعطي للعقل مكانة خاصة، لكن حين تجد ديكارت يؤكد أن اللغة ميزة بشرية، مستدلا بأن الآلات الدقيقة لا تستطيع « أن تركب الكلام بشكل متنوع للإجابة عن كل المعاني... كما في مقدور الإنسان الأكثر غباوة أن يقوم بذلك »"[4]"، يصبح حينئذ فهم ابن جنّي لهذه الحقيقة أمرا مقبولا، وأوسع من حصره في مذهب من المذاهب، وتغدو هذه الفكرة من صميم الفكر اللساني.

ويظهر من نصّي ابن جني، وديكارت، تقارب التمثيل، وتوحّد النتائج، إن اللغة ميزة بشرية، فالإنسان يستحق صفة الكلام لقدرته عليه، لا لأنه أنتجه، وفي هذا إشارة جلية لفطرية اللغة، فهي مكوّن من مكونات العقل، أولاها التوليديون عناية خاصة.

1- الخصائص 312/2.

2- م ن 312/2.

3- م. ن 51/1.

4- الألسنية علم اللغة الحديث. قراءات تمهيدية ص14.

و غير بعيد عن مسائل التنظير لمسائل الأصوات، أخذ البغداديون بترتيب سيبويه (180) لمخارج الأصوات، وقالوا بستة عشر مخرجا"[1]"، وناقشوا رأي الأخفش(215)؛ في جعله الهاء والألف من مخرج واحد لا قبله ولا بعده"[2]"، معللين ذلك بكيفية نطق الألف متحرّكا، فهو ينقلب همزة لا هاءً، لقرب الأولى منه، وبُعد الثانية"[3]"، وهناك اجتهادات أخرى منها:

– ذكر الزمخشري (528) خمسة عشر مخرجا، وأهمل مخرج النون الخفيفة"[4]"، نسيانا، لأنه قال بستة عشر مخرجا، قبل أن يشرع في التفصيل.

– خالف ابن يعيش (643) الزمخشري وبقية الأعلام في ترتيب أصوات وسط الحلق، وقال « الحاء والعين من وسط الحلق، والحاء قبل العين، والغين والخاء من الجانب الآخر مما يقرب الفم، والغين قبل الخاء، لا على ما رتبها صاحب الكتاب »"[5]"، أي المفصل، الذي يبدو أن صاحبه سار على نهج سيبويه كما يظهر الجدول التالي"[6]":

أصوات الحلق	سيبويه	ابن جنّي	ابن الأنباري	الزمخشري	ابن يعيش	العكبري
أقصى الحلق	ء هـ ا	ء ا هـ	ء ا هـ	ء هـ ا	ء هـ ا	ء هـ ا
وسط الحلق	ع ح	ع ح	ع ح	ع ح	ح ع	ع ح
أدنى الحلق	غ خ	غ خ	غ خ	غ خ	غ خ	غ خ

1– الكتاب 573/4، سر الصناعة 48/1، أسرار العربية 288/287، والمفصل 546.

2–سر الصناعة ج 1 ص46 ، شرح الشافية :الاستراباذي ج 3 ص 172.

3– ينظر م ن ص ن.

4– المفصل ص546.

5– شرح المفصل: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش. تح أحمد السيد سيد أحمد. المكتبة التوفيقية مصر د.ط د.ت ج1 ص448.

6– الكتاب 573/4، سر الصناعة 48/1 وأسرار العربية 287، 288 والمفصل ص546 واللباب 2/ 2/ 462–464.

حول الجدول:

يظهر الجدول مخالفة ابن جنّي لسيبويه في ترتيب أصوات أقصى الحلق، رغم تأكيد أخذه برأي سيبويه « هكذا قال سيبويه »"[1]"، ويبدو أنه أخذ بالوصف المجمل لعدد الحروف، ولم ينتبه إلى ترتيبها في التفصيل، لأن لسيبويه ترتيبين"[2]"، أخذ بالإجمالي ابن جنّي، وابن الأنباري، والعكبري (616)، والآخر تفصيلي، أخذ به الزمخشري، وابن يعيش (643).

وتستحسن الإشارة إلى أن ابن جنّي أتمّ تحديد الحروف المتوسطة بين الشديدة والرخوة، فبعد أن كان سيبويه ذكر صوت العين فقط"[3]"، زاد بعده المبرد صوت (الألف، والياء، والنون، والراء، والواو)، ليصبح عددها ستة أصوات، وزاد لها ابن جني صوتي (اللام والميم)، لتصبح ثمانية أصوات، يجمعها قولهم (لم يروعنا).

سأكتفي بهذه الملاحظات، التي يتضح أن أصحابها لم يبتعدوا كثيرا عن رأي سيبويه ، وبالتالي فهي من قبيل المراجعات أو الاجتهادات في الفروع، لأن طبيعة المنهج الانتقائي قد تؤدي إلى ذلك بعد مقارنة الآراء، وقد يُكتفى بذكر الرأي الراجح دون زيادة، إذا انعدم مجال الرأي الجديد.

2 -مع نماذج التعليل:

لا يختلف اثنان في كون الظواهر الصوتية، في مجملها تهدف إلى تحقيق مبدأ الاقتصاد في الجهد بتعبير المحدثين، وإقلال الكلفة في النطق بتعبير ابن جنّي"[4]"، ولما كان المعنى غاية التصويت، استُنطق منها- أي الظواهر- كل ما من شأنه أن يحمل دلالة أو يحققها، لتخرج بذلك عملية التعليل من حركية الأعضاء،

1- سر الصناعة 46/1 ص31.

2- الكتاب 572/4.

3- م.ن 573/4.

4- ينظر الخصائص ج1 ص 57، 63، 67

وترددات الصوت بين المتكلم وسامعه، أو ما يسمى بالعلل اللسانية، إلى بواعث الدلالة وتنويعها.

أ–العلل اللسانية: سأكتفي فيها بذكر سمتي البحث، سبر الآراء ومناقشتها، والتعليل بمكونات الصوت.

1- سبر الآراء ومناقشتها:

يتألف الصوت اللغوي من صامت وصائت، واختلف العلماء في منزلة هذا من ذاك، أهو قبله، أم معه، أم بعده؟ . يقول ابن جني: « أما مذهب سيبويه فإن الحركة تحدث بعد الحرف، وقال غيره: معه، وذهب غيرهما إلى أنها تحدث قبله »"[1]"، وهذه إحدى المسائل التي خالف فيها أستاذه أبا علي (377) القائل بأن الحركة تحدث مع الحرف"[2]"، بينما ذهب ابن جنّي إلى أنها تحدث بعد الحرف.

استدل أبو علي بموقعية صوتي؛ النون الساكنة والمتحركة، فهما صوتان فمويان، إلا أن النون الخفيفة تخرج من الأنف، فلو كانت الحركة تحدث بعد الحرف، لخرجت النون المتحركة من الأنف"[3]" أيضا،لتأخر الحركة عنها،إلا أن ابن جني ورغم اعترافه بقوة هذا الاستدلال ، إلا أنه يخالفه .

ناقش ابن جني هذه الدليل، ورجّح رأي سيبويه القائل بأنها، أي الحركة، تحدث بعد الحرف، مسخرا وظيفة الصائت (الحركة) المتمثلة في فصله بين المثلين، ومنعه لإدغامهما"[4]"، دليلا على ترجيحه، واعتمد في ذلك أمثلة من الاستعمال، ك(طَلَلَ) و(قَصَصَ)، حيث منعت الحركة إدغام المتماثلين؛ اللامين، والصّادين، في المثال المذكور.

1- ينظر الخصائص 217/2. وسر الصناعة 32/1.

2- ينظر الخصائص 217/2. وسر الصناعة 32/1.

3- ينظر الخصائص 217/2. وسر الصناعة 32/1.

4- ينظر الخصائص 215/2. وسر الصناعة 29/1.

ومن نماذج الانتقاء، ذكرهم لاختلافات العلماء في عدد حروف الإبدال، يقول الرضي الاستراباذي (686): « وقولهم استنجده يوم طال، قول صاحب المفصّل، ولم يعدّ سيبويه في باب البدل الصاد والزاي، وعدّها السيرافي في آخر الباب، وعدّ معهما شين الكشكشة التي هي بدل من كاف المؤنث »"[1]" لا الزائدة بعد كاف التأنيث مثل قولهم (كرمتكش).

في النص آراء كلٍّ من سيبويه الذي جعل حروف الإبدال أحد عشر حرفا"[2]"، ورأي الزمخشري (528) القائل بجملة (استنجده يوم صال زط)"[3]"، ورأي السيرافي، وجمعُ المختلف فيه يقتضي الترجيح، وهذا ما فعله الاستراباذي فقد وصف جعل الزمخشري لصوت (السين) حرف بَدَل « بلا وجه »"[4]"، معللا ذلك بقلة إبداله.

يعتمد حصر حروف البدل على نسبة وقوع هذه الظاهرة في الحرف، فكثرة اطرادها في حرف ما، هو أساس التصنيف، لأن تحديد العلماء لحروف الإبدال لا يعني نفي وجودها في حروف أخرى ،كإبدال الياء من الميم في (يعكوكة) والأصل (معكوكة) من المِعْك، وهو كثرة المال، وإبدال الراء من اللام في (نثرة)من (نثلة) و هي الدرع، وغيرها.

ومن أمثلة الانتقاء، ذكر ابن يعيش (643) تعدد الآراء في إبدال النون من ألف التأنيث، فقد قالوا في النسب إلى صنعاء ،وبهراء: (صنعاوي ،وبهراوي)، وقالوا أيضا: (صنعاني، وبهراني)، واختلف العلماء في النون ؛ أهي من الهمزة في (صنعاء) ، أم هي بدل من الواو: (صنعاء ← صنعاوي←صنعاني).

1- شرح الشافية 136/3، وانظر شرح المفصل 332/10.

2- ينظر الكتاب 361/4 إلى 363.

3- المفصل ص505.

4- شرح الشافية 146/3.

رجّح ابن يعيش الرأي الأخير؛ وهو رأي أبي علي الفارسي ، مراعيا في تعليله مواقع نطق (النون)، و(الهمزة)، فقال: « وهذا القول أحبّ إليّ... وذلك من أجل أن النون لا تقارب الهمزة، فتبدل منها، وإنما النون تقارب الواو في المخرج، فأبدلت منها »"[1]"، وللتعليل بمواقع النطق مجاله التالي.

2_اعتبار مكونات الصوت في التعليل:

اعتبر تحقيق الاعتدال والانسجام في الأداء « الخيط السري الذي تنتظم فيه جميع العناصر الصوتية »"[2]"، بحيث تتفاعل الأصوات في تجاورها، فيقرب هذا من ذاك، إدغاما، أو إبدالا، أو إمالة، وفي كلٍّ، تراعى مكونات الصوت، المخارج والصفات، والزمن والكميات.

١_الموقع والصفة:

يراعى في الإبدال مثلا، مواقع الأصوات وصفاتها، فالنون الساكنة لخفتها، ورخاوتها، وغنّتها، لا تسبق الباء الشديدة المجهورة الشفوية، كقولهم عنبر، ولهذا تبدل ميما: (عمبر)، لتجانس هذا الصوت معهما، فالميم يشارك النون في الغنّة، و الباء في المخرج"[3]" وهو الشفة.

وللعلة أعلاه، حسّن أبو علي قراءة "الصراط""[4]" بالصاد بدلا من السين، « كراهة التصعّد بعد التسفّل »"[5]"؛ أي استعلاء الطاء واستفال السين، كما أنه ضعّف القراءة بالزاي، مراعاة لصوت الطاء"[1]".

1- شرح الملوكي ص286.

2- نظرية الأصالة والتفريع الصوتية في الآثار العربية. رفاس سميرة –رسالة دكتوراه في اللغة (مخطوط). جامعة وهران 2007-2008 ص 205.

3- شرح الملوكي ص289-290.

4- سورة الفاتحة الآية 06.

5- الحجة 141/1.

ولما كان الصائت اللغوي أحد مكوني الصوت اللغوي، حمل على الصوامت في الوصف والتعليل، فاعتبرت المخارج والصفات، ومن أمثلة ذلك، ظاهرة إمكانية إمالة الفتحة إلى الكسرة أو الضمة، وعدم جواز العكس، فقد قال فيها ابن جنّي: « إن الفتحة أول الحركات، وأدخلها في الحلق، والكسرة بعدها ،والضمة بعد الكسرة، فإذا بدأت بالفتحة، وتصعّدت صدر الفم والشفتين، اجتازت في مرورها بمخرج الياء والواو، فجاز أن يشمّها شيئا، من الكسرة أو الضمة، لتطرقها إياهما »"[2]، و مرورها بهما.

لقد رتب ابن جني الصوائت الثلاثة بحسب مواقعها في القناة الصوتية، ولما كان مسار الصوت يبدأ من الجوف إلى الشفتين، قبلت إمالة الفتحة نحو الضم أو الكسر واستحسنت ،باعتبارها نقطة البداية ،« فهي المحرك والموزّع في العملية الصوتية »"[3]، والصوت فيها حر طليق إلى أن يُعترض، فيتجه نحو الضمة أو الكسرة... ولنا عودة إلى هذه المسألة لاحقا.

1- الحجة 143/1.

2- سر الصناعة 53/1.

3- الوظائف الصوتية والدلالية للصوائت اللغوية ص53.

٢-اعتبار الزمن أو الكثافة:

للصوت اللغوي زمن يستغرقه في النطق"[1]"، فكان بذلك أحد مكوناته، وكان عنصرا فاعلا في تعليل ظواهره، فالأصوات الفرعية المستحسنة الستة «التي كان من المرتقب أن يوليها سيبويه اهتماما أكثر مما أولاها، لأنها أصوات مستحدثة جديدة تحتاج إلى عناية وتنظيم وتقنين »"[2]"، اكتفى بذكرها وعلّلها ابن جنّي، وحمل الحركات الفرعية عليها، ودعا إلى اعتبار الواو المشوبة بالياء (مذعُور)، والياء المشوبة بالواو (قُِيل، بُِيع، غُِيض)، أصواتا فرعية شأنها شأن ألف الإمالة، وهمزة بين بين، وألف التفخيم"[3]".

شكل الزمن وسيلة التعليل للأصوات الفرعية؛ فالشين التي كالجيم « يقلّ تفشّيها واستطالتها وتتراجع قليلا متصعّدة نحو الجيم »"[4]"، والصاد التي كالزاي « يقلّ همسها قليلا،ويحدث فيها ضرب من الجهر لمضارعتها الزاي »"[5]"، والمضارعة تشبّهٌ ومقاربةٌ، تحدث بعد التقليل من زمن النطق وكميته، والتقليل يحدث في الصفات (الهمس، والتفشي في نموذج الدراسة)، لأنها عنصر تحديد وجود الصوت.

يلتقي التعليل بمكونات الصوت، مع الكثير من آراء اللسانيين في العصر الحديث، فتروبسكوي، من لغويي براغ، يقول بمصطلح المحتوى الفونيمي (Contenu phonémique) والذي يعني به « كل الخصائص المميزة فونولوجياً للفونيم... التي تعدّ مشتركة بين تنوعات الفونيم [الوفون]، والتي تميز الفونيم عن

1- ينظر هندسة المستويات اللسانية ص30-31.

2- الحروف العربية وتبدلاتها الصوتية في كتاب سيبويه –خلفيات وامتداد. د/مكي درار –اتحاد الكتاب العرب دمشق د ط 2007 ص114.

3- سر الصناعة 50/1.

4- م.ن ص.ن.

5- م.ن ص.ن.

غيره من الفونيمات داخل اللغة المعينة »"[1]"، مما يجعل دراسة أي صوت أكثر علمية، وأسهل في عملية التعليم، وعلاج أمراض النطق.

إلا أن هذا، لا يمنع من القول بتميز الدرس العربي بعامة، و دراسة البغداديين بخاصة، في تحديد السمات المميزة للصوت، عن تلك الدراسات التي اعتمدت صرامة القوالب التصنيفية، فتروبسكوي، السالف ذكره، انطلق من« التصنيف الفيزيولوجي المبني على المخارج، و الصفات التابعة لها »"[2]"، كالجهر والهمس، والشدة و الرخاوة.

أما جاكبسون فاتسمت دراسته للأصوات بكونها« إصغائية أساسا، لا نطقية»"[3]"؛ إذ أصبح لتحديد المخارج دور ثانوي، واهتم بدلا منه، بالصفات المميزة(الفارقة) ،التي اعتبرها منطلق الدرس ؛فتحدث عنها في ثنائيات متقابلة (الحادة /الثقيلة)، و(الكثيفة/المنتشرة)،و(المتوترة/المرتخية) "[4]"، وسبب ذلك ،أن تقابل المخارج لا يفيد شيئا في دراسة الجانب الوظيفي للصوت؛ كتحديد مكونات الجمل، و تغير معانيها.

و بالعودة إلى البغداديين، نرى أخذهم بكل مكونات الصوت، كما يتجلى في تعليل ابن جني للأصوات الفرعية؛حيث الجهر والهمس، وهي أصوات أساسية، بجانب صفة التفشي ،وهي صفة فارقة، و لم يقف الأمر عند الوصف البنيوي للأصوات، بل تعدى ذاك، إلى استنطاق دلالات الصوت و كمياته، إضافة إلى تأكيد قيمة تنويعاته في تحديد بيئة الاستعمال.

ب –علل غير لسانية:

1– دراسة الصوت اللغوي ص264.

2– الصوتيات والفنولوجيا:مصطفى حركات– المكتبة العصرية–لبنان،ط1 1998 ص 75،130.

3– مدخل للصواتة التوليدية:إدريس السغروشني–دار توبقال–المغرب،ط1–1987 ص 28.

4– ينظر مدخل للصواتة التوليدي 29 ، و الصوتيات والفنولوجيا: ص 78 .

١-دلالة الصوت:

لم يقف البغداديون عند حدود الصوت اللغوي، وآليات نطقه، بل استنطقوا مكامن الدلالة فيه، والدلالة أنواع، يهمّنا منها الدلالة اللفظية ،والدلالة الصناعية (الوظيفية)، فظاهرة الإدغام في قوله تعالى: « فإذا هي تّلقف...»"[1]"، بإدغام التاء « يدل [عند ابن جني] على شدّة اتصال المبتدأ بخبره، حتى صارا معا ههنا كالجزء الواحد »"[2]"، تماما كما توحدت التاءان.

أما الدلالة اللفظية للصوت، فحديث ابن جنّي عنها شافٍ كافٍ، إذ أفرد لها أبوابا كاملة في خصائصه منها "تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني"[3]"، و "أمساس الألفاظ أشباه المعاني"[4]"، حيث أظهر مدى ارتباط الصوت بالدلالة، فالخضم لأكل الرطب، والقضم لأكل اليابس، ووسيلة التمييز بينهما هي الصوت، فهمس الخاء ورخاوته تناسب طبيعة المأكول، وتميزه عن اليابس الذي ناسبه صوت القاف بجهره وشدّته"[5]".

ولولا الإطالة لوقفنا على الكثير من مظاهر ذلك، ورغم ذلك يجب الإلماع إلى أن تنبّه ابن جنّي لقيمة الدلالة في الصوت، جعل لدراسة الملامح التمييزية للأصوات، حركية جمالية، تسمو بها عن سكونية الوصف، والتصنيف في مجموعات جامدة، إلى يفاع التذوق الجمالي ؛حيث تتفاعل الأصوات فيما بينها، كما تسبح المعاني في ذهن صاحبها.

1- الأعراف 517.

2- الخصائص 96/1.

3- م.ن 95/2.

4- م.ن 100/2.

5- م.ن ص.ن.

وهناك وسائل تعليل أخرى، كالتعليل باللغات، فظاهرة مَطل ضمير الغائب،وإثبات (الواو) في :(أخيلهو)، و(أعينهو)، و(تحوسو)، أوتسكينه في: (لهْ)، و(عيونَهْ)، علتها تنوع لغات (لهجات) العرب"[1]"، وبالتالي تضحى الظاهرة الصوتية وسيلة لتحديد البيئة المكانية للغة، وهذا من انشغالات علم الاجتماع اللغوي، ويعتبر السماع هو وسيلة التمييز بين اللغة (اللهجة) وبين الصنعة، وإلى ذلك أشار ابن جنّي"[2]"، حين عرض أمثلة مشابهة لما ذُكر أعلاه، وعدّها من قبيل الصنعة.

II_المبحث الثاني: المستوى الإفرادي:

أ- مع التنظير:

يعرف هذا المستوى بعلم الصرف أو التصريف، موضوعه دراسة ذوات الكلم وأنفسها وما يطرأ عليها من تغيير"[3]"، أشار إلى قيمته ابن جنّي فقال: إنه « يحتاج إليه جميع أهل العربية أتمّ حاجة، وبهم إليه أشدّ فاقة »"[4]"، ولهذا افتُرض أن يكون تعلّمه أسبق من تعلم النحو، إلا أنّه « لما كان عويصا صعبا بدئ قبله بمعرفة النحو، ثم جيء به بعد »"[5]"، فكان النحو ممهّدا له وموطّئا للدخول فيه.

تعبر هذه النصوص على اتجاه علمي سائد يرى الصرف جزءاً من النحو، ومن أعلامه أبو علي الفارسي(377) الذي قسّم النحو إلى قسمين؛ « أحدهما

1- ينظر الخصائص 315/1.

2- م ن 316/1.

3- ينظر شرح الملوكي ص18.

4- المنصف شرح التصريف. أبو الفتوح عثمان ابن حني. تح: محمد عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية لبنان ط1 1999 ص31.

5- م.ن ص37.

تغيير يلحق أواخر الكلم، والآخر تغيير يلحق ذوات الكلم وأنفسها »"[1]"، وهو الصرف.

وبغضّ النظر عن محتويات كل قسم، اعتبر ابن جنّي صعوبة هذا العلم هي سبب تأخيره، وفسّر بعض المحدثين لفظ الصعوبة بكون «... قواعد الصرف محدودة، مقصودة، ثابتة مستقرة، تقتصر على بنية الكلمة، فهي أقرب إلى الضبط »"[2]"، إضافة إلى صعوبة اكتشاف الخطأ في بنية الكلمة إلا بعد الرجوع إلى المعاجم العربية، وفي هذا من الجهد ما لا يخفى.

إن انضباط القواعد واستقرارها هو سبب اعتماد هذا العلم على القياس، كما أن صعوبة اكتشاف الخطأ إلاّ بالعودة إلى المعاجم يفسّر ضرورة الإلمام بالجزء المسموع من اللغة، وهذا لا يبتعد كثيرا عن رأي ابن جنّي في اعتماد علم الصرف عليهما، « قد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس،... ومنها ما لا يؤخذ إلاّ بالسماع، ولا يلتفت فيه إلى القياس »"[3]"،لأن السماع أقوى الأدلة.

وتجب الإشارة إلى أن ابن جنّي لما ذكر صعوبة علم الصرف، لم يترك هذا الحكم دون تعليل كما ذهبت إلى القول نادية النجار: « وبالرغم من عدم تبرير هذه الصعوبة من ابن جنّي »"[4]"، بل بيّن ذلك، وعلّله بانشغال أهل هذه اللغة بالسماع عن القياس"[5]"، لأنهم أمة رواية، وهو تعليل مستمَّد من فهم طبيعة المجتمع المجتمع المدروس، و عقليته .

1- التكملة: أبو الحسن بن أحمد الفارسي. تح: حسن شادلي فرهود. ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر د ط 1984 ص03.

2- اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين. :نادية رمضان النجار. دار الوفاء. مصر ص101.

3-المنصف ص31-32.

4- اللغة وأنظمتها ص100.

5- ينظر المصنف ص32.

ب- نماذج من التعليل:

سأركز فيه على خاصيتين اثنتين، هما التعليل بالأصوات، وسبر الآراء ومناقشتها، وهما خاصيتان بارزتان متناسبتان وطبيعة وجود هذه المدرسة.

1-التعليل بالأصوات:

من خصائص التعليل عند أعلام هذه المدرسة العناية بالأصوات في دراسة الصيغ الإفرادية، والخفة والتجانس مظهر من مظاهر ذلك، فاعتبار مكونات (هويت السمانا) حروف زيادة دون غيرها، علته « خفّتها وقلّة الكلفة عند النطق بها »"[1]"، مما يجنّب الصيغ الأصول آفة الثقل.

ولما كانت حروف المد واللّين هي أصل الزيادة، وظّف هؤلاء الدارسون القياس في تعليل زيادة غير هذه الحروف، على أن تكون العلة الجامعة بينها وبين أصوات المد واللين، المخرج أو إحدى الصفات؛ فهمس التاء والسّين قرّبهما من صفة لين حروف المد واللين، وقرب الهاء من الألف، وقرب الميم من الواو مخرجاً، برّر زيادتهما، كما أن غنة النون تشفع لقربها من حروف المد واللين"[2]".

لقد شكّلت العلل الصوتية أساس التعليل لتنويعات الصيغ الحديثة في الماضي والمضارع، فصيغة فَعَل (بفتح العين) يكون مضارعها بضم العين أو كسرها (خرج يخرُج، ضرب يضرِب)، ما لم تكن عينُه أو لامُه حرف حلق، فيمتنع آنئذ التنويع، ويأتي المضارع مفتوح العين كماضيه، قال الاستراباذي:

1- شرح الملوكي ص101.

2- ينظر شرح الملوكي ص102-104.

« ووجدوا في حرف الحلق معنىً مقتضيا لفتح عين مضارع الماضي المفتوح عينُه... وغلب على ظنهم أنها علة له »"[1]"، لكن ما حقيقة هذا المعنى؟

إنه علاقة الصامت بالصائت، يقول الاستراباذي: « ثم إن حروف الحلق سافلة في الحلق يتعسّر النطق بها، فأرادوا أن يكون قبلها إن كانت لاماً، الفتحة، التي هي جزء الألف، التي هي أخف الحروف، فتعدل خفتها ثقلها »"[2]"، أي تناسب خفة الفتحة ثقل حروف الحلق ،ولعلة المناسبة مقام في الفصل التالي.

إن تعليل مثل هذه الفروع المورفولوجية بالعودة على قواعد الأصوات، تدعمه الدراسات الحديثة؛ إذ « لا يوجد لهذه الظاهرة حلّ إلاّ بتوظيف القوانين الصوتية،فهي وحدها كفيلة بتحليل هذه التشكيلات، وإزالة الإشكالات...»"[3]"، وهذا أمر حتمي، فالدرس اللغوي العربي انطلق من التركيب إلى مكوناته الإفرادية، ومن هذا إلى المكونات الصغرى وهي الأصوات، التي كانت العناية بها متأخرة مقارنة بسابقاتها.

لم يقف التعليل بالأصوات عند قيمة الصامت والصائت في تنويع الصيغ الحدثية، بل كان أيضا مُحدَّدًا بنسب ورود الصيغ على أصل القواعد، فكلما كان الصوت أدخل في الحلق، كلما كثُر خروجه عن أصل القسمة، ولهذا يكثر تماثل المضارع والماضي المفتوح العين، الذي عينه أو لامه همزة أو هاء، بينما يقلّ ذلك كلما استعملنا أصوات الحلق القريبة من الفم « والأصل في العين والحاء والغين

1- شرح الشافية 58/1.

2- شرح الشافية 58/1. وانظر شرح المفصل 449/7 وشرح الملوكي 40.

3- التحولات المورفولوجية والتركيبية في ضوء الدراسات الصوتية: بسناسي سعاد. رسالة دكتوراه في اللغة (مخطوط) جامعة وهران السانية 2005-2006 ص64.

والخاء أحسن من الفتح، لأنّها أشدّ ارتفاعاً إلى الفم »"[1]"، مما يقربها إلى الكسرة أو الضمة، فتتقبل التنويع مثل رجع يرجِع، ونطح ينطِح، وفرغ يفرُغ.

إن الأنموذج المقدم للدراسة، ينفي عن القدامى، ما نسب إليهم « بأنهم لم يحاولوا الربط بين مستويات الدرس اللغوي... على وجه ينبئ بتكامل هذه المستويات ووحدتها، فقد غاب عنهم الربط الوثيق بين علم الأصوات من جهة، وعلم الصرف من جهة أخرى »"[2]"، وبدحض هذا الرأي، يمكن القول إن دراسة القدامى، والبغداديين بخاصة، كانت تحتاج إلى من يكمل البناء.

إن الدرس اللغوي بدأ بالملاحظة والتصنيف، وضبط القواعد الجزئية، ثم نما وتطور فاكتمل بالتنظير والتعليل في عهد ابن جنّي ومن عاصره، ثم توقف ليُكتفى بالجمع أو المراجعات، وهذا يؤكد أصالة هذا الدرس، لكنّ وقوفه ذاك، أبقى وأطال ما استبهم على القدامى حتى جاء العصر الحديث.

وبرأيي، إن ما ذكره ابن يعيش في مدى تأثير مواقع نطق أصوات الحلق في تنويع صيغ المضارع أو تماثلها، كما بيّنت آنفا، شكّل مرحلة تمهيدية لاجتهادات مكي درار، الذي أكمل التعليل بالغوص في أسرار تفاعل الصوامت والصوائت، فميز بين غاية الخفة ومبدأ الانسجام.

وخلاصة تعليلاته، أن تماثل المضارع والماضي المفتوح العين، علّته تحقيق الخفة، أما إذا وقع التنويع، فأصوات وسط الحلق (ع ح) تنسجم والكسرة، لاشتراكهما في صفة الترقيق، ولهذا ينعدم احتمال الرفع، في مثل (رجع يرجِع).

1- شرح المفصل 449/7 وشرح الملوكي 40-41.

2- اللغة وأنظمتها ص100. نقلا عن التفكير اللغوي بين القديم والحديث لكمال بشر ص150-151.

أما أصوات أدنى الحلق، فتتناسق وحركة الضمة، لاشتراكهم في خاصية الاستعلاء، وينعدم احتمال الكسر، في مثل (نفخ ينفُخ، بزغ يبزُغ) "[1]".

ومن إشكالات الصيغ المورفولوجية التي وظّف فيها البغداديون قوانين الأصوات لحلّها، تعليل ابن جنّي لموقف الخليل(175) حين رفض صيغة (ارفنعا) المحمولة على (اقعنسسا)، إذ قال: « إنما أنكر ذلك، لأنه بناه ممّا لامه حرف حلقيّ، والعرب لم تبن هذا المثال مما لامه أحد حروف الحلق، إنما هو مما لامه حرف فمويّ، نحو اقعنسس واسحنكك، واكلندد، واعفنجج"[2]"، إدراكا منه لمبدأ الاقتصاد في الجهد.

2-سبر الآراء ومناقشتها:

هو ثاني سمة في منهج التعليل، لأن مدرسة بغداد مدرسة انتقاء، حيث وبحكم تأخرها، توافرت لدى أعلامها ثروة من الآراء والاجتهادات المختلفة، مكّنتهم من التنظير لمناهج البحث وتدقيقها، بظهور علم أصول النحو عند ابن جنّي، وانضباطه عند ابن الأنباري (577)، وهذا ابن يعيش يتحدث عن منهج ابن جنّي في تحديد مواضع زيادة الألف والياء والواو بأنه « أتى فيه [ضابط الزيادة] على طائفة كثيرة من اللغة، في أقرب مدة، وأوجز عبارة »"[3]"، ولقد أشرت من قبل إلى قيمة الاقصاد في قواعد التفسير.

لعل من أهم ضوابط دراسة الصيغ الصرفية عنصر المعنى، الذي لأجله يُستغنى عن الحروف الأصول، ويُحتفظ بالزائد، يقول ابن جنّي: « إذا كان الزائد ذا معنىً، فلا نظر في استبقائه، وحذف الأصل لمكانه »"[4]"؛ ففي صيغ (قاضٍ)،

1- ينظر المجمل في المباحث الصوتية ص124 هندسة المستويات الصوتية ص72.

2- ينظر الخصائص 307/1.

3- شرح الملوكي ص122.

4- الخصائص 327/2.

و(معطٍ) حذفت لام الاسم (الياء) لأجل التنوين، علامة الصرف، وفي الفعل المثال مثل (وعد، وزن)، تحذف الفاء في المضارع لأجل حرف المضارعة الزائد، للفرق بين زمن الماضي والمضارع.

ولما كانت الألف زائدة للتثنية في (ذان) وما شابهها، رجّح ابن جنّي بقاء هذه الألف وحذف الألف الأولى، التي قال الكوفيون ببقائها"[1]".وللضابط ذاته، رجّح قول الأخفش (215) ببقاء الواو المزيدة في اسم المفعول، المشتق من الأجوف، وذهاب عين الفعل المعتلة"[2]"، كما في (مقول)، و(مبيع) و(مصوغ)، و(مخيط)، بينما يرى الخليل وسيبويه « أن الحرف المحذوف هو واو مفعول الزائدة »"[3]"؛ تجنبا للإخلال بالمعنى اللفظي، وهو المقياس الذي أخذ به العكبري في ترجيحه بين الرأيين"[4]".

ولما كان ابن جنّي شخصية تعليلية، نظّر لمثل هذا التوجه فميّز بين أنواع الدلالات، اللفظية، والصناعية، والمعنوية"[5]"، وجعل الدلالة الصناعية في القوة بعد الدلالة اللفظية، مؤخّرا بذلك الدلالة المعنوية لتعلّقها بلوازم الصيغة، بينما الدلالة الصناعية متضمنة في الصيغة، فاسم الفاعل (قائم) يدل لفظه على حدث القيام، وصيغته تدل على أنه صاحب الفعل، والفعل (قطّع) لفظه يدل على حدث التقطيع، وصيغته تحمل زمن الماضي ودلالة التكثير.

1- علل التثنية: أبو الفتح عثمان ابن جني. تح: صبيح التميمي. دار الهدى الجزائر ط2 1991 ص73.

2- الخصائص 327/2.

3- المقتضب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين: أبو الفتح عثمان ابن جني. تح: مازن المبارك. دار ابن كثير سوريا ط1 1988 ص18. وشرح الملوكي 351-352

4- اللباب 360/2.

5- ينظر الخصائص ج3 ص69-70، والاقتراح ص18.

وبهذا الرأي يمكن فهم علّة توجّه ابن جنّي، ومن تابعه للأخذ بدلالة المبني، فهي تضيف لدلالة اللفظ أو المعنى الوضعي، دلالة نوعية جديدة، إضافة إلى تحديدها لصنف الكلمة؛ اسم فاعل، واسم مفعول، فعل مجرد أو مزيد، وللخاصية الأخيرة اشتُرط ثبات أماكن الزيادة، وبقاء الزائد وزوال الأصل، إن صعُب الجمع بينهما، فالألف الزائدة في اسم الفاعل ثابتة بعد فاء الفعل، وكسرة ثالثه كذلك، لتمكّن من تحديد الصيغ أو توليدها،والتنبؤ بها.

وقد يكون جمع الآراء دون ترجيح، ويقتصر التعليل فيه على تحديد سبب الخلاف، كما يتجلى في دراسة ابن جني لصيغة (أبابيل)"[1]"؛ إذ ينقل آراء العلماء دون مفاضلة بينها، فيذكر قولهم"[2]":(إبّالة)، وقولهم بـ(إبّيل، وأبّوْل) "[3]"، ويعيد رأي الفرّاء (207) والأخفش (215) بأن صيغة أبابيل جمع لا واحد له"[4]".

أمّا سبب التعدد، فقد رأى ابن جني أن « الخلاف بين العلماء في آحاد الجموع سائر عنهم مطّرد في مذاهبهم... وعلّة وقوعه بينهم، أن مثال جمع التّكسير تفقد فيه صيغة الواحد، فيحتمل الأمرين والثلاثة »"[5]"، بينما جمع التصحيح يسلم مفرده من التغيير. وبهذا يصبح التعليل غير مقتصر على دراسة الصيغ، بل عليها، وعلى كيفية الوصول إليها.

1- ينظر سر الصناعة ج2 ص611.

2- رأي أبي جعفر الرؤاسي –معاني القرآن: الفرّاء ج3 ص181.

3- معاني القرآن: الأخفش ج1 ص296.

4- ينظر معاني القرآن: الفرّاء ج3 ص181. ينظر معاني القرآن: الأخفش ج1 ص296

5- سر الصناعة ج2 ص611.

III_المبحث الثالث: المستوى التركيبي:

هو المستوى الثاني الذي عُني فيه النحاة بشرط الإفادة، التي تتحقق بضمّ كلمتين أو أكثر، وعملية الضمّ أو التركيب تتفاعل فيها عوامل كثيرة، تتراوح ما بين الدلالة العامة للجملة، والمعاني الخاصة لمكوناتها، وبين مقتضيات التّعليق، وضرورات التّرابط، والتّوافق، والتّماسك بين الصيغ، كما بيّنه تمام حسان"[1]"، وأجمله من قبلُ عبد القاهر الجرجاني في نظرية النظم.

1-مع التنظير:

تحدّث الزجّاجي (337) عن أنواع العلل، وجعل أنواعها ثلاثة؛ تعليمية، وقياسية، وجدلية نظرية، « فمن النوع الأول قولنا: إن زيدًا قائمٌ، إن قيل: بِمَ نصبتُم زيداً؟ قلنا: بإنّ، لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر، لأنّا كذلك عُلّمناه، ونعلّمُه »"[2]"، ومما يستفاد من النص ما يلي:

١-ُتعتبر القاعدة النحوية الأداة الأساس في عملية التعليل، لارتباطها بالنص، أو مدونة الدراسة، ولهذا سمّاها ابن مضاء بالعلل الأولى"[3]"، واعتبرها المحدثون « القانون المفسّر لظاهرة نطقية مطّردة عند العرب »"[4]"، فهي نتيجة الوصف والاستقراء.

٢-إن عبارة "هكذا عُلّمناه وهكذا نعلّمه" تحدد غاية هذا النوع من العلل، وهو التعليم، فهو منطلق الدراسة النحوية عند العرب وهدفها، فالنحو باعتباره علم مقاييس الغربية مرامه « أن يتكلم غير العربي الفصيح، كما يتكلم

1- ينظر اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان. دار الثقافة د.م 2001 ص36 و 178.

2- الإيضاح في علل النحو ص64.

3- ينظر الرد على النحاة ص131.

4- الأسس المنهجية 366-347.

العربي الفصيح »"[1]"، لأنّه نظر عقلي وُضِع بعد سماع الشيء واطّراده في الاستعمال، فاكتسب بهذا بعده التعليمي"[2]".

٣-تمثل فكرة العمل أساس تعليل ظواهر التركيب، والقول بها ليس بدعا اصطنعه أعلام هذه المدرسة، بل اقتداء لمن سلف من نحاة العربية. وهذا لا يعني انتفاء وجود معالم التميّز، بل يعني الاقتداء بالمنهج النظري العام في التعامل مع المنقول، أما التفرّد في القول والتجديد في الرأي فكثير، سنقف على نماذج منه.

نماذج من التفرد بالرأي:

أ-مع ابن جنّي:

اشتهر ابن جنّي برؤيته في كون المتكلم هو العامل الحقيقي في اللغة « فأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع، والنصب، والجر، والجزم، إنّما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره »"[3]"، وهو الرأي الذي اعتمده ابن مضاء القرطبي في رفضه فكرة العامل"[4]"، وهذا بدوره كان سند كثير من المحدثين في دعوتهم للتخلي عن فكرة العمل النحوي"[5]".

1- المسائل المشكلة: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي. تح: يحي مراد. دار الكتب العلمية لبنان ط1 2003 ص113. والخصائص 1ص45.

2- ينظر القاعدة النحوية –تحليل ونقد ص38. والأسس المنهجية ص347. ونظرية التعليل ص51.

3- ينظر الخصائص ج 1ص111.

4- ينظر الرد على النحاة ص77.

5-ينظر الباب الأول الفصل الثالث ص116 .

أصّل ابن مضاء لرأي ابن جنّي؛ فأرجعه للقول بالاعتزال، وتابعه في ذلك كثير من الدارسين"[1]"، ورغم ثبوت اعتزال ابن جنّي، إلا أن رأيه يحتمل بُعدًا أوسع من المذهبية، خاصة إذا رُبط هذا القول بمكونات المنظومة المعرفية التي شكّلت ملامح المنهج الذي سار عليه هذا الرجل في التعامل مع ظواهر اللغة.

ويتأكد هذا التوجه أكثر حين نعلم أن ابن جنّي لم يكن القائل الأول بكون المتكلم العامل الحقيقي في اللغة، بل سُبق بأبي القاسم الزّجاجي، الذي عالج هذه الفكرة؛ إذ و بعد افتراضه لوجود سائل معترض « وقد علمتُم [أصحاب سيبويه] أنها كلها أفعال المتكلم لأنها كلام ونطق، والكلام يفعله المتكلم ويوجده بعد أن لم يكن... ،[يقول الزجاجي مجيبا]: إن هذه الأشياء، وإن كانت كما ذكرتُم أفعالا للمتكلمين الناطقين بها...» "[2]"، فهي (أقسام الكلام) متنوعة الإعراب في الكلام.

ما يعنينا من النص، ليس أقسام الكلم، بل وجود القول بالمتكلم عاملا في اللغة، ولم نعلم أحداً نسب الزجاجي للمعتزلة، وهذا دليل على أن فكرة المتكلم، هي فكرة انشغل بها المدافعون عن النحو، فهذا الزجاجي يبيّن قيمة التقسيم النحوي لأقسام الكلم، وابن جنّي يبيّن طبيعة العمل النحوي.

ومنه يتأكد أن القول بالمتكلم عاملاً، ليس من بواعث الاعتزال فقط، بل أعمق من ذلك، لا سيما وابن جنّي يقرّ بالعوامل اللفظية والمعنوية « إنّما قال النحويون، عامل لفظي، وعامل معنوي، ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه... وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به... وإنما قالوا

1- ينظر ابن جني النحوي: فاضل صالح السامرائي. دار عمار الأردن ط1 2006 ص197. وأصول النحو العربي ص 214.

2- الإيضاح في علل النحو ص43.

لفظي ومعنوي، لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ »"[1]"، فالابتداء معنىً رفع به المبتدأ، وحروف الجر والنواسخ ألفاظ تؤثر في ما ضامّها.

إن إقرار ابن جنّي بالمتكلّم عاملا، لا يعني إنكاره لفكرة العامل النحوي إذاً، بل كان يقصد « أن العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية»"[2]"، لأنّها أصوات، والصوت لا ينسب إليه فعل، وبهذا يصبح العمل لمنتج الأصوات، مادامت الألفاظ خادمة للمعاني"[3]"، التي هي ملك لحاملها (المتكلم). ولعل هذا ما جعله يُعيد النظر في كثير مما حُكم عليه بالشذوذ، انطلاقا من أغراض المتكلم، وظروف كلامه، كما سنرى في فصل لاحق.

ويتأكد هذا التوجه الفكري في العصر الحديث، بالدعوة للعناية بالمتكلم في دراسة اللغة « إن العنصر الإنساني هو مركز الدرس النحوي، فإذا كان المتكلم فاعلا للكلام ومنتجا له، فمن الضروري أن يُدرس الكلام من خلال علاقة التلاسن القائمة بين المتكلمين... »"[4]"، لأن قواعد التركيب وقوانينه تعود في مجملها إلى إرادة مستعمليها.

ثم إن القول بالمتكلم العامل الفعلي في اللغة، غير مجانب للصواب، فالعوامل النحوية آليات تأويل ودرس أبدعها النحاة، وليست من الواقع اللغوي في شيء كما يقول نهاد الموسى"[5]"، ولأجل هذا أشار ابن جنّي، من قبلُ، حين بيّن

1- الخصائص 111/1.

2- م.ن 1ص110.

3- ينظر الخصائص 1 ص190.

4- استراتيجية التأويل الدلالي عند المعتزلة –هيثم سرحان –دار الحوار سوريا ط1 2003 ص167.

5- استراتيجية التأويل ص176. نقلا عن ظاهرة الإعراب في اللهجات العربية القديمة ص 71.

اختلاف العلماء في الاعتلال لما اتفقت عليه العرب"[1]" في الاستعمال، فالمبتدأ مرفوع، لكن علماء البلدين اختلفوا في رافعه، وكلّ تمسك بعلّته، وغير هذا المثال كثير.

لم تكن إشارة ابن جنّي للمتكلم من قبيل التنظير لا غير، كما قال محمد عيد: « رأي ابن جنّي اجتهاد عارض، لم يضعه في موضع التطبيق »"[2]"، بل طبّقه حين كان يعلل ما يقع في التركيب من إشكالات توحي بخروجه عن السنن المعهودة، وهذا ما جعل فكرة المتكلم تشترك ومفهوم الحدس اللغوي (Intuition) عند التوليديين في كثير من السمات.

وبعودة ابن جنّي إلى أغراض المتكلم، بيّن اطراد كثير من مظاهر الشذوذ كما سنرى لاحقا، والرجوع إلى المتكلم/المستمع المثالي «...يمكّن من تجاوز محدودية المتون المعتمدة في التحليل اللساني البنيوي، كما يساعد على كشف الغموض الوارد في التراكيب... »"[3]"، لأنه وببساطة، هو منتج التركيب، وصاحب القدرة على إنجازه.

2-مع خصائص التعليل:

سلف وأن ذكرت أن القاعدة هي أساس تعليل الظواهر وأن العامل يشكل عند البغداديين أهم وسيلة في الدرس، ولا أرى حاجة لتعداد أمثلة ذلك، فهي كثيرة، لكنّي سأقف على بعض مواطن التميّز.

ينقسم العامل في عرف الدراسة النحوية إلى عامل لفظي، وآخر معنوي، لكن ابن جني يجمع بينهما، كما في تحليله لقول الله تعالى: « وهو الحق مصدّقا لما

1- ينظر الخصائص 156/1 و103/1.

2- أصول النحو العربي ص214.

3- اللسانيات التوليدية ص298.

معهم »"[1]"، حيث قال بأن « الحال ههنا من الحقّ، والعامل فيه (هو) وحده، أو (هو) والابتداء الرافع له »"[2]"، بينما يراه غيره، كالعكبري مثلا، أن عامل الحال في هذه الآية هو معنى الفعل، والتقدير وهو الثابت مصدّقا"[3]".

وفي حديثه عن عامل رفع الخبر، أجاز تقديم الخبر على المبتدأ بعلة « أن رافعه ليس المبتدأ وحده، إنّما الرافع له المبتدأ، والابتداء جميعا »"[4]".وبهذا تمكّن من أمرين، الأول منهما عدم الخروج عن الأصول الفكرية العامة التي بني عليها النحو؛ والتي تقضي بعدم جواز تقديم المرفوع على رافعه، والفاعل أصل في الإسناد، والمبتدأ محمول عليه، ولهذا ردّ قول أبي الحسن الأخفش (215) بأن المبتدأ وحده هو رافع الخبر"[5]".

وثاني الأمرين، وهو في الحقيقة تطبيق للأول وتابع له، إعادة النظر في شواهد حُكم عليها بالشذوذ كقول الشاعر"[6]":

ألا يا نخلة من ذات عِرْق عليك ورحمةُ الله السلام.

حيث عُطف المعطوف المقدم (رحمةُ)، على متبوعه المعطوف عليه (السلام)، للضرورة كما يقول النحاة"[7]"، والمعطوف لا يتقدم على المعطوف عليه،

1- سورة البقرة الآية 91.

2- الخصائص 2ص15.

3- اللباب ج1ص288. والتبيان في إعراب القرآن. أبو البقاء العكبري تح: سعد كريم الفقي. دار اليقين د.م ط1 2001 ج1 ص76.

4- الخصائص 262/2.

5-معاني القرآن:أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط،تح هدى محمود قراعة،مكتبة الخانجي،مصر ط1 .1990 ج 1 ص 09.

6 -شعر الأحوص الأنصاري _جمعه عادل سليمان _مكتبة الخانجي- مصر_ط2_1990ص293.

7- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدين بن هشام الأنصاري. تح: محمد محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية. لبنان د.ط 1996 ج2 ص412.

بينما، ابن جنّي يرى اطّراد البيت، إذ لا تقديم فيه ولا تأخير، من قبل العطف، وذلك بالتعليل التالي:

أ–السلام مبتدأ تقدم عليه الخبر (عليك).

ب–الخبر (عليك): تقدم على المبتدأ لا على الابتداء، لأن كليهما يعمل فيه.

ج–يحتمل الخبر (شبه الجملة) ضميراً يعود على المبتدأ المؤخر:(السلام).

د–(ورحمة الله): معطوف على ضمير المبتدأ.

النتيجة: « لا تقديم ولا تأخير من قِبل العطف »"[1]".

في المثالين المذكورين اتّضح أن ابن جنّي يجمع بين نوعي العامل اللفظي، والمعنوي، وهذا ما حذا بفاضل السامرائي اعتبار ذلك نوعاً جديداً من العوامل سماه العوامل اللفظية المعنوية"[2]"، يمكن جعلها وسطاً بين النوعين المشهورين.

ب–ابن الأنباري:

وغير بعيد عن هذا النوع من العوامل، يُبدع ابن الأنباري في القول بالعوامل الوسيطة، ففي رافع الخبر يقول « والتحقيق فيه عندي أن يقال: إن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ، لأنه لا ينفكّ عنه، ورتبته ألاّ يقع إلا بعده »"[3]"، وبهذا أصلح هو الآخر ثلمة في قواعد التوجيه العامة، إذ القول بعمل المبتدأ يخالف قاعدة أن الأسماء لا تعمل.

ومن نماذج التعليل بالعوامل الوسيطة، رأيه في عامل جزم فعل جواب الشرط، فالكوفيون يقولون بجزمه على الجوار، والبصريون تراوحت آراؤهم بين

1– ينظر الخصائص 263/2.

2– ينظر ابن جنّي النحوي: فاضل صالح السامرائي ص176–197.

3– الاتصاف 39/1. وأسرار العربية 77.

حرف الشرط أو فعله"[1]"، بينما الأنباري يتوسط المذهبين فيقول: « والتحقيق فيه عندي أن يقال: إن "إنْ" هو العامل في جواب الشرط بواسطة فعل الشرط، لأنه لا ينفكّ عنه، فحرف الشرط يعمل في جواب الشرط لا به »"[2]".

إن قول ابن الأنباري بالعوامل الوسيطة سببه في رأيي؛ أنه أخذ بقواعد التوجيه العامة التي بُني عليها الفكر النحوي، فالأدوات أضعف أقسام الكلم، والجوازم منها لا تقدر على جزم فعلين اثنين، وبهذا يرد قول من ذهب إلى أنّ حرف الشرط هو الجازم، أما الأفعال فعملها في الأسماء لا في الأفعال مثلها، وبهذا لم يبق إلا القول بالوساطة.

ومما ذكر على سبيل التمثيل، يمكن القول أن اجتهادات ابن جنّي، وابن الأنباري، وقولهم بمثل هذا النوع من العوامل، قد مكّنهم من التخلّص مما يحتمل فيه وقوع التناقض بين ظواهر الأبواب، والأسس النظرية للدّراسة، أو ما يسمّى بقواعد التوجيه التي سيكون لها كلام في الفصل التالي.

قيمة التعليل بالعامل:

إن القول بالعامل وسيلة درس وتعليل، أثبت صلاحيته العلمية؛ إذ صنّف ظواهر اللّغة وقواعدها في مجموعات، بُني كلٌّ منها على مبدأ الأصل والفرع، فالعمل للأفعال، والإعراب للأسماء (معمولات)، ممّا جعل عبد الرحمن الحاج صالح يؤكد الخاصية العلمية المنطقية للنحو العربي"[3]".

1- الانصاف 493/2.

2- الانصاف 497/2. وأسرار العربية 77.

3- ينظر بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ص334-335.

وبفضل النظام الداخلي لهذا الدرس، ومناسبة فكرة العامل كوسيلة دراسة لطبيعة اللغة، ثبتت هذه الفكرة في وجه الانتقادات، فمشروع تمام حسان مثلا، والقائل « بقرائن التعليق وتضافر القرائن »"[1]"، لم يُزِل مكانته، بل قواها بعد أن بيّنت الدراسات أن ذاك المشروع لا يعدو « أن يكون في مجمله... تفصيلا...لما أجمله الفكر النحوي القديم في نظرية العوامل و المعمولات »"[2]".

فتضافر القرائن يقتضي تحليل عناصر التركيب، وتصنيفها، إلى قرائن لفظية، كقرينة التعليق وهي « أصعب القرائن»"[3]"، لأنّها معنوية ، وظنية غير يقينية، تحتاج إلى فضل تأمل. وهي الغاية الكبرى للتحليل الإعرابي، ولصعوبتها تلك، صَعُب الإعراب كما يؤكد صاحب المشروع.

وحلاً لهذا الإشكال، تظهر فكرة العامل كإجراء دراسي يظهر تفاعل تلك القرائن فيما بينها في عملية التعليق، ويُجنّب الدراسة سكونية التحليل البنيوي الذي يتسم بجعل وحدات التركيب في مجموعات لا علاقة بينها، مما يصعّب تحديد المغزى من وظيفة التعليق.

وأمام فكرة الصعوبة تلك، تدرك قيمة تصنيف ابن جني لأنواع الدلالات، اللفظية، والصناعية، والمعنوية،"[4]" وفي الصنف الأخير، أشار إلى خاصية الاقتضاء الاقتضاء « دلالة معناه [الفعل] على فاعله »"[5]"؛ حيث أن قرينة الصيغة لا تهمل خاصية التعليق، وما تتطلبه من السمات التمييزية التي يستقيم بها التركيب « لابد له من فاعل... ألا ترى أنّه يصلح أن يكون فاعله كل مذكر يصحّ منه الفعل

1- ينظر اللغة العربية مبناها ومعناها ص182-240.

2- ضوابط الفكر النحوي ج2 ص 194.

3- ينظر اللغة العربية مبناها ومعناها 182.

4- ينظر الخصائص ج3- ص 69.

5-م ن ص ن.

»"[1]"، وعلى هذا يمكن إعادة تحليل مثال تمام بالنظر إلى الدلالة الصناعية و الدلالة المعنوية.

فضرب من ضرب زيد عمرا .يحلّل كالتالي:

ضرب ← صيغته (+ فعل +تقدم).

ضرب ← معناه (+ فاعل+ متأخر+مذكر)

إن إشارة ابن جني لهذا النوع من الدلالات،ينم عن مدى إدراك و فهم طبيعة العلاقات بين مكونات المتوالية اللغوية، وهو بهذا يلتقي بما يقول به التوليديون في تحديدهم لوظيفة المعجم؛ فإلى جانب المعلومات الصوتية،يوفر هذا المكون المعلومات الدلالية « في تناسق تام مع ما يقدمه المكون التركيبي ، من وظائف وعلائق نحوية مناسبة»"[2]"، فدلالة

(ضرب) على:/+حدث+زمن+حركة/ تصنفه في الأفعال،ومنه، فهو يحتاج إلى:/+فاعل منفذ/، وسمة:/+متعدي/، تفرض وجود /+هدف/،وهو المفعول به. وبهذا، يجمع بين مكونات التركيب، المبني والمعنى، وتفهم علاقات بنيات الجمل فيما بينها، إذ تفاعلها ثابت كثبوت تفاعل أبناء المجتمع الذي يستعملها في عملية التواصل.

علل السياق الخارجي:

1-الاعتقادات الدينية:

شكّلت الاعتقادات الدينية أهّم دوافع التأويل في دراسة الظواهر اللغوية، فإثباتًا لفعلية صيغة التعجب (أفعلَ) وردّا لرأي الكوفيين الذين قالوا بالأسمية،

1- ينظر الخصائص ج3-ص69

2- اللسانيات التوليدية 304

واستدلّوا بأن القول بفعلية (أفعَلَ) يؤدي معنى "شيء أعظم الله"[1]" في عبارة "ما أعظَمَ الله، والله عظيم لا بجعل جاعل.

إثباتا لفعلية صيغة التعجب، أوّل ابن الأنباري عبارة ما أعظم الله ب«وصفه بالعظمة [حملا على] كبّرت كبيراً، وعظّمت عظيماً، أي وصفته بالكبرياء والعظمة، لا صيّرته كبيرا وعظيما »"[2]"، وجعل ل(شيء) ثلاثة معان: « أحدها أن يعني بالشيء من يعظمه من عباده، والثاني: أن يعني بالشيء ما يدل على عظمة الله تعالى وقدرته...، والثالث: أن يعني به نفسه، أي أنه عظيم لنفسه لا لشيء جعله عظيما »"[3]".

ويظهر مدى تأثير تعاليم العقيدة في دراسة الظواهر عند ابن جنّي؛ إذ ينظر لهذا الموضوع في باب « ما يؤمنه علم العربية من الاعتقادات الدينية »"[4]"، ويقول في مثل قوله تعالى: « ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا واتبع هواه وكان أمره فرطا »"[5]"، بأن الفعل (أغفلنا) يحتمل معنيين، تعمل العقيدة، ثم التركيب، في توجيهه.

-المعنى الأول: صادفته ووافقته، قياسا على قول الكسائي « دخلت بلدة فأعمرتها، أي وجدتها عامرة، ودخلت بلدة فأخربتها، أي وجدتها خرابا »"[6]"، وعليه يكون معنى الآية: صادفناه غافلا، وبهذا تنتفي نسبة فعل الإغفال إلى الله سبحانه وتعالى.

1- الانصاف 119/1.

2- الانصاف 119/1.

3- الانصاف119/1

4- الخصائص 173/3.

5- الكهف 28.

6- الخصائص 181/3.

-المعنى الثاني: أغفلنا بمعنى صددنا ومنعنا، وهو معنى ظاهر اللفظ، إلاّ أنّ هذا الاحتمال يزول ويسقط، لأن تعاليم العقيدة لا تسمح به، ولذا يُظهر ابن جني قيمة (الواو) في الآية الكريمة "واتّبع هواه"، بأن صار ما بعدها استئنافا، وليس ناتجا عما قبله، فلو كان(الإغفال) بمعنى (المنع والصدّ)، لكانت الاستجابة ب(لفاء)، مثل جذبته فانجذب، واستخبرته فاستخبر، فالأول سبب الثاني"[1]".

أما والقراءة ب(الواو) ثابتة، فإن معناها «والله أعلم- ولا تطع من غفل قلبه عن ذكرنا واتبع هواه وكان أمره فرطا »"[2]"، و بهذا كانت مبادئ العقيدة المرجع المعرفي الذي حللت به معاني الآية، وعللت به احتمالات التركيب.

2-مبادئ المذهب:

نقل ابن جنّي قول المعتزلة "بالمنزلة بين المنزلتين" وطبّقه في درس اللغة، فجعله باباً في الخصائص"[3]"، وحلل به كثيرا من ظواهر الاطراد والشذوذ، فقد قال في المضاف إلى ياء المتكلم، ك(غلامي ،وصاحبي)، لا معرب ولا مبني؛ فهو منزلة بين المنزلتين.

أما العكبري فقد رفض هذا التصنيف، وبالتالي يرد وجه التعليل حيث قال: « وليس في الكلام كلمة لا معربة ولا مبنية عند المحققين، لأن حدّ المعرب ضد حدّ المبني، وليس بين الضدّين هنا واسطة »"[4]"، قاصداً بذلك وسطية ابن جني جني المذكورة آنفا.

1- ينظر الخصائص 181/3.

2- الخصائص 181/3.

3- م ن 241/2.

4- اللباب 67/1.

3-عادات المجتمع:

لعادات المجتمع نصيب في تعليلات البغداديين وتوجيهاتهم للمعاني، فقول الشاعر"[1]":

مَنْ كَانَ مَسْرُوراً بِمقْتَلِ مالكٍ فَلْيَأْتِ بِنسْوتنا بوجه نَهَار
يجد النساءَ حواسراً يَنْدُبْنَه قد قُمْن قَبل تَبَلُّج الأسْحَارِ
قد كنّ يخبأْنَ الوُجُوهَ تَسَتُّراً فالآن حين بدأن للنّظّار

فالقول لا تدرك حقيقته إلا بربطه بسياقه الاجتماعي، فالذي لا يعلم عادة العرب، في « أن النساء لا تكشف رؤوسها*[رؤوسهن] إلا بعد أن أدركت بثأر قتلاها »"[2]"، لا يولي للقرينة اللغوية (حواسر) أدنى اهتمام، بل ويعتقد أنهن يبكين حزنا على مقتل مالك.

فالزجاجي وجّه المعنى وعلّله بإحدى عادات العرب، ولعل إهمال البعد الاجتماعي للغة كان أحد الانتقادات التي أوخذت بها اللسانيات التوليدية، فلقد انتقد وليام لاييوف اهتمام التوليديين المفرط بدراسة القدرة أو المعرفة الضمنية، وإهمالهم الجوانب الاجتماعية"[3]"، فاللسانيات يجب أن تدرس بنيات اللغة في خضم السياق الاجتماعي.

1- الربيع بن زياد العبسي ينظر مجالس العلماء ص234.

* هكذا وردت في الأصل. ينظر مجالس العلماء ص234

2 - م ن ص234.

3- اللسانيات التوليدية ص48.

الفصل الثاني

تحليل القاعدة

مع المفاهيم:

قبل الشروع في ذكر خصائص التعليل في هذا القسم من الدراسة، لا بد من الإشارة إلى بعض المفاهيم العامة المتعلقة بالقاعدة، كزمن الاستعمال، وشروط الاستنباط، لصلة ذلك بالجانب التنظيري الذي خاض فيه أعلام هذه المدرسة كما سيتضح في مكانه.

القاعدة لغة:

للأصل الثلاثي (ق ع د) « أصل مطرد منقاس لا يخلف، وهو يضاهي الجلوس، وإن كان يُتكلم في مواضع لا يتكلّم فيها بالجلوس »"[1]"، والدلالة الغالبة من مظاهر الاستعمال هو الثبات، يُقال: « رجلٌ ضجعة قُعدة، كثير القعود والاضطجاع وذو القعدة شهر كانت تقعد فيه عن الأسفار »"[2]".

وقد يدل هذا الأصل على ما يُعتمد عليه تكوّن الشيء يقال: « قواعد البيت، أساسه، وقواعد الهودج خشبات أربع معترضات في أسفله »"[3]"، تشكّل أساس الهودج وأصله، ومن هذه الدلالات،ستغترف الدلالة الاصطلاحية مفهومها للفظ القاعدة.

القاعدة اصطلاحا:

إذا أخذت دلالة الثبات والأساس في الاعتبار، يمكن القول إن قواعد العلوم « أقاويل كلية –أي جامعة– ينحصر في كل واحد منها أشياء كثيرة مما تشتمل عليه تلك الصناعة »"[4]"، حيث تقف على كل مكونات، أو على جلّها،

1– معجم مقاييس اللغة ج5 ص108 مادة (ق ع د).

2– م.ن ص.ن.

3– م.ن ص.ن.

4– إحصاء العلوم. الفارابي ص17.

لتشكل بها معياراً ثابتا به تُعلم تلك الصناعة، وتحفظ، ومقياساً ينقد به ما يتصل بها.

ومن هذا التعريف الذي يعمّ كل الصناعات يمكن القول في قواعد اللغة بأنّها « المقولات النظرية المجرّدة التي تضبط وتعكس ثوابت النظام التركيبي للغة »"[1]"، ولا ينبغي للفظ (التركيب) أن يستوقفنا، فصاحب التعريف كان يركز على القواعد النحوية، فإن أردنا توسيع مجال استغراقه نقول: بأن القواعد مقولات نظرية مجردة ثابتة صيغت لضبط الاستعمال، ودراسة .

وتجدر الإشارة إلى أن عناية النحاة القدامى بجمع اللغة وتصنيفها، واستنباط قوانينها، وترتيب أبوابها، حال برأينا، دون استخدام هذا المصطلح، فضلا عن تعريفه، يقول أحد الدارسين: « وحين تتبعنا المؤلفات [النحوية] لم نجد استخداما لها [مصطلح القاعدة] حتى القرن الثالث، وكأن المقولات النظرية التي في أذهانهم لم تنضج بعد كي يعبّر عنها بمصطلح معين »"[2]" جامع لفروع الباب الواحد.

إن عدم استعمال لفظ (القاعدة) لا يعني جهل ماهيتها وأهميتها في الدرس، بل كانت حاضرة في أذهان من انبرى لدراسة اللغة، حكّموها في محاوراتهم ومدارساتهم لظواهر الكلام، وما اعتراضات عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (117) على الفرزدق (114) إلا دليل على ذلك، فحين قال هذا الشاعر"[3]":

وعضّ زمان يا بن مروان لم يدع من المال إلاّ مسحتاً أو مجلّف.

سأله الحضرمي عن علة رفع (مجلف)، وهذا يعني البحث في ضوابط الاستعمال بعد أن رأى خرقاً لها في الشاهد المذكور.

1- القاعدة النحوية. تحليل ونقد. محمود حسن الجاسم. دار الفكر سوريا ط1 2007 ص50 و203.

2- م ن ص26.

3- ديوان الفرزدق شرح علي فاعور،دار الكتب العلمية ،لبنان،دط ص386.

بقليل من النظر في الرواية السابقة يستوقفنا مصطلح (الرفع)، الذي قالت بعض الدراسات أنه من صنع الخليل"[1]"، حتى ولو أننا لا ننفي معرفة الحضرمي به، فمعرفة الفرزدق به معرفة علمية، فيها دلالة على شيوع هذا العلم في الأوساط الاجتماعية ،مما يعبر عن أصالته، ومدى اهتمامهم به.

ومما يستنتج من تلك الرواية؛ أن مصطلح (الرفع) كان معروفا قبل الخليل، وبهذا تضحى نسبته إليه محل نظر، خاصة إذا عُلم أن سنة وفاة الفرزدق(114)، لم يتعد الخليل فيها أربعة عشر عاما من عمره، فكيف له أن يبتكر كل ذلك، ومن هذا ، يمكن فهم تلك النسبة بأنها إبداع أشكال ورموز كتابية، و تنويع في توظيف علامات معروفة"[2]"، وليست وضعا لمفاهيم مستحدثة .

مرادفات القاعدة:

إن عدم استعمال لفظ القاعدة، لا يعني أيضا جهلهم بضرورة وجود اللغة العلمية بمصطلحاتها، بل بالعكس، فقد وجدت ألفاظ تشارك لفظ (القاعدة) في المفهوم، وأشهرها مصطلح القياس"[3]" بتنوع استعمالاته، اسما وفعلا، يقول الكسائي (189) "[4]":

إنّما النحو قياس يتبع وبه في كل أمر ينتفع.

ويقول الفارسي من بعدُ، معرفًا النحو؛ بأنّه « علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب »"[5]"،فصحة المقاييس تتأتى من ارتباطها بالمطرد في اللغة .

1-المصطلح النحوي ،نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري:عوض حامد القوزي،ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر-ط1، 1983 ص 89.

2- ينظر المجمل في المباحث الصوتية ص 67.

3- القياس في النحو ص18. القاعدة النحوية ص29.

4- أخبار النحويين: ص28.

5- التكملة ص03.

إلى جانب لفظ القياس، نجد مصطلحات أخرى تعبّر عن مفهوم القاعدة كلفظ (الأصل)، ومن أهم معانيه « أصل القاعدة »"[1]"، يقول ابن الأنباري (577) مرجّحا رأي البصريين في عدم جواز مجيء "إن" الشرطية بمعنى "إذ"، « إن الأصل في (إن) أن تكون شرطاً، والأصل في (إذ) أن تكون للظرف والأصل في كل حرف أن يكون دالا على ما وضع له في الأصل »"[2]"، فاللفظ في هذا النصّ بين معنيين، أصل الوضع ويتعلق بمعاني (إن) و(إذ)، ومعنى أصل القاعدة، في ضرورة استعمال كل حرف على ما وضع له.

أشار بعض الدارسين إلى مصطلح (المذهب) "[3]"، ونعتقد أنه يستعمل في مواطن الخلاف، يقول ابن الأنباري « فمن تمسّك بالأصل فقد تمسك باستصحاب الحال، ومن عدل عن الأصل بقي مرتهنا بإقامة الدليل، ولا دليل لهم [للكوفيين] يدلّ على ما ذهبوا إليه »"[4]"، في تجويزهم حمل (إن) الشرطية على (إذ) الظرفية في المعنى.

أسباب تأخر استعمال مصطلح (القاعدة):

إن عدم شيوع مصطلح (القاعدة) في دراسات القدامى، إنّما مردّه إلى ما يحمله من كثافة الدلالة على؛ الدقة، وانضباط النتائج، وتحدّد الأجناس وتميز الأنواع، فهي أساس أو نظام ثابت من العمليات الذهنية المنتجة للّغة.

وباستعمال هذه الكلمة-(القاعدة)- والدرس اللغوي في بداياته لم يكتمل بعد ضبط هيكله التجريدي، قد يُجنى على جهود أولئك الأعلام، فيُتّهموا

1- نظرية الأصل والفرع ص12 و45. والقاعدة النحوية ص32.

2- الانصاف ج2 ص520.

3- القاعدة النحوية ص33.

4- الإنصاف ج2 ص520.

بالأخذ والاجترار من الآخر، إذ كيف تذكر قواعد العلم، وظواهره لم تكتمل دراستها وصفا وتصنيفا.

إن لفظ (القاعدة) يجاري استعمالُه اكتمال بناء العلوم، وانتهاء الصّنعة فيها، إذ بمجرد ذكره، يتوارد إلى الذهن أسس العلم الذي مجال الحديث يدور فيه، إذ لا نقول: أساس البيت إلا بعد اكتماله، أو اكتمال أجزاء منه، وإلاّ فهو حفرٌ لا غير.

من الذي يصنع القواعد؟

ما من كتاب تنظيري، أو فيه شيء من التنظير لمسائل اللغة وقضاياها، إلاّ ويشير إلى وجود عاملين، أو مستويين اثنين في دراسة اللغة،الأول منهما؛ اللغة كَمَلَكَة لسانية بتعبير ابن خلدون"[1]"، والمسموع أو المنقول بتعبير النحاة، والبيت في تمثيل الخليل"[2]"، إنه لسان أمة من الأمم.

والثاني، قواعد تلك الملكة، عبّر عنها بالعلل كما يتجلى في نص الخليل وبعده أبو علي الفارسي (377) الذي يقول: « وهذه العلل إنما تستخرج وتوضع بعد سماع الشيء واطّراده في الاستعمال... ألا ترى أنّه لما استتب في كلامهم ارتفاع الاسم في إسنادهم الفعل إليه مقدّما، قلنا الفاعل رفع »"[3]"، لكن من المقصود ب(نا)ضمير الجمع المتكلم في صيغة:(قلنا)، المذكورة في النص.

إنهم النحاة... يقول ابن جني: «ولما كان النحويون بالعرب لاحقين، وعلى سمتهم آخذين، وبألفاظهم متحلّين، ولمعانيهم وقصودهم آمّين، جاز لصاحب هذا العلم الذي جمع شعاعه، وشرع أوضاعه، ورسم أشكاله... أن يرى

1- المقدمة:عبد الرحمن بن خلدون،تح حجر عاصي، دار مكتبة الهلال-لبنان د ط 1988 ص339.

2- ينظر الإيضاح في علل النحو ص66.

3- المسائل المشكلة ص113.

فيه نحواً مما رأوا، ويحذوه على أمثلتهم التي حذوا »"[1]"، لأن النحوي ابن اللغة، فاق مستعمليها بعلمه، وخبرته في نقد المسموع وتمييزه.

ولعل هذا ما جعلهم يولون عناية خاصة بشخصية النحوي صانع القواعد، باعتباره جزءا له مكانته في دراستهم للأسس المعرفية التي بُني عليها الفكر النحوي، إذ لم يُكتَفَ بتحديد أدلة النحو، وطرق الاستدلال بها، بل أضافوا حال المستدل، فقالوا في تعريف علم أصول النحو بأنه « علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية، من حيث هي أدلتُه، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل »"[2]" الذي خصّه السيوطي (911) بقسم في اقتراحه"[3]".

وبالعودة إلى النصوص المذكورة لكلّ من الزجاجي، والفارسي، وابن جنّي، يظهر أن النحوي مطالب بالتقيد بالاستعمال، ومحاولة "رسم أشكاله" وتحديد قواعده، وهذا الذي تدعو إليه لسانيات العصر الحديث، فالوصفيون ركّزوا على متن المسموع (Corpus) دون أن يبرحوه، لأنهم أرادوا « معرفة مضبوطة ودقيقة للظواهر التي تمت ملاحظتها »"[4]"، دون افتراض أي تفسير عقلي، أو تأويل ذهني في بحثها، أما التوليديون، فيحصرون وظيفة اللساني في « صياغة قواعد اللغة... الكامنة ضمن مقدرة متكلم اللغة »"[5]"، فركزوا على طبيعة المعرفة اللغوية، مما طوّر لديهم كفاية التفسير.

ما نريد قوله هو أنه مثلما حدد لسانيو العصر الحديث منهجهم في دراسة اللغة، حدد القدامى لأنفسهم منهجًا متبعًا، تنظيراً وتطبيقًا، وليس بعد

1- الخصائص ج1 ص264.

2- الاقتراح ص13 و115.

3- م.ن ص65-66.

4- اللسانيات التوليدية ص17. والأسس الابستمولوجية للنظرية اللسانية ص37،39.

5- قضايا ألسنية تطبيقية ص61 و62. والأسس الابستمولوجية للنظرية اللسانية ص39،37.

عبارة ابن جني أن النحاة على سمتهم [العرب] آخذين، وبألفاظهم متحلين... ويحذوه [النحو] على أمثلتهم التى حذوا »"[1]"، ليس بعد هذا النص حديث في ضرورة التقيّد بالمسموع كما هو حال البنيويين، وأن قواعد النحو تعكس مجموعة القوانين الذهنية العاملة في إنتاج اللغة، كما يقول التوليديون"[2]".

ليس المقام مقام مقارنة، ولكن ضرورة المنهج حتمت أن أتحدث في كيفية التنظير لاستنباط القواعد، فالتنظير سمة بارزة في وجود مدرسة بغداد، فمثلما عرّفوا النحو، وعلّلوا مسائله، نظّروا لكيفية استنباط قواعده، وكيفية تعليلها، ولنعد إلى أنواع القواعد.

أنواع القواعد:

ميّز دارسو الفكر اللغوي بين نوعين من القواعد، قواعد الأبواب، وقواعد التوجيه، ولكل منهما خصائص، ومجال تطبيق، لأن عملية الاستنباط تتكون من القاعدة المبحوث عنها، وكيفية استنباطها، إضافة إلى المستنبط بشروطه.

أ–قواعد الأبواب:

وهي التي تتعلق بالأبواب النحوية المستقلة، كقواعد المبتدأ، وقواعد الحال، والتمييز، وجوازم المضارع ونواصبه، وقواعد الاعلال والإبدال... وغيرها.

ب–قواعد التوجيه:

1– الخصائص 264/1.

2– قضايا ألسنية تطبيقية ص62.

وهي التي تتجاوز مباحث الأبواب التفصيلية، لتكون الوسائل أو« الأسس التوجيهية التي تمكّن من تحديد الوجه المناسب »"[1]"، في الترجيح بين الآراء أو التمييز بين المعاني، فهي تعكس نظاماً لا للّغة بل للنحاة، ساروا عليه في عملية التقعيد، والتبويب، والتوجيه والتعليل.

ومن أمثلة قواعد التوجيه، ما جاء على أصله لا يسأل عن علته، والعدول عن الأصل يحتاج إلى دليل، ولا يجمع بين العوض والمعوض، وما انعدم استعماله بطل قياسه، وغير ذلك ممّا وظف خاصة في تعليل قواعد الأبواب.

دواعي تعليل القواعد:

كانت لنا وقفة مع دواعي التعليل في فصل سابق، إلا أن حديثنا هناك كان عامًا، غير مختص، أما هذا المقام، فهو محدّد لتعليل القواعد خاصة، لأنه يشكل مرحلة تطورية هامة في مسار الدرس اللساني العربي، فبعد أن كان الانشغال باستنباط قواعد الأبواب، صار لزاما تأكيد صحتها بإبراز ملامح الدقة فيها.

أ–الدافع التعليمي:

لا نقصد به تعليم القواعد، بل تأكيدها، وإثبات صحتها، إشباعا لرغبة المستزيد من التعمّق في أسرار هذه اللغة؛ إذ « هذا التعليل تال في الوجود للقاعدة »"[2]"، والمنطلق فيه إظهار « أن واضع اللغة حكيم »"[1]"، ويجب معرفة مواطن الحكمة.

1– القاعدة النحوية ص35.

2– الأسس النحوية للنحو العربي ص369.

إن خير ما يمثل هذا النوع من العلل، كتاب أسرار العربية، الذي خصّصه صاحبه لهذه الغاية، فقال: « فقد ذكرت في هذا الكتاب الموسوم ب(أسرار العربية) كثيراً من مذاهب النحويين المتقدمين والمتأخرين، من البصريين والكوفيين، وصحّحت ما ذهبت إليه منها بما يحصل به شفاء الغليل، وأوضحت فساد ما عداه بواضح التعليل، ورجعت في ذلك كلّه إلى الدليل، وأعفيتُه من الإسهاب والتطويل »"[2]"،ليتناسب وغايته وهي التعليم .

فالنص يعكس جوّاً علميًا اجتمعت فيه آراء البصريين والكوفيين، مما نشّط فعل المقارنة بينهما، ووسّع استعمال مبدأ الانتقاء. وبالمقارنة والانتقاء، اشتدّ دور التعليل، وما ترديده (يحصل شفاء الغليل... وواضح التعليل... ورجعت إلى الدليل)، إلا إيحاء، بل تصريح بذلك.

والنص يظهر أن الكتاب ليس في النحو، ولا في عرض مسائل الخلاف بين النحويين، وإن كان هذا جزء منه لحاجة الموضوع إلى ذلك، ولو كان

1- مسائل خلافية: أبو البقاء العكبري. تح: محمد خير الحلواني. دار المأمون للتراث سوريا ط1 2008 ص107.

2- أسرار العربية ص33.

كذلك لسماه مختصر الإنصاف، أو ما يقرب من هذا، لكن الكتاب، كما يوحي عنوانه، في التعليل، جاء بعد انضباط قواعد اللغة، ونضج آراء كل فريق.

والنص يظهر أيضا أنه موجّه للمتعلمين، وأيّ متعلمين؟ ! إنهم الذين ألموا بالقواعد، واختلاف الآراء، وصاروا يطلبون أسرار كل ذلك، إذ لا يُعقل بدء علم بذكر مواطن الخلاف فيه، وأسرار مبادئه وهي مجهولة.

إذا كان استنباط القواعد أصلا موجه للتعليم، فالبحث في عللها سيكون كذلك، فهو إجابات عن أسئلة مُغيبة شكلت منطلق النحاة في تعاملهم مع ظواهر اللغة، إذ النحو العربي « كان في صورته الأولى عند العلماء علماً صناعياً يكسب علمًا فطريًا [كلام العرب]، ولكنه لما تعدى تلك الحدود، أصبح علماً نظرياً يزعم وجود مطابقة بين نظام اللغة الطبيعي وبين التفسير النظري »"[1]"، عكف على إبرازه وإيصاله إلى كل راغب في التعمق والاستزادة من أسرار هذه اللغة.

ب–دافع التطور العلمي:

لقد كان لإطلاع النحاة على علوم العصر كالفلسفة، وعلم الكلام، وأصول الفقه ،الأثر الفعّال في ميلهم إلى تعليل قواعد العلم الذي يشتغلون عليه، إذ نقلوا الدرس النحوي من مظاهر الحسية المرتبطة بوصف الاستعمال إلى « تفسير لماذا جاءت هذه المادة اللغوية بهذا الشكل »"[2]"، مظهرين بذلك حكمة الوضع، أو لنقُلْ: جوانب الارتباط بين اللغة والفكر.

1– الأساس المعرفي ص18.

2– التراث اللغوي العربي ص40.

ومن مظاهر التأثر بعلوم العصر، حديث الزجاجي عن حدّ الاسم بين المنطقيين والنحاة"[1]"، وكلام ابن جنّي عن علل المتكلمين، والفقهاء والنحاة"[2]"، وإشارات ابن الأنباري إلى الدلالة الظنية، والدلالة القطعية"[3]"، وهي من مسائل الفقهيات، إضافة إلى خبرة بعضهم باللغات.

قد يكون للصراع الحضاري، بين العرب وغيرهم دور في استنطاق أسرار قواعد النحو، وقد يكون للصراع العلمي بين العلماء، أثر أيضاً في شحذ الهمم، وفتق مضمرات القرائح، لكن معالم هذا الصراع قد كان لها نصيب من البحث في فصل سابق"[4]"، ولأجل ذلك سيُصرف النظر عن هذا، لنعرج على نماذج من التعليل في كل مستوى على حدة.

1- الإيضاح ص48.

2- الخصائص 57/1.

3- لمع الأدلة ص73.

4- ينظر الباب الأول الفصل الثاني ص86.

I-المبحث الأول: المستوى الصوتي.

1-.نماذج من التنظير:

لابن جني فضل تحديد اللغة، بعد أن كان يُكتفى في ذلك بالتمثيل، فقد قال في حدّها: « بأنها أصوات يعبّر بها كل قوم عن أغراضهم »"[1]"، وهذا يعني وجود الأغراض والأفكار قبل وجود الصوت، فالأفكار هي « الزاد المعوّل عليه في كل عملية كلامية، يعمل فيه المتكلم فكره، ليستحضر منه ما يليق بالمقام »"[2]"، معبّرا عنه بوسائل التعبير أهمها على الإطلاق الأصوات اللغوية.

وبجعله اللغة أصواتاً، أدرك منطلق الدراسة الذي كان صوتيا في مرحلة النشوء، كما يتضح من عمل أبي الأسود الدؤلي (69)، ولقيمة البحث الصوتي، خصّص له ابن جني كتابا كاملا هو "سر صناعة الإعراب"، واستعمل مصطلح (علم الأصوات) مرادفا « لما جاء في الدرس الصوتي الحديث »"[3]"، ودليل ذلك قول برجشتراسر: إنه « لم يسبق الغربيين في هذه العلم إلا قومان؛ أهل الهند والعرب »"[4]"،وفي هذا إشارة إلى العناية بالكتب المقدسة.

أما وظيفة التعبير، فتوحي بوجود توافق على نظام معين بين طرفي الموقف الكلامي، المرسل والمتلقي، « لأن كلاًّ منهم يمتلك بصورة أساسية تنظيم القواعد

1- الخصائص 44/1.

2- المجمل في المباحث الصوتية ص18.

3- دراسات في علم اللغة: كمال محمد بشر. دار المعارف مصر ط2 1971 ق2 ص68. وعلم وظائف الأصوات. الفنولوجيا 164.

4- التطور النحوي للغة العربية: برجشتر اسر تع: رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي مصر ط4 2003 ص11.

نفسه »"[1]"، أصواتًا ودلالة. مما يمكّن من تحقيق وظيفة التواصل، وهي الغاية من عملية الترميز ككل، واللغة بخاصة.

ويشترط في لغة التعبير الوضوح في الصورة لتتحقق غاية الإفهام، ويتجسّد ذلك، إضافة إلى منطقية المعاني واستقامة الكلام، بوضوح الأداء حيث الميل إلى الأيسر نطقا، اقتصاداً في الجهد، وإقلالاً للكلفة، وهذه إحدى أهم العلل التي علّلت بها القواعد الصوتية كما سيتضح في ما يلي.

نماذج من التعليل:

1 –نطق الصوائت والوظائف الإعرابية:

فُسرت الحركات الإعرابية تفسيرا فيزيولوجيا، « فالمتكلم بالكلمة المضمومة يرفع حنكه الأسفل إلى الأعلى، ويجمع بين شفتيه، والمتكلم بالكلمة المنصوبة، يفتح فاه... [والخفض] لانخفاض الحنك الأسفل عند النطق به... والجزم قطع الحركة عن الكلمة »"[2]"، وربط ذلك بوظائف مكونات الجمل، مما جعلهم يقولون بعلة التناسب.

ما ورد في النص أعلاه يستحق منا بعض الوقفات ؛ ومنها كونه يعكس منهج الزجاجي القائم على الجمع بين ألفاظ البصريين و الكوفيين، واختيار الأنسب منها"[3]"،ف(الرفع والنصب) مصطلحات بصرية، أما (الخفض) فينسبه

1– اللغة والتواصل (اقترابات لسانية للتواصلين الشفهي والكتابي) عبد الجليل مرتاض. دار هومة الجزائر د.ط د.ت ص37.

2– الإيضاح في علل النحو ص93-94.

3– ينظر م ن ص 38.

للكوفيين، وما يعنينا هو تبيين منهج الجمع والانتقاء، أما صحة النسبة، فالبحث أظهر أن مصطلح (الخفض) من صنع الخليل"[1]" .

اعتمد الزجاجي على الربط بين المصطلح وآليات إنجازه الفيزيولوجية، إلا أن هذا لا يمنع من التحفظ على نسبة ذلك إلى الحنك الأسفل، إذ الثابت علميا أن اللسان، بأوضاعه المختلفة، هو مصدر التنويع في الحركات الإعرابية، وإليه تنسب"[2]"، ولعل الذي حدا بالزجاجي إلى ذلك، هو اعتباره للجزء المتحرك من فكيْ الفم.

نقل ابن جني عن الزجاجي تعليله لرفع الفاعل ونصب المفعول بعلة الفرق، وهي علة دلالية، وأشار إلى إمكانية نقض ذلك « فهلا عكست الحال فكانت فرقا أيضا »"[3]"، ليثبت عدم نجاعة هذه العلة، إذ الفرق واقع بمجرد استعمالها سواء تقدم أحدهما عن الآخر أم تأخر، واهتدى بعد ذلك إلى العلة الصوتية، فقلّة الفاعل تناسبها كلفة النطق بالضم، وكثرة المفعول يناسبها خفة الفتحة « وذلك ليقلّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون »"[4]" وهذه هي ماهية الجهد الأقل.

إن قاعدة رفع الفاعل ونصب المفعول سببها الصوت، لأنهم « إنّما يقدمون الأثقل، ويؤخرون الأخف، من قبل أن المتكلم في أول نطقه أقوى نفسًا، وأظهر

1- الوظائف الصوتية 19،و الجمل في النحو: الخليل ين أحمد الفراهيدي،تح فخر الدين قناوة دار الفكر-سوريا.ط9 – 2009 . ص 193 ،194،199

2- ينظر الوظائف الصوتية والدلالية ص19.

3- الخصائص 58/1.

4- ينظر الخصائص 58/1

نشاطًا »"[1]"، وبهذا يتحقق التناسب بين ترتيب مكونات الجملة، وبين كيفيات النطق، وفي هذا تعليل لمعظم أبواب النحو.

لقد أثبتت الدراسات الصوتية الحديثة مدى سلامة هذا التوجيه، فالفتحة هي الحركة الخفيفة المستحبة التي يهرع إليها العربي ما وجد إلى الخفّة سبيلاً"[2]"، وهذا سبب شيوعها، أما سبب الخفة « فانتصاب اللسان ممتدا في اتجاه الشفتين، محايدا بين الحنكين »"[3]"، ليس فيه استعلاء الضمة، ولا استفالة الكسرة.

إن تفطن أعلام هذه المدرسة لقيمة الصوائت في تعليل قواعد التركيب، تعكس نزعتهم إلى التجديد، وعدم التقليد، لأنهم ورثوا علماً يجب إكمال بنائه، بإثبات صحة قواعده، فأبو البركات بن الأنباري في حديثه عن علة حمل النصب على الجر في إعراب المثنى، يبدع رأيا جديدا فيه اعتماد كلي على موضعية نطق الصوائت، فلما كان « النصب من أقصى الحلق، والجر من وسط الفم، والرفع من الشفتين، كان النصب أقرب إلى الجر من الرفع »"[4]"، لقرب أقصى الحلق من وسط الفم.

فالثابت في هذا النص هو قرب الفتحة من الكسرة، وزاوية تعليل ذلك موقعية النطق، ولما غيّرت زاوية النطق بأن نظر إلى الصوائت من جهة حركة اللسان في النطق، كانت النتيجة ذاتها لكن الفتحة توسطت الصائتين، الضمة والكسرة، وهي إلى الصائت الأخير أقرب"[5]".

1- الخصائص 1/ ص63.

2- في النحو العربي نقد وتوجيه: مهدي المخزومي.دار الرائد العربي،لبنان ط2 ،1986ص81.

3- الوظائف الصوتية والدلالية للصوائت العربي ص19 و448.

4- أسرار العربية ص63.

5- ينظر الوظائف الصوتية والدلالية للصوائت العربية ص53.

وبالعودة إلى نص ابن جني « يقلّ ما يستثقلون، ويكثر ما يستخفون » إحالة إلى نسبة شيوع النصب في الاستعمال، والناظر في أبواب النحو يدرك صحّة القول، فالمنصوبات أكثر الأبواب النحوية، بلغت خمسة عشر بابا بجعل المنادى والاختصاص والاغراء ملحقات للمفعول به، بينما المرفوعات ثمانية أبواب، بضم المبتدأ والخبر، والفاعل ونائبه، أما المجرورات فثلاثة أبواب"[1]".

إن التمييز بين الصوائت من حيث الخفة والثقل، وتعليل ذلك بالنظر إلى موقعيات النطق، ونسبة الشيوع، مكّن أعلام هذه المدرسة من تفسير كثير من ظواهر اللغة، فضلا على قواعدها، وهنا نقف مرة أخرى مع كمال بشر الذي قال: « بأن كل الآثار العربية أو جلّها، لم يستطع أي عالم من أصحابها أن يشعرنا بقوة الارتباط بين الأصوات مثلا وبين علمي الصرف والنحو »"[2]"، وهذا ما ينطبق على كتب القواعد التعليمية، أما كتب التعليل، كالخصائص، والأسرار فنعتقد أن المزج بين هاته المستويات جليّ في أكثر من موضع.

2 –الأصوات وقوانين التأليف:

اللغة أصوات تتحكم فيها مجموعة عوامل، منها ما هو خارجي يعود إلى مستعمل اللغة، وتفاعله مع مقتضيات المقام، فيمدّ صوتًا، ويركز نبرًا على آخر، ومنها ما هو داخلي من مقاطع اللغة ،حيث يؤدي التجاور إلى فرض تغييرات على الصوت، كالإدغام، والإبدال، والإمالة والإعلال.

و منطلق هذه التغييرات الميل إلى الخفة، والرغبة في تحقيق التجانس والتناسق، ولهذا تفسّر تلك الظواهر بالعودة إلى كيفيات النطق، ومواقع الأصوات

1– ينظر شذور الذهب (فهرست الموضوعات). جمال الدين بن هشام. تح: حنا فاخوري. دار الجيل بيروت ط1 1988 ص523-524.

2– دراسات في علم اللغة ق2 ص24.

وصفاتها، فالإدغام مثلا يجنّب اللسان « العودة إلى حرف بعد النطق به »"[1]" أو نطق صوت قريب منه، ومثلوا لذلك بمشي المقيد الذي لا يبرح مكانه فيثقل عليه المشي"[2]"، و«كذلك اللسان إذا رفعته عن مكان وأعدته إليه أو إلى قريب منه ثقل ذلك »"[3]"؛ إذ لا يستطيع نطق الصوت والعودة إليه مجددا.

يشكل الاستعمال عيار الخفة والثقل، يقول ابن يعيش: « واعلم أن الإدغام في حروف الفم واللسان هو الأصل، لأنها أكثر في الكلام، فالثقل فيها إذا تجاورت وتقاربت أظهر والتخفيف لها ألزم، وحروف الحلق، وحروف الشفة أبعد من الإدغام، لأنها أقل في الكلام، وأشق على المتكلم، وما أدغم منها؛ فلمقاربته حروف الفم واللسان »"[4]"، فما كثر استعماله وجب تخفيفه، تحقيقا لمبدأ الجهد الأقل.

إن التقاء ابن يعيش مع ابن جني في القول باستعمال الأخف ظاهر جليّ، ويبدو أن التعليل بنسبة شيوع الصوت مأخوذ بها في اللغويات الحديثة، فقلة إدغام أصوات الإطباق في غيرها عند إبراهيم أنيس؛ علته « شيوعها في هذه اللغة قليل، وقلة شيوع الصوت تجعله أقل تعرّضا لظاهرة الفناء في غيره »"[5]"، والإدغام فناء صوت في صوت يماثله؛ ولهذا سمّاه أحمد مختار عمر بـ(المماثلة الكاملة) "[6]" (Assimilation Complète) اعتبارا لكيفية حدوثه.

1- شرح المفصل ج10 ص487.

2- ينظر م.ن ص477، 502. واللباب 469/2.

3- شرح المفصل ج10 ص502. واللباب 469/2.

4- شرح المفصل ج10 ص509.

5- الأصوات اللغوية ص189.

6- ينظر دراسة الصوت اللغوي ص387.

ومما يستخلص من التعليلات بالخفة، ارتباطها بدرجة الاستعمال، أو ما يسمّى بالشيوع، لأن النحو بمفهوم أعم، نظر عقلي في مسموع نقلي، يصفه ويصنّفه ويعلّله، وعلى هذا يكون النحاة طبقوا مبدأ الشيوع وتناولوه، فإهمال ما أهمل من الأصول العربية « أكثره متروك للاستثقال »"[1]"، وكلفته على النفس، وما شاع من تلك الأصول يرد إلى الخفة، وبهذا يصبح الحكم بأن علماء العربية لم يحاولوا تطبيق هذا المبدأ في دراسة اللغة"[2]" أمر جانبه الصواب.

2- الإشمام وخلق الإنسان:

هو علة خارجية عن بنيات اللغة ومقاطعها، إلا أنه لما كان مستعمل اللغة، هو الفاعل الأول في الموقف الكلامي، استحق العناية، فالوقف يتناسب وراحة المتكلم ،ووجه استحسانه وجوده « عند كلال الخاطر من ترادف الألفاظ، والحروف، والحركات »"[3]"، ومن أحد وجوهه الاشمام.

يعتبر الاشمام المستوى الثاني من الكميات الصوتية الجزئية للصائت القصير"[4]"، بعد الاختلاس، وقبل الروم، وهو صوت منظور غير مسموع، لأنه يتكون بـ « ضم الشفتين من غير صوت »"[5]"، تنبيها على « أن لهذه الكلمة أصل حركة في حال الوصل »"[6]"، لكنها غيّبت قصداً في المهد.

1- الخصائص ج1 ص62.

2- ينظر الأصوات اللغوية ص238.

3- المفصل لابن يعيش ج10 ص387. وأسرار العربية ص282.

4- ينظر الوظائف الصوتية والدلالية للصوائت العربية ص183.

5- أسرار العربية ص282.

6- م.ن ص283.

يمنع الاشمام في حال الجر، وعلة ذلك « لأنه يؤدي إلى تشويه الخلق »"[1]" لأن جمال النطق ونداوته من صحة أعضائه، وقد تكون هذه العلة سمة من سمات التعظيم لهذه اللغة، فجمال اللغة من جمال ناطقها، فتكون ظواهرها خدماً لذلك، فهم الذين حملوا الإعراب في النحو على اسم الجمعة بالعروبة"[2]"، لما فيهما من العناية بالحسن والعناية به، إذ الإعراب وجه جمال الكلام وموطن بروز حسنه، والجمعة يوم التزيّن والتجمّل، وهذا من أسرار خصوصيتها.

1- أسرار العربية ص283.

2- الخصائص ج1 ص47.

II-المبحث الثاني: المستوى الإفرادي.

سلف وأن ذكرت أن تعليل القواعد هو من الاستزادة في فهم وإفهام قوانين هذه اللغة وتحصينها، بإظهار مظاهر الدقة العلمية فيها، ولهذا نوّه أعلام هذه المدرسة بجدة هذا النوع من الدراسة. يقول الزجاجي: « ولم أرَ كتاباً إلى هذه الغاية مفرداً في علل النحو مستوعبا فيه جميعها »"[1]"، وجعلوا هذا الميدان نتاج اختلاف المذاهب والآراء، إذ كثيرا ما تُذكر مظاهر الاختلاف قبل الشروع في الترجيح والتعليل"[2]".

لم ينحصر التعليل في ظواهر اللغة، وقواعدها القياسية، بل شمل وسائل الدرس أيضا، فاستعمال صيغة (فَعَل) ميزان درس، راعوا فيه مجالات علم الصرف، المعنى ،والمبنى، والنوع.

أما المعنى، فسمة دلالة هذه الصيغة، أهّلتها لأن تستحق ذلك، فلفظ (فعل) يشمل ويعمّ كل فعل، علاجاً كان أم غير علاج، غريزة أم غير غريزة"[3]".

أما اعتبار النوع « فالتصريف في الأصل من أحكام الأفعال، فلما أرادوا اعتبارها جعلوا المعيار حروف الفعل، تبنيها على هذا الأصل »"[4]"، إذ جعل وسيلة الدرس من موضوع الدراسة، تصبغه علمية أكثر، ودليل ذلك اللسانيات، لما جعل موضوعها ووسيلة درسها اللغة، "اللغة تدرس بذاتها ولأجل ذاتها"[5]"، كتبت لها الشهرة العلمية.

1- الإيضاح في علل النحو ص38.

2- ينظر الإيضاح ص38. أسرار العربية ص33.

3- ينظر شرح الملوكي ص115.

4- اللباب ج2 ص221.

5- Cours de linguistique générale. F De Saussure ENAG 6 éditions Algérie 1990 p17.

ويبقى عنصر المبنى، وأثره في تحديد صيغة الميزان في الدرس الصرفي، ف(فعل) تستغرق كل مواضع النطق « الحلق والوسط والفم، فالفاء شفهية، والعين حلقية، واللام من وسط الفم »"[1]"، وبهذا أوجدوا بين وسائل الدرس وموضوعه، علاقات داخلية تتجاوز القول بمعيارية إجراءات البحث، وخروجها عنه، ويمكن القول أيضا:

إن هذه العلل من قبيل الجدل، لا تمت للنطق بصلة، ولأجل هذا ربطت بالاستعمال، تأكيدا لصحتها، فحمل معناها على معاني الأفعال، وقيس نطقها بمواقع النطق عامة، وربط مبناها بالأكثر استعمالا وهو الثلاثي"[2]".

كما أن الإشارة إلى مواضع نطق أصوات صيغة (فعل)، لم يكن لأجل تعويض عدم صلة هذه العلة بالنطق، بل للإشارة إلى موضوع هذا العلم، فهو يركز على أحداث النطق في دراسة بنيات اللغة، فيراعي حركات الأعضاء وصفات الحروف، وبها يعلل الظواهر المختلفة كالزيادة، والحذف.

إن إظهار تجانس قواعد هذا العلم، ألجأت نحاة هذه المدرسة إلى التدقيق في هذه القواعد، والاستفادة من كل ما يمكنه إبراز سمات الحكمة فيها، ومن ذلك مسلمات الموقف الكلامي.

مسلمات الموقف الكلامي:

قاعدة المضارع هو ما في أوائله « الزوائد الأربع، الهمزة، والتاء، والياء، والنون »"[3]"، وهو ترتيب لم يصرح فيه سيبويه بعلله، بل اكتفى بالتمثيل، محترمًا تنظيمه النظري للزوائد فقال « أفعل أنا، وتفعل أنت وهي، ويفعل هو، ونفعل نحن

1- اللباب ج2 ص221.

2- ينظر شرح الملوكي ص116.

3- الكتاب ج1 ص42.

»"[1]"، جاعلاً بهذا المفرد أسبق من الجمع، والمتكلم أسبق من المخاطب، الذي بدوره أسبق من الغائب.

وبالذهاب إلى اجتهادات الزمخشري يعرف المضارع بأنه « ما يعتقب في صدره الهمزة، والنون، والتاء، والياء »"[2]"، وهو بهذا مخالف لترتيب سيبويه، لكنه في التمثيل أخلط الترتيب فقال: « للمخاطب أو الغائبة تفعل، وللغائب يفعل، وللمتكلم أفعل »"[3]"، مهملاً حرف النون، وهذا يدل على عدم صدوره في ترتيب أحرف المضارعة على علة معينة. كما هو الحال عند سيبويه، الذي وإن لم يصرح بعلله في ذلك، إلا أن التمعن فيها يوحي بأسبقية المفرد على الجمع، والمتكلم على المخاطب والغائب.

إن الهدف من الوقوف على هذه المسألة، هو إيضاح ميل أعلام هذه المدرسة إلى التدقيق والترجيح، لا سيما وقواعد اللغة قد ضبطت، فلم يبق إلا مثل هذه الأمور، التدقيق والترجيح، وما تتطلبه من التعليل.

من الذين دققوا في ترتيب أحرف المضارعة ابن الأنباري،والعكبري، اللذان رتبا حروف المضارعة كالتالي: « الهمزة، ثم النون، ثم التاء، ثم الياء »"[4]" وبرّروا الترتيب بكون « الفعل...إما أن يكون خبراً عن المتكلم وحده، أو عنه وعمّن معه، أو عن المخاطب، أو عن الغائب »"[5]"، وتتبدى من هذا التعليل مجموعة ملاحظات:

1-ينظر الكتاب ج1 ص221.

2- المفصل ص321.

3- المفصل ص321.

4- أسرار العربية ص48. اللباب 23/2.

5- أسرار العربية ص48.

الأخذ بالجانب الوظيفي في تعليل القواعد، فالفعل لا يكون إلا مسندا، (خبرا عن)، تماشيا مع الخط العام الذي سار عليه نحاة العربية، حيث شكّل « الركن الاسنادي... فيصلا لفرز العناصر اللغوية »"[1]" بدراسة وظائفها قصد تحديد نوعها، اسم، فعل...

اعتبار مقتضيات عملية التواصل في تعليل القواعد، حيث روعي دور المتكلم في الموقف الكلامي، فالتواصل كما يقول ج.دبو (J.Dubois) « تبادل كلامي بين المتكلم الذي ينتج ملفوظا أو قولا موجها نحو متكلم آخر (Interlocuteur)» "[2]" هو المخاطب أو المتلقي، وبهذا فالمتكلم أو المرسل هو «مبدأ الكلام »"[3]"، وعليه سيكون ضمير الأنا وحده، أو من معه، هو الأسبق رتبة في الترتيب لضمائر الخطاب.

إدراكا لهذه المسلمة، عُلّلت قاعدة أحرف المضارعة « فالأصل أن يخبر الإنسان عن نفسه، ثم عن نفسه وعمن معه، ثم المخاطب، ثم الغائب »"[4]"، وعليه سيكون ترتيبها في عملية التقعيد بالهمزة أولا، لأنها للمتكلم، والنون ثانيا، لأنها له ولمن معه، ثم التاء للمخاطب والياء للغائب.

ويمكن القول أن هذا الترتيب جاء متوافقا ومستويات الإدراك، إذ المعرفة الحسية أسبق من المعرفة المجردة، والمتكلم والمخاطب أسبق من الغائب، ويمكن القول: إن تلك الحروف رتبت بحسب سمة الحضور في الموقف الكلامي، فالغائب لغيابه تأخر ضميره، والمتكلم والمخاطب لانبناء العملية التواصلية عليهما، قدمت ضمائرهما.

1- السمات التفريعية للفعل ص14.

2- اللغة والتواصل ص78 نقلا عن Les voix du langage. J.Dubois.

3- اللباب ج2 ص23.

4- أسرار العربية ص48.

أظهرت التعليلات معالم التفكير المنطقي في إنتاج اللغة وتقعيدها، وعبّروا عن ذلك بحكمة الوضع، وقالوا بعدة علل تعكس هذه الفكرة، منها علة التناسب التي تعتبر من مكونات الجمال"[1]"، إضافة إلى سمة التوازن والتنوع في الفلسفة الكلاسيكية.

علة المناسبة:

تساءل نحاة بغداد عن علة زيادة أحرف المضارعة أولا في بداية الصيغة الحديثة، فكانت وسيلة الإجابة مقابلة لواحق الفعل بسوابقه (أحرف المضارعة)، إظهارا للتناسب الموجود في القواعد والقوانين.

ما يلاحظ من تعليلات النحاة أنهم يوجّهون ما اختلف فيه من أقسام العناصر اللسانية باللواحق كما يظهر في الجدول التالي"[2]":

الباب	الخلاف	الترجيح	العلة
نعم/بئس	فعل/اسم	فعل	اللواحق (الألف، تاء التأنيث
صيغة التعجب	فعل/اسم	فعل	اللواحق (ياء الضمير: ما أحسنني)
عسى	فعل/حرف	فعل	اللواحق (تاء، الألف، الواو)
كان وأخواتها	فعل/حرف	فعل	اللواحق (التاء، الألف، الواو)

تعتبر اللواحق الأمارات الفارقة التي ميّزت الفعل عن بقية العناصر اللسانية، ولهذا اتخذت وسائل توجيه في المسائل الخلافية، وسبب ذلك سمة الاتصال؛ فاللواحق متصلة بما قبلها غير مفصولة عنه، بينما سوابق الفعل غير

1- ينظر التفصيل الجمالي –دراسة سيكولوجية التذوق الفني: شاكر عبد الحميد. سلسلة عالم المعرفة. مطابع الوطن الكويت 2001 ص16.

2- ينظر أسرار العربية ص90، 101، 108، 112.

ذلك، إلا (السين التنفيسية) مع المضارع. ولأثر الاتصال منعوا تقديم الفاعل على فعله، لأنه كالجزء منه، واشترطوا ذكر الجار في العطف على المجرور"[1]" للعلة ذاتها.

ولما جاءوا إلى تعليل مكان حروف المضارعة من الفعل، قاسوه على هاته اللواحق، ف(نون المضارعة) زيدت أولا لأنها زيدت آخرا في(قعدنا) و(قعدن)، و(تاء المضارعة) زيدت أولا لأنها زيدت آخرا في (قعدتُ) و(قعدتَ)، لأجل المناسبة، التي يمكن النظر إليها من عدة زوايا:

أ–زاوية المفاهيم التوزيعية:

تعنى اللسانيات التوزيعية بدراسة مواقع العناصر اللسانية ضمن السياق، وبالتالي « يتحدد توزيع [نوع] الكلمة بالشروط التركيبية الملازمة له »"[2]"، ولما كانت اللواحق ملازمة للأفعال، اعتبرت السمات المحددة لها، يقول ابن مالك"[3]":

بِتَا فَعَلتَ وأتتْ ويا افْعَلِي ونون أقبِلْنَّ فعلٌ ينجلي.

وبهذا يمكن القول: إن اللواحق حددت نوع الكلمة، بأنها فعل، بينما السوابق (حروف المضارعة) زيدت لتحديد نوع الفعل، ما دامت الأفعال أنواعاً ثلاثة: ماضٍ ومضارع وأمر، وبهذا يتحقق التناسب في توزيع الزوائد.

ب–زاوية المبادئ الوظيفية:

تميز المنهج الوظيفي بربطه بين بُنى اللغة والسياق الذي تعمل فيه « فالبنى الصياتية، والقواعدية، والدلالية محكومة بالوظائف التي تؤديها في المجتمعات التي

1– ينظر أسرار العربية ص79 والإنصاف ج2 ص382.

2– الكلمة في اللسانيات الحديثة: عبد الحميد عبد الواحد –التسفير الفني تونس ط1 2007 ص151.

3– متن الألفية: محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي. مطبعة عيسى البابي الحلبي مصر د.ت ص03.

تعمل فيها »"[1]"، والفعل باعتباره عنصرا لسانيا، يؤدي وظيفة الإسناد (+مسند) في تراكيب اللغة.

ولما كان الإعراب من خصائص المضارع، والإعراب وسيلة إبانة عن المعاني المختلفة، ومكانه آخر بنية الفعل،جُعل لحروف المضارعة البداية اقتساما للمهام، وتحقيقا للمناسبة في الوظائف، فكونها « أولا يدل على المعنى المنقول إليه بأول نظر »"[2]"،كما يقول العكبري.

ج –زاوية الدلالة:

اعتبرت لواحق الفعل التوزيعية السمات المميزة له عن بقية العناصر اللسانية الأخرى، بينما سوابقه، وإن كانت من حواليته التوزيعية، إلا أنها لا ترقى لذلك ،لأنها مختصة بالفعل المضارع لا غير.

ولما كانت جلّ لواحق الفعل تحمل معنى الإسناد"[3]"، وتحدد طبيعة المسند إليه، حملت حروف المضارعة هذه الدلالة، « فتاء المضارعة يختص بها المخاطب المذكر ،كما جعلت ضميرا له في قولك ضربت، وفي المؤنث هي علامة تأنيث الفاعل نحو: قامتْ، فجعلتْ أولا في المضارع لهذا المعنى »"[4]"، وكذلك النون في (قعدنا) و(قعَدْنَ) ،والمضارع(نقعد).

وعملا بإيجاد سمة التناسب بين السوابق واللواحق؛ حمل حرف المضارعة سابقا، على استعماله لاحقا في الفعل الماضي، كما يتبيّن ذلك في الشكل التالي:

1– مدخل إلى اللسانيات ص70.

2– اللباب ج4 ص24.

3– ينظر السمات التفريعية للفعل ص12.

4– اللباب ج2 ص24.

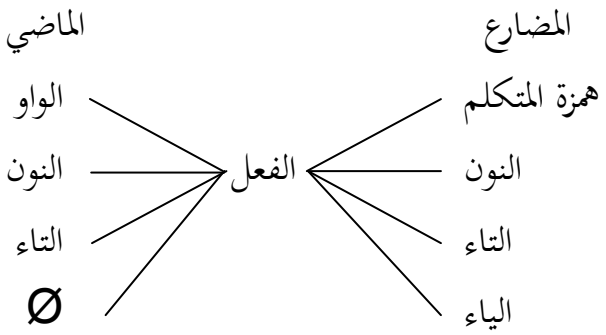

لما استعملت النون والتاء لاحقتين للإسناد، حملت نون المضارعة وتاؤها لذلك أيضا، بينما همزة المتكلم لا تستعمل لاحقة، كما أن واو الجماعة لا تستعمل سابقة، فحمل هذا على ذاك، والعلة كانت معنىً وأصواتا، فالمعنى هوأن« الواحد مقابل للجمع »"[1]، أما علة الأصوات (Phonétique) « فمخرجها[الألف] مقابل لمخرج الواو »"[2]".

وما يلاحظ في الشكل أعلاه، عدم وجود مقابل لياء المضارعة في لواحق الماضي، مما قد يخلّ باطراد التناسب المزعوم، وهنا لجؤوا إلى إيحاءات الصوت؛ فخفاء صوت (الياء) مناسب لحال الغائب، إذ لا يوجد لضميره المفرد لاحق مع الفعل"[3]".

ومما يستخلص من الشكل السابق، إطراد قواعد التوجيه، فالفرع يحتاج إلى دليل يميزه، « فما لا زيادة فيه أصل لما فيه الزيادة »"[4]"، ولهذا نميل إلى القول

1- اللباب ج2ص24.

2- م.ن ص.ن.

3- اللباب ج2 ص24.

4- مسائل خلافية ص72.

بكون الماضي أصل الأفعال، كما قال فريق من النحاة"[1]"، إذ ضرورة زيادة أحرف المضارعة تثبت فرعيته، وانعدام ذكرها في الماضي دليل أصلية هذا الفعل.

ومما تظهر فيه علة التناسب؛ إهمال بعض الأصول الثلاثية رغم توافر كل شروط استعمالها؛ من خفة، وتوافق الأصوات، كصيغة (لجع) المهملة؛ لا لثقل حروفها، بدليل وجود (رجع) و(نجح)، واللام أخت لهما، بل « لضرب من الإجماد له [الثلاثي] مع شياعه واطراده »"[2]"، شأنه شأن تصرفهم في الخماسي بالترخيم والتصغير والتكسير(سفرجل،سفيرج،سفارج،ياسفرج) علَما، فرغم ثقله ، أي الخماسي، لم يمتنع التصرف في بعض صيغه.

يعلل ابن جني هذه الحالات بعلة المناسبة، وتعتبرها من باب العمارة بين أبواب العربية، يقول: بأنها « عادة للعرب مألوفة، وسنة مسلوكة ،إذا أعطوا شيئا من شيء حكمًا ما، قابلوا ذلك بأن يعطوا لمأخوذ منه حكما من أحكام صاحبه، عمارة لبينها وتتميما للشبه الجامع لهما »"[3]"؛ فإهمال صيغ من الثلاثي (لجع) معادلة ومناسبة لتصرفهم في بعض الخماسي. وبهذا تضحى أحكام اللغة تشبه المساواة بين مكونات المجتمع، فإذا أعطيت لفئة ما مزية، وجب أن تعطى لجهة أخرى مزية أيضا، معادلة بينهما، ولهذا ربط ابن جني هذه الأحكام بعادة العرب.

1- اللباب ج2 ص15.

2- الخصائص ج1 ص68.

3- م.ن ج1 ص69.

III-المبحث الثالث: المستوى التركيبي.

إن تأخر ظهور هذه المدرسة مقارنة بمدرستي البصرة والكوفة، مكّن أعلامها من الإطلاع على اختلافات الآراء، ومهّد لهم توظيف قوانين الأبواب النحوية عللا، ترجّح بها المذهب، وتؤكد بفضلها صحة القواعد.

فقاعدة الفاعل لا يتقدم فعله استخدم فيها ضوابط إعراب الأفعال الخمسة، وشروط الإلغاء في ظن وأخواتها، إضافة إلى تركيب حبّذا، ولحوق ياء النسب"[1]"، فحذف النون في الأفعال الخمسة مثلا، وبقاء الألف والواو والياء فيها، دليل على اعتبار الفاعل جزءا من الفعل، وكذلك لحوق ياء النسب لكنت فتقول: (كنتي)، دليل على ذلك أيضا، وهذا ما جعل الفاعل يجب فيه التأخير بعد فعله.

والرغبة في الإبداع، أو شدّة الانكباب على دراسة هذه اللغة، مكّنت المتأخر من قول ما لم يبينه سابقه، فالعكبري يشقق من علل الأنباري عللا جديدة ،فـ(حبّذا) رغم تركيبها من فعل ،لا أنها لا تفيد، لأنها كالجزء الواحد"[2]"، وهذا لم يذكره ابن الأنباري، رغم إشارته إلى محل التركيب من الإعراب، وجعله مرفوعا بالابتداء"[3]"، دليلا على أنه جزء واحد.

كما أن مجيء صيغة (حبذا) بلفظ واحد، تثنية وجمعا وتأنيثا، وتصيغرها (أحيبذه)، بإسقاط إحدى الباءين والألف، علاوة على إمكانية الاشتقاق بالقول: حبذه أو لا تحبذ"[4]"، كلها علل متفرعة من العلة التي ذكرت عند ابن الأنباري، مما

1- ينظرأسرار العربية ص80-81.

2- ينظر اللباب ج1ص150.

3- ينظر اللباب ج1 ص150 -151.

4- اللباب ج1 ص150-151.

يثبت مقولة ابن جني في اختلاف العلماء في التعليل، إذ يرى الواحد منهم ما لا يراه غيره.

إن الناظر في تعامل البغداديين وقواعد التركيب، يرى وجود مسلمات عقلية صدرت عنها ظواهر اللغة، مما أكسب قواعدها هذا التجانس، جعلهم يكررون حكمة الواضع، وقدسية اللغة، يقول الزجاجي (337) « وإن كان تقدم في ذلك للعرب حسن بيان، وفضل نظم وحكمة، لما حباها [العرب] الله بذلك تخصيصا منه وتكرمة »"[1]"، وإلى هذا أشار ابن جني في خصائصه، والعكبري في مسائله"[2]".

ولما كان التخاطب لا يكون إلا بالمركب، كما يقول العكبري، روعي في تعليل قواعده جانبا التركيب؛ معاني المكونات، ووظائفها، ليجعلوا كلا منها في مجموعات متباينة الخصائص والوظائف، يدور جميعها في فلك ثنائيات درس، كالأصل والفرع، والخفة والثقل، والإعمال والإهمال، وغير ذلك. وسنقتصر في الدراسة على الأصل والفرع، لأنه يشير إلى البقية.

الأصل والفرع:

ما من كتاب في النحو وأصوله، إلا ويشير إلى هذه الثنائية، وحسبنا في التدليل على أثر هذه الفكرة تنوع مفاهيمها"[3]"، وذكر قيمتها يغنينا عن التفصيل، فهي « منهج في ردّ كل مجموعة متجانسة إلى شيء واحد، فالنحو يرد إلى شيء واحد وهو نصوص الاحتجاج، والأحكام التفصيلية ترد إلى شيء واحد، هو

1- الإيضاح في علل النحو ص45

2- مسائل خلافية ص107

3- ينظر نظرية الأصل والفرع ص71 وما بعدها.

القاعدة العامة للباب، والأدوات المتعددة ترد إلى أداة واحدة هي أم الباب »"[1]"، ولهذا ظل هذا المفهوم حاضرا في عمليتي التقعيد والتعليل.

لقد بنى البغداديون تعليلا تهم لقواعد الأبواب على هذا المفهوم، فتمكنوا بوساطته إفراد كتب كاملة لتعليل القواعد ككتاب "الإيضاح في علل النحو" للزجاجي، و"أسرار العربية" لابن الأنباري، و"مسائل خلافية" للعكبري، الذي لم يقف صاحبه على تحليل القواعد، بل نظّر لكيفيات التعليل ومصطلحاته، « فالأصل والفرع يؤخذ من جهة إفادة المعاني »"[2]"، و« الخفة والثقل يعرفان من طريق المعاني، لا من طريق اللفظ »"[3]" ،وغير ذلك مما يعبر عن نضج الفكر اللغوي بعامة، والتعليل بخاصة.

فالأصل في أقسام الكلم ،الاسم لاستغنائه بنفسه عن الفعل نحو: زيد قائم، والفعل فرع عليه، لحاجته إلى الاسم، وعدم استغنائه عليه"[4]"، والقول بمفهوم الأصل يقود إلى معنى الخفة والثقل، « فالخفيف ما قلّت مدلولاته ولوازمه »"[5]"، وهذا يناسب الاسم لأنه يدل على مسمى واحد، ولا يحتاج إلى ما يقوم عليه معناه، فلفظ(رجل) ؛دال على الذكر من بني آدم.

أما مفهوم الثقل فهو للأفعال « لأن مدلولاته ولوازمه كثيرة؛ فمدلولاته الحدث مقرونا بالزمن، ولوازمه الفاعل والمفعول،...»"[6]" وسائر الفضلات، ولهذا

1- ينظر نظرية الأصل والفرع ص13.

2- ينظر مسائل خلافية ص107.

3- م.ن ص111.

4- أسرار العربية ص42.

5- مسائل خلافية ص113.

6- م.ن ص111-112.

اعتبر أصل العمل، لأن دلالته لا تتحدد إلا بذكر لوازمه، ومنه يمكن تفسير كل أسرار الأبواب النحوية.

إن فكرة الأصل والفرع هي مقولة فلسفية، لكن تعليلها أظهر قوة صلتها بمباحث اللغة، وألمح إلى تنبه هؤلاء الأعلام إلى قيمة دلالة الكلمة، ونظام توزيعها في عملية التقعيد، وفي هذا يتجلى السبق المعرفي لهذا المنهج، إضافة إلى علمية التصنيف لأحكام هذه اللغة.

الفصل الثالث

تعليل الدروع من القاعدة

توطئة:

قد يقال في هذا الفصل إنّه من الأجدر له أن يكون جزءا من الفصل الأول، باعتبار ما خرج عن القاعدة لا يعدو أن يكون ظاهرة لغوية مسموعة، شأنها شأن ما درس هناك، فكلاهما صادر عن العرب.

نعم في هذا التوجيه سداد لم أتغاض عنه، لكن اطّراد الظواهر هناك وقلّتها هنا، حتّمت الفصل بينهما، وتخصيص لكل منهما قسما يخصه، فمدونة الفصل الأول شكلت مصدر التقعيد، ولذا كان تعليلها أسبق من تعليل القواعد، وإن كانت هذه الأخيرة؛ أي القواعد، وسيلة تعليل فيه لصدورها عنه.

مهما كان اسم هذا النوع من الظّواهر، الشّاذ،أو النّادر،أوالقليل، فهو في الكلّ، خروج عن القوانين المستنبطة، أنتجته أسباب نعرّفها في العنوان التالي.

عوامل وجود الشاذ في اللغة:

1-طبيعة الإنسان:

تميز الجنس البشري عن سائر المخلوقات بملكة اللغة التي ترتبط بالفكر تلازميا فالقول: « بالتفكير دون الكلمات محض محاولة خرقاء »"[1]" كما قال هيجل، ومن قبل أكّد الرازي بأن « الجمهور الأعظم من أهل العلم...سلّموا أنّ هذه الخواطر المتوالية والمتعاقبة حروف وأصوات حقيقية »"[2]"، شأنها شأن اللغة المسموعة.

ومن ذلك، قيل في اللغة: إنها ظاهرة إنسانية تعكس طبيعة الإنسان المعقّدة التي يستحيل الإلمام بجوانبها « فهيهات لأية جبرية علمية أن تنهض بطبيعة

1- اللغة نصوص مختارة. إعداد: محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي. دار توبقال المغرب ط2 1998 ص63.

2- م.ن ص64.

قوانينها »"[1]"، لعدم ثبات سيرورتها، وشدة تفاعلها مع أحداث هذا العالم، وحين تضبط قوانين السلوك البشري، تُعتبر الاستثناءات ويشار إليها، إذ لا مطلق في دراسة أية ظاهرة إنسانية.

2-منهجية الدرس اللغوي:

تنحصر عوامل الخروج عن القاعدة في هذا العامل في عنصرين اثنين طبيعة البحث ومنهجه.

أ-طبيعة البحث:

حين يقال بعدم إمكانية حصر الظواهر الإنسانية، يفهم استدلالاً أن الدراسة بنيت على الاستقراء الناقص، حيث تجري الملاحظة على الكثير، لاستحالة النظر في الكل؛علما بأن اللغة تخضع لناموس التطور،مما يجعل إمكانية تكوّن الشّاذ كبيرة؛فهو ينشأ إما من «بقايا حلقة قديمة...وإما إرهاصا لتطور جديد...و إما شيئا مستعارا من نظام لغوي مجاور»"[2]"،كما يرى أصحاب الدراسات التاريخية، و التاريخية المقارنة.

ب-منهج البحث:

مما يؤاخذ به القدامى في درسهم للّغة أن « الفيصل الدقيق بين اللهجات العربية وبين الفصحى لم يكن واضحا في كل المواضع »"[3]"، إضافة إلى مرونة التحديد التي اتسم به جمع المادة، كاختلاف النحاة في آخر الشعراء، وبيئات الاستشهاد وغيرها، مما أدى إلى ظهور أنماط لغوية تخرج عما استنبط من قواعد.

1- دراسات في الفلسفة المعاصرة: زكرياء إبراهيم. مكتبة مصر. د.ت ص17. وتعدد الأوجه في التحليل النحوي: محمود حسن الجاسم. دار النصير. سوريا. ط1 2007 ص56.

2-بحوث و مقالات في اللغة:رمضان عبد التواب.مكتبة الخانجي .مصر. ط3-1995.ص 83

3- القاعدة النحوية ص68.

لكن هذا الرأي لا يثبت إذا عُلم أن القرآن الكريم، وهو أرفع أدلّة النحو، فيه من الظواهر ما يخالف الكثير المطرد كما في الآية « إن هذان لساحران »"[1]" وغيرها، مما حتّم على النحاة إيجاد مخارج تعليلية، تعيد ما شذّ إلى ما اطّرد، وبهذا فدعوى مزج اللغات أثناء عملية التقعيد قد تخفت أو تزول.

أهمية تعليل ما خرج عن القاعدة:

نظر النّحاة إلى هذه اللغة بعين الإجلال والإكبار، لكونها لغة القرآن أولا، ولتجانس قواعدها ثانيا، لكن هذا الإعجاب قد يتزعزع حين تخرم مظاهر التناسق، بوجود الشاذ المخالف للقوانين العامة، حينئذ يصح التعليل ويصبح وسيلة إلحاق «... ما شذّ، بأبوابه التي تحكم بناءه؛ مما يعطي النظرية سمة الضبط والتماسك، في تواصل حميمي بين منطق اللغة الداخلي، ومنطق التفكير عامة »"[2]"، كالحديث عن الضرورات، وخصوصية اللهجات، وما بين وحدات اللغة من تفاعلات.

إن تعليل ما خرج عن القواعد، ليس من باب البجح الفكري، أومن باب الاستدراك على من فات، لكنه اتمام لجهودهم، بل هو جوهر دراسة اللغة « فإذا كان الهدف من تعليل النطق هدفا تعليميا، وكان الهدف من تعليل القاعدة هو إظهار حكمة العرب، فإن الهدف من تعليل الخروج عن القاعدة هو الدفاع عنها [اللغة]، أمام النصوص التي تهدّد إطرادها »"[3]"، وبذلك تحفظ اللغة مثاليتها، ويحفظ الدرس فيها شروط علميته؛ حيث الموضوعية، والشمول، والتماسك، والاقتصاد"[4]".

1- سورة طه الآية 63.

2- ضوابط الفكر النحوي : ج1 ص513.

3- الأسس المنهجية ص373.

4- ينظر الأصول ص12.

وتجدر الإشارة إلى أن الشّذوذ لا يعني الإخلال بالمعنى، « فالكلام إنما يُصلحه أو يفسره معناه »"[1]"، لكنه يعني إيصال المعنى بضرب من الصناعة اللفظية مخالف لما كثر استعماله، ولهذا جعل ابن جني بعض مظاهر هذا الباب من شجاعة العربية ،كالتحريف ،والحمل على المعنى"[2]"، كما في خطاب المذكر بالمؤنث أو العكس، وتحريف (بل) بـ(بن)، و(ثم) بـ(فم).

وإدراكا منه لقيمة هذا النوع من الظواهر، أفرد ابن جني كتابه (المحتسب) للقراءات الشاذة، وكان أول من فعل ذلك « وكان من مضى من أصحابنا لم يضعوا للحجاج كتابا فيه [الشاذ]، ولا أولوه طرفا من القول عليه، وإنما ذكروه مرويا مسلما مجموعا، أو متفرقا... فأما أن يفردوا له كتابا مقصورا عليه،أو يتجردوا للانتصار له، ويوضحوا أسراره وعلله، فلا نعلمه »"[3]"؛ إذ العناية كانت بتوجيه القراءات السبعة المشهورة، كما في كتاب الحجة لأبي علي الفارسي.

عوامل الاهتمام بالشاذ:

يمكن حصر ذلك في عاملين اثنين، أحدهما داخلي متصل بالتطور النوعي للدراسة اللغوية، والثاني منهما خارجي له صلة بالواقع العلمي كما سنرى.

أ–التطور العلمي للنحو:

حين اكتمل بناء الهيكل النظري للغة العربية، قواعد واصطلحات، اعتمادا على الشائع المطّرد في الاستعمال، خلال القرنين الثاني والثالث الهجريين، شرع العلماء في التنظير لعلم العربية، كما يتجلى في خصائص ابن جني، وما

1– الخصائص ج2 ص298.

2– ينظر م ن ج2 ص302–303.

3– المحتسب ج1 ص105.

يُلمح في ثنايا كتب أبي علي من قبل، مما أدى إلى مراجعة بعض القضايا والآراء، منها الموقف من الشاذ، بإعادة النظر فيه بعد أن كان يطرح حفظا في الذاكرة، أو ردّا وتخطيئا، ويعتبر ابن جني فارس هذا الاتجاه بلا منازع.

ب–ملابسات الواقع:

ذكرت هذا العامل من قبل، في دوافع التعليل، وبيّنت أثر الشعوبية، وصراع العلماء فيما بينهم، وكلف الناس بالفلسفة، واعتداد الكل بصنعته، مما اضطر النحاة إلى النظر في المطاعن الموجهة إليهم، ومراجعة أحكامهم في المواد الشاذة؛ فهي« ليست شاذة، وأن من الممكن العثور على مكان لها داخل نظام اللغة، وكل ما في الأمر، أن هذه القواعد والعمليات تم تطبيقها في ظروف غير عادية »"[1]". كان همّ العلماء فيها ضبط مدونة نموذجية تستنبط منها القواعد لحفظ القرآن وتعليم العربية.

يمكن اعتبار الالتفاتة إلى ما خرج عن القواعد، هو نتيجة الجمع بين المذهبين البصري في اعتداده بالاستعمال النموذجي، والكوفي في أخذه بالمتداول والنادر،وبهذا اكتمل المنهج اللغوي الصحيح، الذي يصف كل « ما يقال فعلا في المجموعة اللغوية »"[2]"، دون استثناء، فبعد استنباط قواعد المدونة النموذج، شرع في تأصيل ما خرج عنها.

1– التراث اللغوي العربي ص54.

2– Aborder la linguistique : Dominique Maingueneau. Seuil PARAFRANCE 1996 p11.

ا-المستوى الصوتي:

بما أن مدونة الكلام المدروسة ستكون ممّا خرج عن القواعد المطّردة، فالقول بالغلط والتوهم، والضرورة عللا، أمر منتظر، لكن الذي يلفت النظر وجود اتجاه يتزعمه ابن جني يريد إظهار الشاذ نتيجة من نتائج تغيرات المطرد.

علة الغلط في الهمز:

إن القول بالغلط لم يكن من صنعة أحدثها علماء هذه المدرسة ، فقد قال بها غيرهم من قبل؛ فالفراء (207) مثلا، يرى همز (معايش) من قوله تعالى: « وجعلنا لكم فيها معايش »"[1]"، من قبيل التوهم والغلط فيقول :« وربما همزت العرب هذا وشبهه، ويتوهمون أنها فعيلة لشبهها بوزنها في اللفظ وعدة الحروف »"[2]"، ويكرر هذه العلة في أكثر من موضع، مصرحا بلفظ الغلط"[3]"، أو ملمحا إليه بلفظ التوهم.

كما أن المحدثين أخذوا بهذه العلة في دراساتهم ،وعرفوه بأنه «الميل العارض –الذي يمكن التنبؤ بحدوثه –من كلمة أو صيغة إلى الخروج عن مدارها الطبيعي في التطور،والدخول في طبيعة كلمة ،أوصيغة أخرى»"[4]"، لوجود مشابهة متوهمة بينهما،و لهذا اعتبر التوهم أحد أسباب الهمز الشاذ"[5]"،كما في همز (معائش)و(مصائب)،و(منائر).

1- الأعراف الآية 10.

2- معاني القرآن: أبو زكرياء يحي بن زياد الفرّاء. تع: إبراهيم شمس الدين. دار الكتب العلمية بيروت ط1 2002 ج1 ص251.

3- ينظر م.ن ج1 ص308. ج2 ص125.

4- دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية:يحي عبابنة. دار الشروق.الأردن ط1،2000ص174.

5- وهي المبالغة في التفصح،والتخلص من الكراهة،والنبر.ينظر كتاب القراءات القرآنية ص76.

لقد صرّح أبو علي (377) بعلة الغلط، كما في توجيهه لقراءة "معائش"[1] وعبّر عنها بأساليب أخرى ،مثل "لا وجه له"[2] و"ليس بالقياس"[3]، و على هذا الرأي سار ابن جني، إلا أنه تميز بتجاوزه حدود التعليل بسرد القواعد، إلى ايجاد أسباب الغلط،والذي به يرد للمستعمَل الشاذ معا لم اطراده.

ففي تعليله لأسباب الغلط في همز(مصائب)،يشير ابن جني إلى قضية الأصل و البدل،«فالبدل من الأصل ليس أصلا، ولذلك قد عومل...معاملة الزائد »[4]؛أي أن ياء (مصيبة) ليست أصلا،بل بدلا من الأصل؛ وهو(الواو)، ولذلك اعتبرت زائدة،فهمزت في الجمع(مصائب)،لما في الزيادة والجمع من تشابه في الفرعية وعدم الأصالة.

وبهذا التعليل، تخف حدة رد تلك الظواهر، وتخفت المطالبة بتصحيحه،كما يتجلى عند أبي علي الفارسي حين قال في همز(معائش): «لا إشكال في تصحيحه،و في وجوب العدل عن إعلاله»[5]، لأنه حكّم القاعدة القياسية،بينما ابن جني بيّن كيفية حدوث ذلك،مستشهدا بكلام سيبويه حول همز العرب لغير المهموز، كما في قولهم:راية،راءة[6]؛ إذ همزوا بعد ألف ليست زائدة،لكنها مبدلة من الواو، فحملت على الألف الزائدة.

1- الحجة في علل القراءات السبع: أبو علي بن عبد الغفار الفارسي. تح: عادل أحمد عبد الموجود وشركاه. دار الكتب العلمية. لبنان. ط1 2007 ج3 ص4-5.

2- الحجة ج3 ص152.

3- م.ن ج1 ص380.

4- الخصائص ج3 ص197.

5- الحجة ج3 ص05.

6- ينظر الخصائص ج3 ص198. الكتاب:ج 3 ص 520 .

علة الأداء (زمن الصوت):

تميز ابن جني بتركيزه على الأداء، وما يحدث فيه من تلوينات وتنويعات، ويتجلى ذلك في كثير من المواضع، وأبرزها ما نظّر له في بابي "إجراء اللازم مجرى غير اللازم"[1]، و"إجراء المتصل مجرى المنفصل، وإجراء المنفصل مجرى المتصل"[2].

ففي ظاهرة الهمز مثلا؛ علل قراءة "اشترؤوا الضلالة"[3] و"ادّرأتهم"[4] بعلة الاستذكار التي يمكن جعلها في نوعين؛ داخلي متصل بمقاطع المتوالية اللغوية، وخارجي غير متصل ببنية الجملة، بل بشيء خارجي،كتنوع الأداء في القراءات.

أ–مد الصوت للاستذكار الداخلي،:

من بين التعليلات التي علل بها الهمز في قوله: "اشترؤوا"،أنه أخذ بشروط جواز الهمز، فالضمة في واو (اشترؤوا) عارضة لا يجوز إعلالها، إنما تشبع ضمتها فيطول صوتها لأجل الاستذكار، وفجأة يبدأ باللفظ المستذكر، وهو (الضلالة) بقطع همزة "ال" التعريف.

يقول ابن جني: «... إذا وقفت مستذكرا (للضلالة)، فتضم الواو من (اشتروا)، على ما كانت عليه من الضم لالتقاء الساكنين، ثم تشبع الضمة

1– الخصائص ج3 ص66.

2– م.ن ص31.

3– سورة البقرة الآية 06.

4– سورة يونس الآية 16.

لإطالة صوت وقفة الاستذكار، فتحدث هناك (واو) تنشأ عن ضمة واو الضمير ثم تبتدئ فتقول: ألضلالة »"[1]"،لأن إطالة المد تنقله إلى همزة.

إن إطالة الصوت حالة فكرية يمر بها المتكلم، ليبحث فيها عن البنية اللغوية المناسبة، وفور تذكرها، يبدأ بها فتحرك بداياتها إذا كانت ساكنة، وقد يكون الاستذكار بمدّ ضمة الواو الأولى فتجتمع ضمتان"[2]"، مما يستدعي همز الأولى تجنبا للثقل.

ويتأكد تميز هذا التعليل بمعرفة رأي الدارسين فيه، فالزجاج(311) مثلا، يحمل هذه القراءة على الغلط، «...من يبدل الضمة همزة فيقول: اشترؤوا الضلالة فغالط »"[3]"، لعدم لزوم ضمة الواو، لأنها عارضة لالتقاء الساكنين، وبهذا الرأي قال أبو علي « وليس إبدال هذه الواو همزة...في هذا الموضع بالقياس»"[4]"، وعلى هذا التوجيه سار ابن يعيش بجعل قراءة الهمز خروجا عن القاعدة"[5]".

ب–مد الصوت للاستذكار الخارجي:

من نماذج هذه العلة، توجيه ابن جني للهمز في قراءة أبي عمر بن العلاء لقوله تعالى: « حتى إذا إداركوا فيها »"[6]"، حيث استعان في تعليله بطريقة القراءة لهذه الآية فقال: « قد وقف على ألف (إذا) مميلا بين هذه القراءة،

1– المحتسب ج1 ص136 و358.

2– ينظر المحتسب: ج1 ص136.

3– معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق إبراهيم الزجاج. تع: عرفان بن سليم العشا. المكتبة العصرية لبنان– ط1 –2006– ج1 ص49.

4– الحجة ج1 ص380.

5– ينظر شرح الملوكي ص272.

6– سورة الأعراف الآية 36.

وقراءته الأخرى التي هي "تداركوا"، فلما اطمأن على الألف لذلك القدر من التمييل بين القراءتين، لزمه الابتداء بأول الحرف، فاثبت همزة الوصل مكسورة »"[1]"، كما يوجبه القياس.

ويجب التنبيه على أن الوقف على (إذا)، لا يعني « قطع الكلمة لما بعدها مقدارا من الزمن مع التنفس، وقصد العودة إلى القراءة في الحال »"[2]"، بل يعني مدّ الصوت بالصائت الأخير إلى أن يتذكر ما يطلبه، وهو التمييل بين القراءتين، ودليل هذا، حمل ابن جني هذه الحالة على همزة "اشترؤوا" التي لا وقف فيها، إضافة إلى تكراره لسمة تطويل الصوت"[3]".

وكعادة ابن جني في ميله للتنظير، بيّن خصوصية النص القرآني وشروط تعليل ظواهره، وكيفية التعامل مع قرّائه، « و لا يحسن أن تقول: إنه قطع همزة الوصل ارتجالا هكذا، لأن هذا إنما يسوغ لضرورة الشعر، فأما في القرآن فمعاذ الله، وحاشا أبي عمرو »"[4]"، وفي هذا إيجاب لتوافر ميزات خاصة في من ينبري لدراسة النص القرآني، من ضرورة معرفة الأحكام، والاطلاع على القراءات لأنها توضح بعضها.

وغير بعيد عن الأخذ بأسباب الأداء ،تظهر علة الجوار التي تشيع في كتب الدارسين، قدامى ومحدثين، لكنّ مسافة البحث تقتضي التركيز على نماذج معينة.

1-المحتسب ج1 ص358-359.

2- حلية التلاوة: مصطفى أكرور. دار نجيب الجزائر ط1 1994 ص93.

3- ينظر المحتسب ج1 ص357.

4- م ن ج1 ص357-358.

علة الجوار:

قبل الحديث بأثر الجوار لا بد من ذكر قول الدارسين في الهمز في قوله تعالى :« ولا الضألين »"[1]"، وقوله « لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جأن »"[2]" بهمز (جان)، حيث عللت بالفرار من التقاء الساكنين"[3]"، المدّ واللام الأولى المدغمة، والمدّ والنون الأولى المدغمة في (جان)، وعللت أيضا باللغات، إذ من العرب من يشدّد ما جاء مشدّدا بعد مدّ، فيقول شابّة، شأبة، وفي دابّة دأبة ،وفي مادّة مأدة"[4]".

أما ابن جني فيقلب الظاهرة المدروسة على كل أوجهها، ويبدع في الوصف؛إذ يرى بأن الهمزة هي نتيجة مد الصوت، « زيد في مدّة الألف، واعتمدت وطأة المدّ، فكان ذلك نحو من تحريك الألف، وذلك لأن الحرف يزيد صوتا بحركاته، كما يزيد صوت الألف بإشباع مدته »"[5]"، لأنه حرف كبقية الحروف، وهذا يدعو إلى إيجاد بديل يحمل ما استجدّ في الصوت.

إن "اعتماد وطأة المدّ" بمثابة تحريك الألف « نحوا من تحريك الألف»، وإذا تحركت الألف قلبت همزة، لأنها أقرب مجاور لها، فهو بهذا لا يكتفي بالقاعدة اللغوية (التقاء الساكنين)، والعلة السماعية، بل يوظف مبادئ أداء القرآن ، إذ إطالة المدّ وبعده حرف مضعّف مبدأ من مبادئ التلاوة"[6]"، يمكن تعميمه على ما يماثله في الكلام.

1- الفاتحة الآية 7.

2- الرحمن الآية 74.

3- التبيان في إعراب القرآن ج1 ص374. الكشاف ج1 ص17، شرح الشافية ج2 ص363.

4- ينظر الكشاف ج1 ص17. و سر الصناعة ج1 ص73 والمحتسب ج1 ص125.

5- المحتسب ج1 ص123.

6- ينظر حلية التلاوة ص57.

ويبدو أن ابن جني يأخذ بعلة الجوار سببا رئيسا في كل ظواهر الهمز، « فالحركة إذا جاورت الحرف الساكن، فكثيرا ما يجريها العرب مجراها فيه، فيصير لجواره إياها كأنه محرّك بها »"[1]"، سواء جاء بعده مشدّد، كالأمثلة المذكورة، أم غير مشدّد،كقولهم في:(الساق سأق)، وفي(الخاتم خأتم)،وفي(العالم عألم)، وفي(موسى مؤسى). قال جرير"[2]":

لحبّ المؤقدان إليّ مؤسى وجعدةٌ إذا أضاءها الوقود.

ومما يبدو في تعليلات ابن جني ،عدم اكتفائه،أو وقوفه عند العلل النقلية، بل كان يميل إلى تحليل آليات حدوث الظاهرة، قصد ايضاح مظاهر الاطراد فيها.

و مما يبدو أيضا،قوله بسكون حروف المد،"فيصير الألف بجواره إياها[الفتحة] كأنه محرك بها،...وضمة الميم في(موسى)لما جاورت الواو الساكنة كأنها فيها"،و هو في هذا ملتزم بالسائد في فكر عصره؛إذ «لما لم يستطع القدماء تحريك أصوات المد،قرروا أنها ساكنة»"[3]"،فلم يميزوا بين الصوائت (العلل) الطويلة،وبين أنصاف العلل(أشباه الحركات)،تأثرا بطبيعة الخط العربي الذي جمع بين المفهومين في رمز واحد.

أما الدراسات الحديثة فتقول باستقلالية الصائت عن الصامت؛ فليس لأحد "ملك يمين الآخر"[4]" بعبارة تمام حسان،وفي هذا خروج عن رؤية القدامى

1- الخصائص ج1 ص104-105.

2- الرواية بالوافدان و موسى.ديوان جرير،شر:محمد اسماعيل الصاوي، الشركة اللبنانية للكتاب دت ص147.

3-دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية ص 168.

4-اللغة العربية معناها ومبناها ص171.

للحركات بأنها فروع،وتقول الدراسات أيضا بحركة المد«أصوات المد نفسها ليست إلا حركات»"[1]"،لأنها تضعيف لكمية الصوائت القصيرة.

ففي قراءتي "الصألين" و "الجأن"، يتخلص من تتابع الحركتين في مقطع واحد،أو ما يسمى ب(الحركة المزدوجة –diphtong)،بواسطة الهمز؛ إذ تقسم الحركة الطويلة لهذا المقطع إلى حركتين (ض ـَ لْ)، و(ج ـَ نْ)، ثم تقحم الهمزة للفصل بين تينك الحركتين"[2]"،تخلصا من ثقل المقطع الطويل المغلق في وسط بنية الكلمة.

أما ألفاظ (خأتم،وسأق،وعألم) وغيرها، مما ليس مشدّدا بعد ألف المد، فالدرس الصوتي الحديث يرى أنها من قبيل التخلص من طول الحركة الطويلة، وتعويض الجزء المحذوف بهمزة ،تصلح الخلل الناجم عن ذلك التقصير، فهمز (سأق) يجنب اللفظ كراهة تتابع الصوائت و أشباهها في المقطع الواحد"[3]"،فكلمة (ساق) يكتب مقطعها الأول (س ـَ)،مما يتطلب التخلص من إحداهما،وتعويض ما حذف بالهمزة كما أسلفت.

و بهذا يمكن القول إن إشارة ابن جني إلى أن إطالة المد، هو بمثابة تحريكه،وأن المد يتأثر بالصائت قبله،فيعد ذلك تحريكا له،وفي كلٍّ،يحدث الهمز للفصل بين حركتين بعد صامت،وفي هذا دنو من منطلقات التعليل الحديث، المبني على فكرة المقاطع اللغوية المستحدثة في الدراسات العربية.

1– دراسات في علم اللغة :ق1 ص77.

2– ينظر دراسات في فقه اللغة ص167.

3– م ن ص173،و القراءات القرآنية ص39.

قد يكون التعليل السابق من صلب العملية الوصفية المحللة لتفاعل أصوات البنية اللغوية،وهذا يعني وجود أنماط أخرى من سبل التعليل لدى المحدثين، والتي سنختار منها ما يلي:

أ-الهمز عند ابراهيم أنيس:

تحدث المحدثون عن ظاهرة الهمز، فميّز إبراهيم أنيس ما بين الهمز والتهميز، فحصر الأول فيما كان أصله الألف، ناسبا القول إلى القدامى"[1]"، وفي هذه النسبة نظر، ليس المقام مقام ذكرها، أما التهميز فهو إيثار الهمز فيما ليس ألفا في الأصل، ك(مؤسى) في البيت السابق لجرير، وفي الكل أوعز ظاهرة الهمز للبدو"[2]".

نعم في هذا التوجيه جزء من الصحة، فظروف البادية تفرض على المتكلم رفع الصوت وإبرازه، مما يجعله يهمز غير المهموز، لكن معرفة كون ابن كثير، وهو مدني"[3]"، كان يقرأ بالهمز في « وكشفت عن سأقيها »"[4]"، وأن شواهد الهمز الشعرية كقولهم احمأرّت... وادهأمّت"[5]"، في شعر كثيّر؛ وهو « من شعراء الحجاز الغزلين »"[6]"، لكن معرفة هذه القضايا تجعل نسبة الهمز (النبر) إلى البادية فيه نظر.

1- الأصوات اللغوية ص100.

2- م ن ص100.

3- ينظر تيسير الرحمن في تجويد القرآن: سعاد عبد الحميد. دار التقوى مصر د.ت ص21.

4- سورة النمل الآية 44. ينظر الحجة ج1 ص109.

5- ينظر ديوان كثير عزة: جمع إحسان عباس_دار الثقافة_لبنان_دط 1971 ص323.

6- الجامع في تاريخ الأدب العربي: حنا الفاخوري. دار الجيل لبنان د.ع ج1 ص503.

ب – الهمز عند رمضان عبد التواب:

أما رمضان عبد التواب فرأى الهمز ضربا من التفصّح،إذ يقول: « فبعد أن صار الهمز شعار العربية الفصحى، تسابق العرب في النطق به، فأدى ذلك إلى همز ما ليس أصله الهمز، مبالغة في التفصح »"[1]"، وهذا الأمر قد يكون صحيحا إذا قُصر على شواهد الشعر، أما وقد ثبت الهمز في القراءات القرآنية ، فلا نعتقد أن للتفصح أثرا في ذلك.

ومما يجدر ذكره في نهاية هذا الجزء من الدراسة،أن التعليل بفكرة المقاطع اللغوية يؤدي حتما للحديث عن مواطن النبر في الكلمات،لارتباطهما،وهو يعد أحد أسباب الهمز،كما أسلفت، لكن بعد دراسة أنواعه وتطبيقها، ثبتت « تقريبيته من ناحية، وجزئيته من ناحية أخرى»"[2]"، إذ لا يمكن تطبيق معالمه على كل بنيات اللغة العربية، ولعل هذا– كما يرى أحدهم– سر عدم عناية القدامى بتحديد مواقعه"[3]"، وبهذا يضحى القول بالجوار هو العلة المثلى في دراسة هذه الظاهرة.

التعليل بالمذهب الكلامي:

سبق وأن تحدثت عن تأثر الدرس اللغوي بقضايا العقيدة ومبادئ المذهب الكلامي، لأن المعلل في تعليمه للغة، أو دفاعه عنها، يحتاج إلى كل دليل نقلي أو عقلي في دراسته، ومن هذه الأدلة القول" بالمنزلة بين المنزلتين" الذي طال حتى أدق المباحث وهو الأصوات.

1– التطور اللغوي ص81.

2– دراسة الصوت اللغوي ص358.

3– القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن –قراءة في التوجيه الصوتي: جواد كاظم عناد. مؤسسة الانتشار العربي لبنان ط1 2011 ص67.

درس ابن جني بعض الظواهر الصوتية وعللها بمذهبه الكلامي، فقال بالمنزلة بين المنزلتين كما في قول الراجز"[1]"

له زجل كأنه صوت حاد

إذ علل حذف الواو من (كأنه) بالمبدأ الكلامي المذكور، لأن الوقف على الهاء « يقضي بالسكون،... والوصل يقضي بالمطل وتمكين الواو »"[2]"، ولهذا كانت حالته تلك بين الوصل والوقف.

إن تأثر الدرس اللغوي بأسس فكرية غريبة عنه، ليس حكرا على دراسات العرب بعامة، والبغداديين بخاصة، بل إن الدرس اللساني الحديث أصّل مناهجه اعتمادا على نزعات فلسفية سابقة عنه، إذ يتحدث منظّروه عن النزعتين التجريبية والعقلية"[3]"، اللتين بني عليهما خطابه،و يذكرون تأثير نظرية دارون حول تطور الأجناس في أصحاب المنهج التاريخي في البحث اللساني . ولعل هذا كان السبب المباشر في تنوع مناهج الدرس بين المدارس اللسانية المختلفة.

1- الخصائص ج2 ص242.

2- م.ن ص4.

3- ينظر مدخل إلى اللسانيات ص42-43. والأسس الابستمولوجية للنظرية اللسانية ص28-30.

II-المستوى الإفرادي

ستبرز في هذا المستوى، علل الضرورة، والتوهم، وتداخل اللغات وغيرها، مما يتطابق وسمة الخروج عن القواعد، وهو تعليل موضوعي يتوافق ومكونات الدرس، فمدونة البحث يغلب عليها الشعر، وأداة نقلها الرواية التي قد يعتريها الخطأ، وبيئة السماع واسعة يستحيل تجانس الأداء بين أبنائها، لكن ما منهج تعليل ظواهر ما شذ منها؟

القياس:

يمكن القول إن في التعليل بالقياس تنوعا لطرق الحمل في المسألة الواحدة، ومن أمثلة ذلك، تعليلهم ما شذ من جموع التكسير، فالقاعدة أن كل اسم بزنة (فَعَل) أو (فَعْل) واوي العين أو يائيها، جمع قلته يكون بزنة (أفْعال): قلم أقلام، جبل أجبال، جمل أجمال، وبيت أبيات، ثوب أثواب.

أما جمع الكثرة ل(فَعَل) وصيغة (فَعْل) الساكنة العين، فهو (فِعال) و(فعول) يقال: جبل جبال، وجمل جمال، وبيت بيوت، وثوب ثياب، وحبل حبال"[1]". لكن قاعدة جموع القلة والكثرة قد لا تطّرد، فيحكم على الظواهر الإفرادية بالشذوذ، والخروج عن القوانين المضبوطة، كقولهم أجبل، وأجمل، وأثوُب، وأزمُن، وأزناد، وأفراخ، ولكل منها دليل في السماع، سنكتفي ببيت ذي الرمة"[2]":

أمنزلي مَيِّ سلامٌ عليكما هل الأزمن اللائي مضينا رواجع.

تنوعت طرق القياس في التعليل، فأبو البركات بن الأنباري يحمل ذلك على المعنى فيقول: « لما كان(زمن) بمعنى(دهر)، و(دهر)يجمع على(أدهر)،

1- ينظر توجيه اللمع ص446-452 وشرح الشافية ج2 ص265. وأوضح المسالك ج4 ص247.

2- ديوان ذو الرمة تقديم أحمد حسن_دار الكتب العلمية_لبنان ط1_1995ص155.

فكذلك جمعوا (زمنا) على (أزمن)، لأنه في معناه »"[1]" وكذلك الأمر في (فرخ وأفراخ) لأنه بمعنى (طير وأطيار) و(زند وأزناد) لأنه في معنى (عود وأعواد) "[2]".

أما ابن جني فيتعامل في قياساته مع قوانين الصيغ- وسنبين قيمة ذلك لاحقا-إذ يركز على مكونات الوزن، فصائت العين من جنس (الألف)، ومنه تكون(فعَل) مقيسة على (فعَال)، وبهذا علل ما جمع من (فَعَل)على(أفعلة)، ك(ندى أندية)، و(باب أبوبة)، و(خال أخولة)، لأنهم « أجروا فتحة العين مجرى الألف الزائدة بعدها »"[3]"، ف(ندى)، و(باب) و(خال) محمولة على(غداء) و(غطاء).

وإذا قلب هذا القانون« أجروا الألف الزائدة بعد العين مجرى الفتحة »"[4]"، وبه يمكن تعليل ظواهر أخرى موسومة بالخروج عن القواعد؛ كجمع (عراء، أعراء) و(هباء، أهباء)، إذ القياس يقضي بجمعها على (أفعلة)، ك(غراب أغربة)، و(جواب أجوبة). يقول ابن مالك"[5]":

في اسمٍ مذكّرٍ رباعيٍّ بمد ثالثٍ أفعِلة عنهم اطَّرد

صفات صوامت الكلمة:

سلف القول إن ابن الأنباري حمل الظواهر على بعضها بالنظر إلى المعاني الجامعة بينها، ف(زمن) بمعنى (دهر) ،ولذا حُمل عليه في الجمع، وله سبيل أخرى في تعليل شواذ الجموع،و هي النظر إلى صفات عين الكلمة، واتخاذها وسيلة تعليل .

1- أسرار العربية ص247.

2- م.ن ص245-246.

3- الخصائص ج3 ص37. شرح الملوكي ص 277

4- م.ن ص. ن.

5- ألفية بن مالك ص53. وينظر أوضح المسالك ج4 ص301.

فالتكرير صفة في (الراء)، و(النون) فيها عنّة، وأخذا بهاتين الصفتين، يمكن الافتراض بكون (فعْل) الساكنة العين، أن تصبح (فَعَلَ)، فيصحّ جمعها على (أفعال)، فجمع (فرْخ) على (أفراخ)، و(زَنْد) على (أزناد)، سببه صفة صوتي (الراء)، و(النون)، فالراء مكرّرة، والنون بها غنّة، مما يعني أن هذه الصفات أعطت للحرف الساكن قوة إضافية جعلته بمثابة المتحرك"[1]"،الذي يجمع على (أفعال).

قيمة هذا التعليل:

رغم دقة هذا التعليل وانحصاره في بنية الكلمة، ورغم اهتمام ابن الأنباري وتنبهه بحمل الصيغ على بعضها لاشتراكها في المعنى (كزمن ودهر، وفرخ وطير)، إلا أن التعليل بقوانين الصيغ كما هو الحال عند ابن جني، أنجع وأسلم لأسباب منها:

عدم إمكانية تعميم ذلك النمط من التعليل على كل الصيغ، إذ ما توافر في (فرخ، وزند) من صفات فارقة في عين الكلمة، قد لا يتوافر في ألفاظ أخرى، كجبل أجبل وجمل أجمل.

كما أن تعليل الصيغ بحملها على ما يقابلها في نفس الحقل الدلالي، غير مضمونة النتائج لمحدوديتها أيضا، إذ علل ابن الأنباري جمع (أفراخ، أزناد، أزمن) بالحمل على (طير،و عود، ودهر)، لكنه أهمل أصل كلمة (الأنف)، ولم يحملها على غيرها، رغم أنها كانت من أمثلة الدراسة"[2]".

ومنه يظهر المنهج التعليلي عند ابن جني الذي تعامل مع الميزان الصرفي؛ فعلّل مكوناته، وحملها على بعضها البعض، مما يمكّن من دراسة أكبر

1- ينظر أسرار العربية ص245.

2- م ن ص245-246.

عدد ممكن من الصيغ، فتعمم القاعدة، وتمكن من التنبؤ بكلمات غير مستعملة، « والتنبؤ من أهم وظائف التفسير العلمي »"[1]"لأنه يدل على قابلية التعميم و على التماسك،وعدم التناقض.

ويجدر الإلماع إلى أن القول بكون ابن جني علّل بوساطة التعامل مع ميزان الظواهر لا الظواهر، لا يعني إهماله المعنى وأثره في التعليل، فتعدد صيغ جموع الكثرة للبنية اللغوية، يعكس تنوع المعنى المراد التعبير عنه، ف(بيت) غير بيوتات)، و(عقبان) غير (عقابين)، وقس على ذلك « وكأن بيوتا مائة، وبيوتات مائة ألف، وكأن عقبانا خمسون، وعقابين أضعاف ذلك »"[2]"، وبهذا يكون المعنى الموجه الفعلي للمباني.

لم ينحصر التعليل عند ابن جني بخاصة في مكوني الصيغة؛ المبنى والمعنى، بل تجاوز فيه إلى كل ما من شأنه تأكيد الرأي، كالعقائد المذهبية، والعوامل الاجتماعية.

التعليل بالعقيدة:

من بين قضايا الخلاف الفكري بين اليهود والمسلمين من جهة، وبين الشيعة وأهل السنة من جهة أخرى، قضية البداء، الذي معناه « ظهور الرأي بعد أن لم يكن »"[3]"، واستصوابه بعد أن كان مجهولا، وفي هذا نفي لصفة أزلية علم الله تعالى"[4]".

1- التفكير العلمي في النحو العربي ص173.

2- الخصائص ج1 ص163.

3- التعريفات ص41.

4- ينظر مسألة البداء: الإبانة عن أصول الديانة. أبو الحسن علي بن اسماعيل الأشعري –دار ابن حزم ط1 2003 ص62. ومنهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية: أحمد بن عبد السلام بن تيمية. تع: محمد أيمن الشبراوي دار الحديث مصر 2004. مقدمة المحقق ص09.

لقد نقل ابن جني هذه الفكرة إلى مباحث التعليل اللغوي، وبيّن أن تعدد وجوه الشيء الواحد ،لا يعني إلغاء هذا للّذي سبقه، فتعدد صيغ جموع التكثير لا يعني انتقاضها بحكم معرفة جديدن لم يكن معلوما في الذي سبقه، كما ينص أصحاب البداء، بل يعني جواز الوجود لكلّ الصيغ، وإن كان بعضها أضعف وأندر في الاستعمال.

يتقوى هذا التوجه بشواهد نقلية، تثبت استعمال العربي لكلتا الصفتين، المطردة والنادرة، « وهذا يدلّك على أنهم قد يستعملون من الكلام، ما غيره آثر في نفوسهم منه، سعة في التفسح، وإرخاء للتنفس، و شحّا على ما جشموه فتواضعوه، أن يتكارهوه فيلغوه ويطرحوه...» "[1]"، ممثلا لذلك بأبٍ له ولدان؛ أحدهما أذكى من الآخر، إلا أن بلادة هذا، لا تمنع الوالد من الاعتراف به، والجمع بين ولديه.وبالاعتماد على هذا المثال المنطقي الواقعي، علّل ابن جني شواهد جُمع فيها بين القياسي والشاذ، كقول الشاعر"[2]":

إني لكأنّي بأجبال عن أجبلها وبسام أودية عن اسم واديها.

ف(أجبال)أقوى من(أجبل)، وغير هذا المثال كثير، أفرد له بابا في الخصائص سماه "باب في الجمع بين الأضعف والأقوى في عقد واحد"[3]" بيّن فيه مظاهر ذلك والغرض منه.

لعل ابن جني بوقوفه على ظواهر الشذوذ ومقارنتها بالمطرد، يهدف إلى تأكيد القيمة التواصلية للغة، فالتعبير بالضعيف لا يقل أهمية عن التعبير بالمطرد «كنت إذا أفردت الضعيف منهما بنفسه، ولم تضممه إلى القوي، فيتبين به ضعفه

1- الخصائص ج3 ص227.

2- م ن ج 3 ص225

3- م ن ج3 ص223.

وتقصيره عنه، آنس به، وأقل احتشاما لاستعماله »"[1]"، لأنه جزء من اللغة أعد سعة في الكلام.

وللقيمة تلك، دعا لعدم « الطعن عليهم [العرب] متى ورد عنهم شيء منه »"[2]"؛ أي من الضعيف. وفي هذا إدراك عميق بالبعد الاجتماعي للغة كظاهرة « فهي [اللغة] تقوم بدور اجتماعي مرتبط بالظروف الاجتماعية الخاصة بالمجموعة اللغوية »"[3]"، واستعمال الشاذ له حكمة من وراءه، لأنه مهما يكن، فهو أداة تعبير، تواضع عليها أبناء اللغة، ولأجل هذا كرهوا موتها.

تركّب اللغات:

وسيلة تعليلية تمكن ابن جني بوساطتها من إعادة ملامح الإطراد إلى كثير من الظواهر التي حُكم عليها بالشذوذ، يقول « اعلم أن هذا موضع قد دعا أقواما ضعف نظرهم، وخفت إلى تلقي ظاهر هذه اللغة أفهامهم، أن جمعوا أشياء على وجه الشذوذ عندهم »"[4]"، وسأقتصر من أمثلته تلك، على صيغتي (ركن- يركن)، و(قنط- يقنط) احتراما لمسافة البحث.

وجه الشذوذ في هذه الصيغ أن (رَكَن- يركَن)، و(قنَط-يقنَط)، تشابهت حركة عين الماضي والمضارع، وليس فيهما حرف حلقي يشفع لذلك، لأن

1- الخصائص ج3 ص225 و43.

2-م ن ج3 ص227.

3- الفلسفة واللغة ص76.

4- ينظر العمد –كتاب في التصريف: ابو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني. تح: البدراوي زهران. دار الآفاق العربية ط1 2008 ص112.

احتمالات التنويع لصيغة فَعَل (بفتح العين) يقتضي صيغتين اثنتين"[1]"؛ إما فَعَل يفعُل (كتب يكتُب)، أو فَعَل يفعِل (جلس يجلِس).

أخرج ابن جني هاته الصيغ من دائرة الشذوذ، فهي ليست من قبيل الاستثناءات في اللغة، إذا عُرفت أصول تكونها، ف(قَنَط يقنَط) إنما هي « لغتان تداخلتا »"[2]"، إحداهما بصيغة قنِط (بالكسر)، الذي مضارعه القياسي يقنَط (بالفتح)، والأخرى قنَط (بالفتح) الذي مضارعه القياسي يقنِط (بالكسر).

وكذلك الأمر في رَكَن، الذي تذكر المعاجم فيه لغتين، « رَكِن يركَن... ورَكَن يركُن »"[3]"، فتركبت لغة ثالثة هي (ركَن يركَن) جمعا بين اللغتين، ويبدو أن الميل إلى الفتح أوضح لخفتها.

إن القول بتركّب اللغات، ليس من باب الجمع بين الظواهر المسموعة، دون وعي بقيمة الفكرة، بل على العكس من ذلك، فالرجل لما قال بهذه العلة، كان يدرك حقيقة صراع اللغات، ولذلك نظّر لهذه الفكرة كما في باب « الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعدا »"[4]"، وبيّن نماذج من ذلك، اكتفيت منها بالمثال المذكور.

تحدث المحدثون عن هذه الظاهرة، ومما قالوه فيها: « إننا لا نجد جواباً لكل ذلك غير قوانين الصوت، التي تحلل وتعلل، وتقعد لعلة فتح عين المضارع في(ركن)، وتثليثها في مضارع (قنط) »"[5]" وهو توجيه صحيح حين نبتعد عن

1- ينظر العمد كتاب في التصريف: ص112.

2- الخصائص ج1 ص323.

3- لسان العرب ج13 ص185. مادة (ر ك ن)

4- الخصائص ج1 ص315.

5- التحولات المورفولوجية والتركيبية ص71.

السماع ومصادر اللغة، وننحصر في أسوار المقاييس، باستنطاق دلالات الصيغ الأصلية ومقارنتها ببعضها.

درس مكي درار هذه الظاهرة واستفاد من دلالة تنوع صوائت عين الكلمة، ف(فعِل) بالكسر للإصابات الزائلة، و(فعُل) بالضم للأوصاف الثابتة، و(فعَل) بالفتح، يبقى في الحياد، ومنه استنتج أن (قنِط) بالكسر للمصاب الزائل بعد حين، و(قنُط) بالضم للمصاب الجلل، ويبقى (قَنَط) بالفتح لما تفاوت الناس في تقديره"[1]".

ومهما يكن في جدة هذا التعليل ودقته، وأصالته لسانيا؛ بكونه لم يبتعد عن أوزان الكلم ودلالاتها، إلا أن التعليل بتركب اللغات تبرز أهميته أكثر بعودته إلى المسموع، وإمكانية تعميمه على ظواهر أخرى، وصفت بالشذوذ، كصياغة اسم الفاعل من (شعُر، وحمُض، وخثُر) على وزن فاعل ك(شاعر، حامض وخاثر)، والقاعدة الأصل تقضي بأن يكون على وزن (فعيل).

أشار ابن جني إلى هذه الحالة، ولم يرها من قبيل الشاذ"[2]"، بل هي من تركّب اللغات، واسم الفاعل (شاعر، وخاثر، وحامض، وطاهر) صيغ مما فتحت عينه، لأن لكل صيغة مما ذكر لغتين، بضم العين وفتحها، (شعُر– شعَر)، و(خثُر– خثَر)،و(حمُض–حمَض)، و(طهُر–طهَر")[3]"« فاستغني بفاعل عن فعيل،

1– ينظر المجمل ص125.

2– ينظر الخصائص: ج1 ص319.

3– ينظر لسان العرب :مادة (ش ع ر) .ج4 ص409. مادة (ح م ض). ج7 ص139. مادة (خ ث ر). ج4 ص230. مادة (ط ه ر). ج4 ص504.

وهو في أنفسهم وعلى بال من تصورهم »"[1]"، ودليل ذلك تكسيرهم لشاعر شعراء، ووزن (فُعَلاء) غالب في (فعيل) صفة"[2]".

قد يطول الحديث في تتبع حالات الشذوذ، فتأخذ العلة الواحدة مسافة أطول مما أخذت سابقاتها المذكورة، كعلة التنبيه على الأصل، التي يمكن تفريعها إلى فروع بحسب المغزى من كلمة الأصل، فقد تدل على أصل الوضع، كتعليلهم لصحة (عَوِر، وحَوِل، واستحوذ) بأنها منبهة على الأصل، وفي هذا إدراك لعنصر التطور اللغوي، لكن عدم نضج الدرس التاريخي، والتاريخي المقارن،حال دون توسعهم في الأخذ فيه؛إذ به أثبتت دراسات العصر الحديث أن تلك الصيغ هي من قبيل الركام اللغوي، فهي تدل على أصول مندثرة،ودليل ذلك،وجودها في شقيقات العربية،كاللغة الحبشية مثلا"[3]".

وقد يعنى بالأصل مفهوم القاعدة، فيضحى التعليل من قبيل شرح المراحل التي تمر بها الصيغة، بذكر أصل تركيبها، لأجل تيسير التعليم، كتعليل ابن الأنباري للصيغة (يؤكرم) في قول الراجر"[4]":

فإنه أهل أن يؤكرما.

حيث قال: «...لأن الأصل فيه أؤكرم... حذفوا إحدى [الهمزتين] تخفيفا، ثم حذفوا سائر أخواتها »"[5]"،طردا للباب على وتيرة واحدة.

1- الخصائص ج1 ص324.

2- ينظر شرح الكافية ج2 ص290.

3- بحوث ومقالات في اللغة ص59-60

4- الإنصاف ج1 ص12.

5- الإنصاف ج1 ص12، والخصائص ج1 ص139.

و في هذا تعني كلمة الأصل أصل القاعدة القياسية المبنية على الكثير المطرد، في ضرورة التخفيف حين تتوالى المتماثلات في الصيغة، كتكرار همزتين في بداية المضارع .

إلا أن تطور الدراسات المقارنة في العصر الحديث،أعطت لكلمة الأصل في المثال أعلاه بعدا آخر، حين جعلت صيغة (أؤكرم) تحمل دلالة أصل الوضع، حيث صنّفت من الركام اللغوي"[1]"،وبهذا تصبح فكرة الأصل من أنجع سبل التعليل، لأنها وإن لم تع أصول الألفاظ، فإنها قد تُشعر بذلك من خلال تطبيق ما في القاعدة من مراحل.

و قبل ترك علة الأصل ، لابد من الإشارة إلى قيمة رأي ابن جني في صحة عين الفعل (عوِر، وحوِل، و صيِد) بأن« حرفي العلة،الياء والواو،قد صحّا في بعض المواضع،كما يصحان لوقوع حرف اللين ساكنا بعدهما»"[2]"، ف(القوَد، ك: القواد)،و(الحوَكة، ك: الحوَاكة)،و(الخوَنة، ك:الخوان)، و(الصيَد، ك: الصياد)، و(الحوَل، ك: الحويل)

أما في العصر الحديث،وبحكم نضج المنهج التاريخي،أظهرت الدراسات وجود تطور فعلي لصيغ الفعل الأجوف؛حيث تم الانتقال من مرحلة تسكين العين–(الواو،والياء)–إلى فتحة طويلة ف(قال)،و(باع)تطورتا عبر المراحل التالية:

1–قوَل ← قوْل ← قُولَ ← قال

2–بيَع ← بيْع ← بِيِ ع ← باع

1– بحوث ومقالات في اللغة ص83.

2– الخصائص ج2 ص215.

ف(قال)و (باع) ناتجتان عن انتقال من الضمة والكسرة الطويلتين المماثلتين،إلى ألف خالصة"[1]"،و دعم أصحاب هذا الرأي أقوالهم بوجود ظاهرة التسكين،و نقل الحركات في الاستعمال الفعلي للغة، كما في قولهم: (يُوم،و بِيت)،مما يعبر عن مرحلية تطور تلك الصيغ .

ومن هذا يمكن القول بأن اجتهاد ابن جني في تعليله بالجمع بين صحة عين تلك الأفعال الشاذة،وبين صحتها وهي متبوعة بمد ساكن بعدها، كما في الأمثلة المذكورة (حوِل –حويل، وصيِد–صيَاد...) ، فيه إدراك لحقيقة التغير والتطور،لكن عدم نضج منهج المقارنة التاريخية في زمنه ،حال دون القول به، وفُرض الركون إلى القول بافتراض وقوع التطور،لا حدوثه فعلا،وهذا الذي يتجلى من باب"مراتب الأشياء وتنزيلها تقديرا وحكما، لازمانا ووقتا"[2]".

1–بحوث ومقالات في اللغة ص60.

2– الخصائص ج1 ص225.

I-المبحث الثالث: تعليل شواذ التركيب.

توطئة :

تعتبر علة السماع أهم الوسائل التعليلية للظواهر التركيبية الشاذة،لأنها تمثل دليل وجود لمثل تلك الظواهر في الاستعمال ،ففي تعليل قوله تعالى:«إن هذان لساحران»"[1]"«، غلب في توجيهه القول بكونه من لغة بلحارث بن كعب"[2]"،وبطن من ربيعة،ثم أوردوا وجوها إعرابية ف (إن) بمعنى: نعم ، و(ساحران):خبر لمبتدأ محذوف بعد اللام تقديره هما،وهم في بعض وجوه الإعراب على خلاف، ليس المقام مقام ذكره .

لكن إذا انتقلنا إلى التعليل بالرأي، يبرز فعل القياس كوسيلة دراسة لدى غالبية من انبرى لتعليل هذه الآية، فالزمخشري يعلل لزوم (هذان) الألف،بحملها على الأسماء التي آخرها ألف كعصا"[3]"،و النحّاس (338)–وهو ليس بغداديا–يذكر رأي حملها على الفعل(يفعلان)،الذي لايتغير فيه الألف"[4]"،ونجد الفراء (207) يحمل بقاء الألف في (هذان) على بقاء (ياء) الاسم الموصول(الذي)، ففي جمعه تزاد له (نون) دون تغييره"[5]".

أما أبو علي فيعتد بالقياس، لكنه يتفرد بتحليله لكيفية تأليف أصوات هذا التركيب «أن العرب قد تقلب الياء ألفا،إذا انفتح ما قبلها،كقولهم: علاك،

---

1 – سورة طه: 63.

2–الكشاف:3ص72،سر الصناعة 1ص380 وج 2ص 706،و علل التثنية ص 58 .

3– الكشاف ج 3 ص72 .

4–إعراب القرآن:أبو جعفر أحمد بن النحاس–تع:عبد المنعم خليل إبراهيم.دار الكتب العلمية لبنان ط1 . 2001 .ج 3 ص 32.

5– معاني القرآن (الفراء)ج 2 ص100.

يريدون عليك... »"[1]"،لتوالي فتحتين أمام كسرة هي بداية ياء،والفتحة تمتاز بظهور الصوت وسعته"[2]" مقارنة بالكسرة والضمة،وبهذا التعليل يعلل لزوم (هذان) الألف،فتوالي فتحتين طويلتين قبل الياء أخذ من صوت الياء زمنه،كما لمح لي به مكي درار في إحدى الجلسات العلمية.

ورغم تفرد أبي علي في بعض الآراء، إلا أن لابن جني، بخاصة، فلسفة نظر متميزة في التعامل مع هذا النوع من الظواهر،كما ثبت ذلك في المستويين السابقين، وسيتضح في النماذج التالية.

أ–علة الغلط (التوهم):

هي علة مأبية في المنهج الوصفي الذي تتأكد فيه « ضرورة تناول كل النطوق اللغوية على ميزان واحد من البحث، وعلى تقرير الخصائص المميزة لكل الأنماط »"[3]" دون مفاضلة بينها، أو تصرف فيها، لأن منهج الدرس وكفايته هي الملاحظة والوصف للمستعمَل، بفتح الميم، في البيئة الكلامية المتجانسة.

لكن الدراسات التالية، أثبتت عدم كفاية الملاحظة والوصف"[4]" فأعطت للقواعد الذهنية مكانتها، مما سيمكن لعلّة الغلط أسباب الوجود، ودليل ذلك، تفريق التوليديين بين الجمل الأصولية « المبنية على نحو جيد موافق لقواعد اللغة القائمة ضمن الكفاية اللغوية لمتكلم اللغة »"[5]"، وبين الجمل غير الأصولية التي تنحرف عن هذه القواعد.

1- المسائل المنثورة: أبو علي الفارسي–تح:مصطفى الحدري.د م – د ت ، ص 69

2- النحو العربي والدرس الحديث ص47.

3- النحو العربي والدرس الحديث ص47.

4- ينظر الأسس الابستمولوجية ص38. واللسانيات التوليدية ص18.

5- بحوث ألسنية عربية ص49.

إن الغلط ناجم عن انحراف الاستعمال عن القواعد المجردة،ولهذا الانحراف أسبابه منها التوهم، وهو تصور وجود شيء لا يوجد، مثل تعليق ابن الأنباري على بيت الأحوص اليربوعي"[1]":

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرةً وَلاَ نَاعِبٍ إلاَّ بِبَيْنٍ غُرابُها.

حيث قال في جرّ (ناعب) بأنه « توهم أنه قال: ليسوا بمصلحين، فعطفوا عليه بالجر »"[2]"، وبنفس التوجيه يعلل قول الشاعر"[3]":

بَدَا لي أنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلا سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِياً.

فجرّ (سابق) « توهما أنه قال: لست بمدرك ما مضى، فعطف عليه بالجر وإن كان منصوبا »"[4]"، فوقع في الغلط.

لما كانت القواعد هي منطلق التعليل لدى ابن الأنباري، حكم بالغلط، رغم أنه لمح إلى مزية ارتكابه لأغراض معينة؛ « وهذا لأن العربي قد يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط، فيعدل عن قياس كلامه، وينحرف عن سنن أصوله »"[5]"، وبهذا تضحى القواعد هي المتحكمة في الاستعمال، مما يجعل تأثيرها فيه كتأثير العلل العقلية، وإن كانت مستنبطة منه، لأن المتواتر من المسموع « دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم »"[6]"،و هو بمنزلة المتواتر من القرآن والسنة.

أما ابن جني، وبحكم كونه ممن أدركوا أواخر عصر الاستشهاد، لم يقل بالغلط في الشواهد المذكورة، وما شابهها، بل نظر في حالات إمكانية الجواز؛ ففي

1- الإنصاف ج2 ص460.
2- الإنصاف ج2 ص 460
3- صرمة الأنصاري. ينظر الإنصاف ج2 ص460.
4- الإنصاف ج2 ص462.
5- الإنصاف ج2 ص460.
6- لمع الأدلة ص83.

بيت صرمة الأنصاري يرى في جر (سابق)، إنه عطف على (مدرك)، لأنه « موضع يحسن فيه لست بمدرك ما مضى »"[1]"، إذ كثيرا ما يقترن حرف الجر (الباء) بخبر ليس للتأكيد، ولكثرته تلك في الاستعمال سرى أثره وهو محذوف.

يلتقي ابن جني مع ابن الأنباري في القول تقدير جار محذوف، إلا أن الأخير يقول بالتوهم والغلط، بينما الأول لا يراه توهما، بل مراعاة المتكلم لجوازات الاستعمال، ولهذا جعل بابا كاملا في الخصائص « باب في مراعاتهم الأصول تارة، وإهمالهم إياها أخرى »"[2]"، يريد به إثبات إمكانية التصرف في قواعد اللغة، بإهمال المقاييس المستنبطة واستعمال حالات الجواز، كالعطف بالجر على معطوف منصوب يجوز جره، كما في المثالين السابقين.

إن اعتداد ابن جني بحالات الجواز، وجعلها وسيلة تعليل يردّ بها ما خرج عن القواعد إلى معالم الاطراد ،هو من صلب المنهج النظري الذي حدده، فهو القائل بالعلة المجوزة بجانب العلة الموجبة،جمعا بين ضوابط القياس،وتسمح الاستعمال، وهو الذي قال بوسطية علل اللغويين بين العلل العقلية لعلماء الكلام، وعلل الفقهاء التي هي أمارات.

لنعد إلى علة الخطأ فقد تكون عن توهم، كما أسلفنا، وقد تكون ناشئة عن خطأ في الرواية، مما يستدعي إيراد الرواية الصحيحة، كما فعل ابن الأنباري مع قول طرفة"[3]":

ألا أيها الزاجري احضرَ الوعى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

1- الخصائص ج2 ص291.

2- الإنصاف ج2 ص238.

3- ديوان طرفة بن العبد :إعداد محمد عبد الرحيم . دار الراتب الجامعية. لبنان. ط1. 2008 .ص48.

فقال: « بأن الرواية عندنا على الرفع، وهي الرواية الصحيحة »"[1]"، وغير هذا كثير، وكما فعل العكبري في ردّ قول الكوفيين والمبرد، بإمكانية تقديم التمييز على الفعل، مستشهدا بقول الشاعر المخبل السعدي"[2]":

أتهجُر ليلى للفراقِ حبيبها وما كان نفساً بالفراقِ تطيبُ.

فقد ردّ الرأي، ولم يجز تقديم التمييز على الفعل، ووجّه الشاهد برواية أخرى هي: « وما كان نفسي »"[3]"، ومن قبل، فعل ابن جني ذلك مع هذا الشاهد"[4]" .

إن العناية بالشاذ، جعلت الدارسين،لاسيما ابن جني، يقبلون على كل وسيلة تعيد لهذا النوع من ظواهر العربية سمات الإطراد فيه، ومن تلك الوسائل المعنى، والأداء.

أ–المعنى:

تحدث ابن جني عن إجماع النحاة على تغليط المثال المشهور « هذا جحر ضبّ خربٍ » وعدم جواز القياس عليه"[5]"، لكن الإجماع في اللغة يفقد

1– الإنصاف ج2 ص460. وانظر أيضا ص482-684.

2– الخصائص ج2 ص260.

3– اللباب ج1 ص301.

4– ينظر الخصائص ج2 ص262.

5– ينظر الخصائص ج1 ص172.

حجيته إذا وجد مايخالفه، لأن علم العربية « علم منتزع من استقراء هذه اللغة، فكل من فرق له عن علة صحيحة، وطريق نهجة، كان خليل نفسه، وأبا عمرو فكره »"[1]،" لكون هذا العلم نظر عقلي، والنظر توجهه معارف العالم، وتفاعلها بمستجدات عصره.

لجأ ابن جني في دراسة المثال المذكور إلى أسلوب التقدير، وهو أسلوب مأخوذ به عند جل نحاة العربية، فقدّر معمولا للصفة فقال: بأن « أصله هذا جحر ضبّ خرب جحره، فخرب وصف للضب، وإن كان في الحقيقة للجحر »"[2]"، قياسا على قولهم: مررت برجل قائم أبوه، فقائم، وإن كان وصفا لرجلٍ، فهو متعلق بمعموله (الأب)، وبذلك أثبتت اطراد المثال وعدم شذوذه.

تعتبر هذا الموقف مخالفا لما شاع عند بعض النحاة، فابن يعيش"[3]" والعكبري"[4]"، احتكموا إلى مباني الشكل حيث علّلوا جر (خرب) بالتجاور، فالجر إذاً حركة طارئة من دواعي الاستعمال، بينما ابن جني يراها باقية على صحتها الإعرابية، وأصالتها الوظيفية.

و لأجل إبعاد سمة التمحّل التي تظهر في طريقة التعليل ،راح ابن جني يسخّر كل ما لديه من وسائل إقناع ،عقلية ونقلية، دعما لرأيه، فقد أورد أكثر من شاهد، أثبت فيه وقوع مراحل الحذف التي وقعت في المثال المدروس، مستشهدا في ذلك برأي أستاذه أبي علي،إلا أن كل ذلك ،لا يمنع من الأخذ بعلة التجاور الصوتي ،ليسرها وشيوعها.

1- الخصائص ج1 ص171.

2- الخصائص ج1 ص173.

3- الأشباه والنظائر ج1 ص179.

4- م.ن ج1 ص180.

ب–الأداء (الإنجاز):

مما وُصف بالخروج عن القواعد المطّردة قول الشاعر"[1]":

من أي يوميّ من الموت أفر أيوم لم يقدرَ أم يومَ قُدر.

إذ جعل فيه ابن هشام شذوذين؛ « توكيد المنفي بلم، وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين »"[2]"، وقال العكبري في تعليل ذلك بالضرورة، وإرادة النون وحذفها وترك الفتحة علامة عليها"[3]".

أما ابن جني فقد علل فتحة (يقدرَ) بالجوار، يقول « إن أصله يوم لم يقدرْ أم، بسكون (الراء) للجزم، ثم إنها جاورت(الهمزة) المفتوحة و(الراء) الساكنة »"[4]"، فأخذ الساكنُ حركة المتحرك، وهو بتعليله هذا، يخالف أيضا القائلين بحمل (لم) على (لن) في العمل، كما هو الحال عند ابن الأنباري"[7]".

إن سبب لجوء ابن جني إلى تعليل وجود الفتحة في (يقدرَ) بالجوار وأثر الأداء في تنويع علامات الإعراب، هو أخذه بدلالة المنطوق وإيحاءاته، فالنون تلحق المضارع للتوكيد « الذي يليق به الإطناب والإسهاب »"[5]"، وحذف هذه النون إخلال بالغرض، ونقض للقياس، الذي يتطلب فيه التوافق بين المباني والمعاني، ويتأكد هذا التوجه في نظرته لحقيقة الضرورة الشعرية.

1– مغني اللبيب ج1 ص306.

2–م ن_ ص ن.

3– ينظر اللباب ج2 ص288.

4– الخصائص ج3 ص67. وسر الصناعة ج1 ص.57

7 –ينظر لمع الأدلة ص82

5– ينظر الخصائص3ص67 _وسر الصناعة ج1ص57

علة الضرورة الشعرية:

حين تميز الشعر بخاصية الوزن والقافية وكثافة المعاني وتحدد المباني، أبيح للشاعر التصرف في بعض قواعد اللغة، ومنه كانت علة الضرورة وسيلة تعليل كثير من مظاهر الخروج عن القوانين المستنبطة، إلى درجة أنها أصبحت متداولة بين من يلمّ بأبسط أبجديات اللغة وقراءة الشعر.

سلف القول بعناية ابن جني بالشاذ، ومحاولته إبراز سمات الاطراد فيه، أما غيره من أعلام هذه المدرسة، فتكاد معياريتهم وتحكيمهم للقواعد لا تخفى على أحد، فقول زهير"[1]":

ألم يأتيك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بني زياد.

بالجمع بين الجازم (لم)، والمضارع المعتل (يأتي)، يجعله ابن الأنباري ناتجا عن إشباع كسرة التاء ضرورة"[2]"، وبهذا الرأي قال أبو علي من قبلُ، وقال أيضا بحمل الياء على ما يقاربها مخرجا وهو (الجيم)، واعتبارها حرفاً صحيحاً يستحق الحركة، التي حذفت لأجل الجازم، فبقيت ساكنة"[3]"، شأنها شأن أي حرف صحيح.

أما العكبري فيجمع بين التوجيهين"[4]"، وهي سمة غالبة على تعليلاته، في حين يتفرد ابن جني في الرأي دوما، فلا يرى في البيت ضرورة، وذلك بتعليل البيت بوجهين، أولهما ذكر علة سماعية « إنما جاء على لغة من يقول: هويأتيك... فكأنه حذف الضمة للجزم كما يحذفها له من الصحيح »"[5]"، متفقا وأستاذه أبا

1- لم أجد هذا البيت في الدواوين المنسوبة إلى زهير بن أبي سلمى .

2- الإنصاف ج1 ص27.

3- المسائل العضديات ص34.

4- ينظر اللباب ج2 ص109-110.

5- المنصف ص349.

علي في هذا القول، إلا أن الأستاذ اعتمد قياس الحروف على بعضها، وهو رجل القياس، أما التلميذ فعاد بالظاهرة إلى إحدى لغات العرب.

أما ثاني التوجيهين، فيراعى فيه حال مستعمل اللغة، وعلاقة بنيات اللغة بالفكر المنتج لها، « إن الجفاة الفصحاء لا يحفلون بقبح الزحاف إذا أدّى إلى صحة الإعراب »"[1]"، لقيمة هذا الأخير في البيان والتبيين، فلو كان مطلع البيت « ألم يأتِك...لكان أقوى قياساً»"[2]"، لمجيئه على المطرد في اللغة، وصحة زحافه؛ فالنقض في مفاعلتن « يسكن اللام، وتحذف النون فتصير مفاعيل»"[3]"، و(ألم يأت) وزنها مفاعيل.

فهذا التوجيه يُظهر ألا ضرورة في البيت، ويظهر مدى استفادة هذا العالم من علم العروض في دراسة النحو، ويثبت من جهة أخرى، سلامة التعليل بالسماع، كما أنه يشير إلى مفهوم آخر للضرورة، حيث الغرض أو الحاجة تدفع مستعمل اللغة إلى التحريف، والخروج عن الاطراد « إن العرب قد تلزم الضرورة في الشعر في حال السعة، أنساً بها، واعتياداً لها، وإعداداً لها... عند وقت الحاجة إليها »"[4]"، شأنها شأن استعمال الضعيف في سعة القول.

ويتضح هذا التوجه في الضرورة في دراسته لقول أبي النجم العجلي"[5]":

قَدْ أصبَحَتْ أُمُّ الخيَار تَدَّعِي علي ذنباً كلُّه لم أصنع

1- الخصائص ج1 ص281.

2- م.ن ج1 ص283.

3- كتاب العروض: أبو الفتح عثمان بن جني. تح: حسني عبد الجليل يوسف. دار السلام مصر ط1 2007 ص60.

4- الخصائص ج3 ص216.

5- الكتاب ج1 ص38.

فرفع (كلُّه) مع إمكانية النصب توكيداً متوافرة، دون الوقوع في كسر البيت، وهذا ما يجعل القول بالضرورة ليس عن مقتضيات الوزن فقط، بل أيضا عن غرض المتكلم ومقاصده.

ومما سبق يمكن القول إن نحاة بغداد برعوا في التعليل بحكم تأخر ظهور منهج الانتقاء ؛« فالعلماء بعد أن يكثر أخذهم، ويشتد علمهم، ويعلو نظرهم ينبّطون المسائل، ويستخرجون الجديد، ويستنبطون العلل، ويقيسون، وينظّرون، ويناظرون »"[1]"، مستفيدين في ذلك ممّا وفّرته لهم جهود السلف.

1- الأساس المعرفي للغويات العربية ص48.

الخاتمة

بعد دراسة موضوع التعليل اللغوي عند البغداديين، تبينت لنا مجموعة من النتائج حصرت في ما يلي:

✓ أصالة النحو العربي، وعروبة نشأته، وبُعد ذلك عن الأثر الأجنبي، أما ما صنعه الموالي، كابن أبي إسحاق الحضرمي، فلا يعدو أن يكون تحكيما للقواعد في الاستعمال، لأنهم تعلموا اللغة، وفي هذا تعويض عن جهل تنوع لغات العرب.

✓ امتزاج الأعراق في البصرة، وغلبة العرب بفضل الإسلام، إضافة إلى قرب هذه المدينة من البوادي العربية، مكّنها لأن تكون مهد الدراسة النحوية، فلا علاقة إذا لانتشار معابد الفرس والسريان بذلك.

✓ لا يمكن فهم طبيعة المنهج التوفيقي في الدرس اللغوي، إلا إذا ربط بأصوله التاريخية، وأسسه المعرفية، وإلا كان عرضة للإنكار كما وقع للبعض، فهذا المنهج لم يكن بدعا من النحاة، بل هم تبع لحراك علمي ساد آنذاك قاده الطبري في التفسير، والشافعي في الفقه وأصوله تقريبا بين طرفي الصراع الدامي أحيانا، أهل الرأي وأهل النقل.

✓ للمنهج المذكور عوامل ساعدت في ظهوره، كغلبة الموالي وامتزاجهم مع العرب، واشتداد الصراع العلمي في العاصمة بغداد، فضلا عن الظروف الاجتماعية بكل أنواعها، كالاستقرار، وانتشار الورق والوراقة، تعميم المكتبات، واتساع دائرة الجدل والمناظرات مما سهّل الإطلاع على مختلف الآراء، وانتقاء أصحها وأحسنها.

لم ينحصر الانتقاء في مستوى اختيارات رأي من الآراء ، كما هو جلي في إنصاف ابن الأنباري، بل مس الانتقاء مجال المصطلحات ، فالزجاجي يصرح بالجمع بين الآراء ، ويجمع كذلك بين اصطلحات الفريقين، ك(الخفض والجر)، وكذا الأمرعند أبي علي، و ابن جني في(المنسوق عليه/المعطوف عليه) وغير ذلك، مما كان لهم فيه مجال إبداع،ك(الصويت، و الممطول؛ وهو الشبيه بالمضاف، والأسماء المبهمة، والإلقاء، والاستخبار ...وغيرها.

✓ أظهر البحث أن مصطلح المدرسة مقترن بالمكان، وأن البحث في مكون المنهج لا يجب أن يتساوى بين كل المدارس، لاختلاف غايات البحث، فإذا كانت البصرة والكوفة تسعى لاستنباط القواعد، فبغداد اهتمت بالتنظير، والتعليل، مشكّلة بذلك الحلقة التالية لتطبيق وبحث المسائل التفصيلية، فاستحقت لذلك وسم المدرسة.

✓ تعكس دراسات البغداديين مدى نضج البحث اللغوي، وانفتاحه على العلوم المجاورة له. وتأثره بها فكانت له عوامل توجيه، شأنه في ذلك شأن الدراسات اللسانية الحديثة المتأثرة بالمنهج التاريخي التطوري أولا، ثم بالوضعية التجريبية، والفلسفة العقلانية، وهذا يعني انتقال الفكر اللغوي من جزئية التطبيق واستقلاليته، إلى الكلية في التنظير.

✓ اتضح دور العلوم في دراسات البغداديين على مستويي التنظير والتعليل، ففي التنظير مثلا يأخذ ابن جني بمذهب أبي حنيفة فيشترط التعدي والطرد في العلة، ويخالفه ابن الأنباري في ذلك، فلا يشترط ذينك الشرطين

فيها، عملا بآراء الشافعية. ويظهر هذا التأثر أكثر حين نرى اصطلاحات أصول الفقه مثل التواتر، والآحاد، والظني والقطعي، مستعملة في علم أصول النحو.

✓ كما أن للسبب أعلاه دورا في التنظير لأنواع العلل، فالزجاجي المنشغل بالتعليم يتحدث عن العلة التعليمية، والقياسية، والجدلية، أما ابن جني المتفلسف في اللغة، فتتعدد زوايا النظر عنده؛ مما يعدد أنواع التصنيف فيقول بالعلل المطّردة والعلل القاصرة، ويفرق بين العلل المجوزة والعلل الموجبة ، ويذكر العلل البسيطة والعلل المركبة. ولما كان ابن الأنباري ينظر للنحو نظرة أصول الفقه؛ قال بتساوي العلة العقلية والعلة النحوية، لاشتراكهما في إفادة العلم.

✓ كان لتأخر المدرسة البغدادية دور في توجيه عملية التعليل، إذ تمكنوا من الإطلاع على جزئيات الأبواب النحوية وتوظيفها عللا للمسائل المدروسة، فضلا عن إبداعهم في الرأي؛ كقول ابن جني بالعوامل اللفظية المعنوية، وقول ابن الأنباري بالعوامل الوسيطة، تطبيقا للأصول التوجيهية التي صدر عنها الدرس النحوي؛ كعدم أصالة العمل في الأسماء، و ضعف حروف المعاني، ومن ثم عدم قدرة الجوازم على جزم فعلين مما يستدعي الوساطة.

✓ للسبب المذكور أعلاه، ظهرت التعليلات الصوتية ظهورا لافتا، فهي تعبر عن الحلقات التطورية للدرس اللغوي، حيث السير من التركيب إلى الإفراد، ومنه إلى الأصوات، فلا عجب حين نراها وسيلة إبداع عند ابن الأنباري حين يعلل تنوع حركات الإعراب مثلا، ولا غرابة أيضا حين تكون

وسيلة ابن جني في دراسته للشاذ بخاصة، وشرحه لكيفية حدوث الأصوات الفرعية، فضلا عن دعوته لعدّ (الواو المشوبة بالياء) ،و (الياء المشوبة بالواو) أصواتا فرعية،شأنها شأن همزة بين بين ،و ألف الإمالة.

✓ يمكن القول بوجود تيارين تعليليين في هذه المدرسة؛ تيار قياسي يحكّم القواعد فيحكم بالخطأ والتوهم، رغم إيمانه بتنوع أساليب العرب، وتيار يقدم الاستعمال فيركز على أغراض المتكلم وطرق الأداء، ويتجلى هذا بخاصة عند ابن جني؛ حين شدّد على أثر تجاور الأصوات، وبيّن حقيقة الضرورة الشعرية، التي لا تنتج عن ضرورات القواعد والأوزان كما هو سائد، بل تكون تعبيرا عما في الأذهان.

✓ ربطت وسائل التعليل بالواقع والاستعمال تحقيقا لغاية الإقناع، فأساس الأصلية والفرعية وظيفي ودلالي، واختيار صيغة (فَعَلَ) مثلا ميزان صرف، كان لسعة دلالتها، واستغراق مكوناتها كل مواضع النطق. كما أن للعادات الاجتماعية، وصفات الإنسان الخلقية، واستعداداته الفطرية، كتنظيم النفَس مثلا ،كلها وسائل استغلت في تأكيد صحة الوجوه التعليلية.

✓ إذا كانت كفاية الوصف تنحصر في اللغة الخارجية، وكفاية التفسير في اللغة المبنية داخليا؛ قدرة المتكلم اللغوية ومعرفته الذهنية للغته. فإن التعليل اللغوي عند البغداديين جمع بين الوصف والتفسير، وزاد عليهما توضيح الغاية من القواعد المستنبطة؛ بإظهار معالم التناسق، لا مع الفكر فقط ،بل معه ومع الواقع الخارجي.

✓تعتبر فكرة الإنسان هو العامل الحقيقي في اللغة، إحدى المسائل التنظيرية التي عالجها البغداديون، كالزجاجي وابن جني، واتضح من البحث مدى قرب تلك الفكرة من رأي العقلانيين الذين يشددون على فطرية اللغة، وتميز الإنسان دون غيره بملكة اللغة وقدرته عليها.

✓ومما أظهره البحث أيضا وجود نقاط التقاء بين دراسات البغداديين والدراسات اللسانية البنيوية، كالأخذ بفكرة المحتوى الفونيمي أو الملامح التمييزية، وسائل تمييز بين الصيغ والدلالات، إضافة إلى العناية بالخصائص التوزيعية للصيغ في المتواليات الكلامية، ودور كل ذلك في تصنيف أجناس الكلام، إلا أن البغداديين ربطوا بين الواقع اللغوي، وبين الفكر والواقع الخارجي.

✓إن العناية بالدلالة الوظيفية، أو الصناعية، جعلت ابن جني يقول بذهاب الحروف الأصول، وبقاء الزائد لمعنى؛ كعلامة التثنية، وحروف صيغ الأوزان ك(واو اسم المفعول)،وهو بذلك يخالف الخليل و سيبويه اللذين شددا على معنى الألفاظ.

✓أظهر البحث أن التمييز بين الدلالة اللفظية،و الصناعية،والمعنوية ، وتحديد مجال كلّ منها، فيه كثير من مواطن التوافق بين التعليل عند البغداديين، وبين نماذج التفسير في الدراسات اللسانية الحديثة، و بخاصة لسانيات النحو التوليدي.

✓التفاتة ابن حني لدراسة الشاذ مظهر من مظاهر الجمع بين منهجي البصريين والكوفيين، وفي هذا إعادة توجيه لمسار الدرس اللغوي الغارق، إما

في تكرار القوالب الجاهزة الموروثة بعد كتاب سيبويه، مع إهمال كبير لأساليب العرب، وإما في التفاخر بحفظ النادر وجمع الغريب، مع الإخلال بعنصري الانضباط والتماسك في صناعة نظام اللغة.

✓ إن مراجعة الشاذ تلتقي مع مبادئ المنهج اللساني الحديث، حيث تصلح كل ظواهر اللغة للدرس والنظر، ولو سار على ذلك كل من جاء بعدهم ، ولم يرتد للقواعد يحكّمها و يراجعها ، لكان ذلك بداية نهج جديد في مباحث اللغة، يبعث مسار الخليل بن أحمد الفراهيدي؛ حيث اجتمعت معرفة نظام اللغة، بمعرفة تنوع أساليب العربية وخصوصياتها.

✓ لم يكتف في تعليل البغداديين بعرض الآراء ،و مناقشتها،واختيار الأنسب منها، بل تعدى ذلك إلى دراسة أسباب الخلاف، و تعليل ذلك، دعما للرأي المنتقى.

✓ ومما استخلص من البحث ؛ تنوع طرق التعليل، بين استنطاق مكونات الصيغ المدروسة،و اعتماد خصائصها في التعليل،كما فعل ابن الأنباري في دراسته لبعض صيغ الجمع الشاذ (زمن– أزمن دهر– أدهر، زند– أزناد عود–أعواد)، وبين التركيز على حمل قوانين الصيغ على بعضها كحمل (فعَل) على (فعال)، و(فعيل) على(فعِل)،والمنهج الأخير أسلم، لأن الأول يعود إلى التذوق.

مكتبة البحث

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

1. إبرام الحكم النحوي عند ابن جني: شذى جرار. دار اليازوري للنشر والتوزيع. الأردن. د ط 2006
2. ابن جنّي النحوي: فاضل صالح السامرائي. دار العلم. الأردن. ط1 2006.
3. ابن عصفور والتصريف، فخر الدين قباوة.دار الفكر.سوريا. ط3 1999.
4. الإتقان في علوم القرآن: جلال الدين السيوطي. دار مكتبة الهلال. لبنان .د.ط.
5. إحصاء العلوم: أبو نصر الفارابي. تح: علي أبو ملحم. دار مكتبة الهلال. لبنان. ط1 1996.
6. الإحكام في أصول الأحكام: أبو محمد على بن سعيد بن حزم الأندلسي. تح: محمود عامد عثمان. دار الحديث القاهرة. مصر. 2005.
7. أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض: الحسن بن عبد الله أبي سعيد السيرافي. تح: محمد إبراهيم البنا. دار ابن حزم. لبنان. ط1 2006.
8. أخبار النحويين: أبو طاهر عبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم المقرئ. تح: محمد إبراهيم البنا. دار ابن حزم. مصر. ط1 2006.
9. الأساس المعرفي للغويات العربية: عبد الرحمن بودرع. منشورات نادي الكتاب لكلية الآداب. المغرب .ط1 2000.
10. الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه وأثره في تاريخ النحو: أمان الدين حتحات. دار القلم العربي. سوريا. ط1 2006.
11. إستراتيجية التأويل الدلالي عند المعتزلة: هيثم سرحان. دار الحوار. سوريا. ط1 2003.

12. أسرار العربية: كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن محمد بن أبي سعيد الأنباري. تح: بركات يوسف هبود. دار الأرقم .لبنان .ط1 1999.
13. الأسس الابستمولوجية للنظرية اللسانية والتوليدية: محمد محمد العمري. دار أسامة للنشر. الأردن. ط1 2012.
14. الأسس المنهجية للنحو العربي: دراسة في كتب إعراب القرآن الكريم. حسام أحمد قاسم. دار الآفاق العربية. مصر ط1 2007.
15. أسلوب التعليل في اللغة العربية: أحمد خضير عباس. دار الكتب العلمية. لبنان .ط1 2007.
16. أسلوب التعليل وطرائقه في القرآن الكريم، دراسةنحوية:يونس عبد مرزوك الجنابي. دار المدار الإسلامي. لبنان. ط1 –2004
17. الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين السيوطي. دار الكتب . لبنان . د ط.
18. إشكاليات في البحث والنقد النحويين: فخر الدين قباوة. دار الملتقى. سوريا. ط1 2004.
19. أصالة النحو العربي: كريم حسين ناصح الخالدي. دار صفاء للنشر –الأردن —ط1 2005.
20. الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس. مكتبة الأنجلو المصرية.مصر ط4 1971.
21. أصول التفكير النحوي: علي أبو المكارم. دار غريب للطباعة والنشر. مصر .د ط 2007.
22. أصول الفقه الإسلامي: وهبة الزحيلي. دار الفكر. سوريا. ط1 1986.
23. أصول الفقه: الشيخ محمد الخضيري. مر: مصطفى العدوي. تح: أحمد بن سالم. دار ابن رجب. د م. ط1 2005.
24. أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث:محمد عيد. عالم الكتب. مصر ط5 2006.

25. أصول النحو العربي: صالح بلعيد. دار هومة. الجزائر. د ط 2005.
26. أصول النحو العربي: محمد خير الحلواني. جامعة تشرين. اللاذقية سوريا.د.ط1979.
27. أصول النحو العربي: محمود أحمد نحلة. دار العلوم العربية. لبنان. ط1 1987.
28. الأصول النحوية والصرفية في الحجة لأبي علي الفارسي،محمد عبد الله قاسم.دار البشائر.سوريا ط1 2008.
29. الأصول في النحو: محمد بن سهل بن سراج النحوي. تح: عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة. بيروت.لبنان. ط4 1999.
30. الأصول: دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: تمام حسان. الهيئة المصرية للكتاب . د ط 1982.
31. إعراب القراءات السبع و عللها :محمد بن أحمد بن خالويه، تح: أبو حمد الأسيوطي. دار الكتب العلمية.لبنان. ط1 2006.
32. الإغراب في جدل الإعراب: كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن محمد بن أبي سعيد الأنباري. تح: سعيد الأفغاني. مطبعة الجامعة السورية. د.ط 1957.
33. الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين السيوطي. تح: محمد حسن إسماعيل الشافعي. دار الكتب العلمية. بيروت.لبنان. ط1 1998.
34. الألسنية علم اللغة الحديث، قراءات تمهيدية: ميشال زكرياء. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر. لبنان. ط2 1985 .
35. الإمام الشافعي وتأسيس الأيدلوجية الوسطية: نصر حامد أبو زيد . المركز الثقافي العربي . المغربز ط1 2007.
36. الإمتاع والمؤانسة: أبو حيان التوحيدي. تقديم: مختار نويوات.المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية. الجزائر . د ط 1989.

37. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن محمد بن أبي سعيد الأنباري. المطبعة العصرية للطباعة والنشر. لبنان. ط1 2003.

38. الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي. تح: مازن المبارك. دارالنفائس. بيروت. لبنان. ط6 1996.

39. البحث اللغوي عند العرب مع دراسة قضية التأثير والتأثر: أحمد مختار عمر. عالم الكتب. مصر. ط7 1997.

40. بحوث ومقالات في اللغة :رمضان عبد التواب .مكتبة الخانجي .مصر ط3-1995

41. -بنية العقل العربي: دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية: محمد عابد الجابري. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.لبنان. ط7 2007.

42. -تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس: محمد بن عمار درين. سلسلة الرسائل الجامعية. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية . ط1 2006.

43. -تاريخ الخلفاء: جلال الدين السيوطي. تح: أحمد إبراهيم زهوة، وسعيد بن أحمد العيدروسي. دار الكتاب العربي. لبنان. د ط 2005.

44. -تاريخ علم اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين: جورج مونان. تر: بدر الدين القاسم.مطبعة جامعة دمشق. سوريا. 1972.

45. التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء العكبري. تح: سعد كريم الفقي. دار اليقين. د.م. ط1 2001.

46. -تجديد النحو: شوقي ضيف. دار المعارف. مصر. ط5. د ت.

47. التراث اللغوي العربي: تأليف مشترك: بوهاس جيوم،و كولوغلي. تر: محمد حسن عبد العزيز، وكمال شاهين. دار السلام. مصر. ط1 2008.

48. -ترشيح العلل في شرح الجمل: صدر الأفاضل القاسم بن الحسن الخوارزمي. إع: عادل محسن سالم العميري. مطبوعات جامعة أم القرى السعودية. ط1 1991.

49. التشكلات المبكرة للفكر الإسلامي: عبد الحكيم أجهر. المركز الثقافي العربي. الدار البيضاء. المغرب. ط1 2005.

50. التطور النحوي للغة العربية: برجشتراسر. مر: رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي. مصر. ط4 2003.

51. -تطور مشكلة الفصاحة: فخر الدين قباوة. دار الفكر. سوريا. ط1 1999.

52. -تعريف عام بالعلوم الشرعية: محمد الزحيلي. دار الكوثر. الجزائر. د ط.

53. التعريفات: علي بن محمد الجرجاني. تح: إبراهيم الأبياري. دار الكتاب العربي. لبنان . د ط . 2002.

54. التعليل اللغوي في كتاب سيبويه: شعبان عوض محمد العبيدي. منشورات جامعة خان يونس . ليبيا. ط1 1999.

55. التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث: خالد بن سليمان بن مهنا الكندي. دار المسيرة للنشر. الأردن. ط1 2007.

56. التفسير الكبير :الفخر الرازي . دار الكتب العلمية. مصر. ط1 د ت.

57. التفضيل الجمالي ، دراسة سيكولوجية التذوق الفني: شاكر عبد الحميد. سلسلة عالم المعرفة. مطابع الوطن. الكويت. 2001.

58. -تقويم الفكر النحوي: علي أبو المكارم. دار غريب. القاهرة. مصر. د ط. 2005.

59. التكملة: أبو الحسن بن أحمد الفارسي. تح: حسن شادلي فرهود. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. د ط. 1984.

60. -تكوين العقل العربي: محمد عابد الجابري. مركز دراسات الوحدة العربية. لبنان. ط9. 2006.

61. -توجيه اللمع: أحمد بن الحسين بن الخباز. تح: فايز زكي محمد دياب. دار السلام للطباعة. مصر. ط2 2007.

62. الجمل في النحو: الخليل بن أحمد الفراهيدي . تح :فخر الدين قباوة . دار الفكر. سوريا. ط9 2009.

63. الحدود: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني. تح: إبراهيم السامرائي. دار الفكر. عمان. ط1 1984.
64. الحروف العربية وتبدلاتها الصوتية في كتاب سيبويه. خلفيات وامتداد: مكي درار. اتحاد الكتاب العرب. دمشق. سوريا. د ط 2007.
65. الخصائص: أبو الفتح عثمان ابن جني. تح: عبد الكريم بن محمد. المكتبة التوفيقية.
66. الخلاصة في أصول الفقه: كاملة الكواري. دار ابن حزم. بيروت. ط1 2006.
67. الدراسات اللغوية والنحوية عند الزمخشري: فاضل صالح السامرائي. دار عمار. الأردن. ط2 2009.
68. -دراسات في آليات التحليل وأصول اللغة والنحو: سعيد شنوفة. عالم الكتب. القاهرة. ط1 2009.
69. دراسات في العربية وتاريخها: محمد الخضر حسين. المكتب الإسلامي. سوريا. ط2 1960.
70. -دراسات في علم اللغة: كمال محمد بشر. دار المعارف. مصر. ط2 1971.
71. دراسات في فقه اللغة و الفنولوجيا العربية: يحي عبابنة. دار الشروق . الأردن. ط1– 2000.
72. -دراسات في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي.دار غريب للطباعة.مصر.دط د ت.
73. -دراسة الصوت اللغوي: أحمد مختار عمر. عالم الكتب. مصر. د ط 1997.
74. الدرس النحوي أم مدرسة نحوية، محمد موعد.دار سعد الدين.سوريا. ط1 2005.
75. الدرس النحوي في بغداد، مهدي المخزومي.دار الرائد العربي.لبنان .ط2 1978.
76. -دروس في التركيب: محمد الشكيري. دار الأمان للنشر والتوزيع. المغرب. ط1 2005.
77. -ديوان ذو الرمة: تقديم: أحمد حسن. دار الكتب العلمية.لبنان. ط1 1995.
78. -ديوان رؤبة بن العجاج:جمع: وليد بن الورد البروسي .دار قتيبة . الكويت .د ط.
79. –ديوان طرفة بن العبد: إعداد: محمد عبد الرحيم.دار الراتب الجامعية. لبنان. ط1 2008.

80. –ديوان كثيّر عزة: جمع :إحسان عباس. دار الثقافة. لبنان. د ط 1971.
81. الرد على النحاة: أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء. تح: شوقي ضيف . دار المعارف. مصر. ط3.د ت.
82. سوسيولوجيا الفكر الإسلامي: محمود إسماعيل. دار الانتشار العربي. لبنان. ط1 2000.
83. شذا العرف في فن الصرف: الشيخ أحمد الحملاوي. المكتبة العلمية. بيروت.
84. شرح التصريف: عمر بن ثابت الثمانيني. تح: إبراهيم بن سليمان البهيمي. مكتبة الرشد. الرياض. ط1 1999.
85. شرح المفصل: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش. تح: أحمد السيد سيد أحمد. المكتبة التوفيقية. مصر. د.ط
86. شرح الملوكي في التصريف: موفّق الدين بن يعيش. تح: فخر الدين قباوة. دار الملتقى. سوريا. ط3 2005.
87. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: جمال الدين بن هشام. تح: حنا فاخوري. دار الجيل. لبنان. ط1 1988.
88. شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل: أبو حامد الغزالي. تح: حمد الكبيسي. مطبعة الإرشاد.العراق. ط1 1971.
89. الصوتيات و الفنولوجيا: مصطفى حركات .المكتبة العصرية.لبنان.ط1–1998 .
90. ضحى الإسلام: أحمد أمين. دار الكتب العلمية . لبنان. ط2 2007.
91. ضوابط الفكر النحوي: محمد عبد الفتاح الخطيب. دار البصائر.مصر. د ط 2006.
92. الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: يحي بن حمزة بن علي العلوي اليمني. مر: محمد عبد السلام شاهين. دار الكتب العلمية. لبنان ط1 1995.

93. ظهر الإسلام: أحمد أمين. دار الكتب العلمية. لبنان. ط2 2007.

94. العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب: يوهان فك. تر: رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي . مصر. ط2 2003.

95. العلة النحوية في ضوء الممنوع من الصرف: شعبان زين العابدين بن محمد. مكتبة الآداب. مصر. ط2 2002.

96. علل التثنية: أبو الفتح عثمان بن جني. تح: صبيح التميمي. دار الهدى. الجزائر. ط2 1991.

97. العلل في النحو: محمد بن الحسن الوراق. تح: مها مازن المبارك. دار الفكر سوريا ط2 2005.

98. علم الدلالة: بيير جيرو. تر: منذر عياشي. دار طلاس. سوريا. د ط 1992.

99. علم وظائف الأصوات اللغوية: عصام نور الدين.دار الفكر اللبناني. لبنان.ط1 1992

100. فجر الإسلام: أحمد أمين. دار الكتاب العربي . لبنان. ط10 1969.

101. الفكر النحوي عند العرب، أصوله ومناهجه: علي مزهر محمد الياسري. الدار العربية للموسوعات. لبنان. ط1 2003.

102. في النحو العربي، نقد وتوجيه: مهدي المخزومي.دار الرائد العربي. لبنان .ط2 1986.

103. في فلسفة اللغة: محمود فهمي زيدان. دار النهضة العربية. لبنان. د ط 1985.

104. فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح: محمد بن الطيب الفاسي. تح: محمد يوسف فجال. دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث. الإمارات العربية المتحدة . ط2 2002.

105. القاعدة النحوية، تحليل ونقد: محمود حسن جاسم. دار الفكر. سوريا. ط1 2007.

106. قضايا ابستيمولوجية في اللسانيات، حافظ إسماعيلي علوي، وأمحمد الملاخ.الدار العربية للعلوم ناشرون.لبنان. ط1 2009.

107. القضايا الأساسية في علم اللغة: كلاوس هيشن. تر: سعيد حسن بحيري. مؤسسة المختار. مصر. ط1 2003.

108. قضايا ألسنية تطبيقية دراسات لغوية اجتماعية نفسية مع مقارنة تراثية. ميشال زكريا. دار العلم للملايين. لبنان. ط1 1993.

109. قضايا اللغة في كتب التفسير: الهادي الجطلاوي. كلية الآداب. سوسة .تونس. ط1 1998.

110. القطعي والظني في الثبوت والدلالة عند الأصوليين: محمد معاذ مصطفى الخن. دار الكلم. دمشق. سوريا. ط1 2007.

111. القياس في النحو العربي، نشأته وتطوره: سعيد جاسم الزبيدي. دار الشروق. الأردن. ط1 1997.

112. الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه. تح: إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية. لبنان. ط1 1999.

113. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: محمد علي التهناوي. تح: علي دحروج. مكتبة ناشرون .لبنان. ط1 1996.

114. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: محمد بن عمر الزمخشري. مر: مصطفى حسين أحمد. دار الكتاب العربي. بيروت.لبنان. د.ط 1986.

115. الكلمة في اللسانيات الحديثة:عبد الحميد عبد الواحد.التسفير الفني.تونس.ط1 2007

116. اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري. تح: غازي مختار طليمات. دار الفكر . سوريا . لبنان. ط2 2001.

117. لسان العرب: جمال الدين بن مكرم بن منظور. دار صادر. بيروت. ط6 1997.

118. اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مصطفى غلفان وشركاؤه . عالم الكتب الحديث. الأردن. ط1 2010.

119. اللسانية التوليدية والتحويلية: عادل فاخوري. دار الطليعة. لبنان. ط2 1988.

120. اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان. دار الثقافة. د.م 2001 .

121. اللغة بين المعيارية والوصفية: تمام حسان. عالم الكتب. القاهرة. ط4 2001.

122. اللغة والتواصل اقترابات لسانية للتواصلين الشفهي والكتابي: عبد الجليل مرتاض. دار هومة. الجزائر د.ط.

123. اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين: نادية رمضان النجار. دار الوفاء. مصر.

124. اللغة: مقدمة في دراسة الكلام: إدوارد سابير. تر: المنصف عاشور. الدار العربية للكتاب.تونس . ط2 1997.

125. لمع الأدلة في أصول النحو: أبو البركات عبد الرحمن بن الأنباري. تح: سعيد الأفغاني. مطبعة الجامعة السورية. 1957.

126. مبادئ اللسانيات البنيوية: دراسة تحليلية ابستمولوجية: الطيب دبه. جمعية الأدب للأساتذة الباحثين. دار القصبة للنشر. الجزائر. د.ط 2001.

127. مبدأ العلة: مارتن هايدغر. تر: نظير جاهل. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.لبنان. ط3 2001 .

128. متن الألفية: محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي. مطبعة عيسى البابي الحلبي .مصر د ت.

129. مجالس العلماء: أبو القاسم عبد الرحمن الزجاجي. تح: محمد عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي. مصر. ط3 1999.

130. المجمل في المباحث الصوتية من الآثار العربية:مكي درار، دار الأديب للنشر. السانيا الجزائر. د ط 2004.

131. محاضرات في أصول النحو: التواتي بن تواتي. دار الوعي. الجزائر.د ط 2008.

132. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان ابن جني. تح: محمد عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية. لبنان.ط1 1998.

133. مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر الرازي. تح: مصطفى ديب البغا . دار الهدى. الجزائر.

134. المدارس النحوية: خديجة الحديثي. دار الأمل. الأردن. ط3 2001.

135. المدارس النحوية، شوقي ضيف.دار المعارف.مصر. ط8 د ت .

136. مدخل إلى اللسانيات: محمد محمد يونس علي. دار الكتاب الجديد. لبنان. ط1 2004.

137. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي. القاهرة.مصر. ط3 1997.

138. مدخل للصواتة التوليدية : ادريس السرغوشني . دار توبقال. المغرب.ط1 1987.

139. مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي. تحقيق محمد زينهم محمد عزب.دار الآفاق العربية.مصر. د ط 2003 .

140. المزهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين السيوطي. تح: محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر. د م.

141. المسائل العضديات، أبو علي الفارسي. تح:شيخ الراشد.وزارة الثقافة.سوريا. د ط 1986.

142. المسائل المشكلة: أبو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي. تح: يحي مراد. دار الكتب العلمية. لبنان. ط1 2003.

143. مسائل خلافية: أبو البقاء العكبري. تح: محمد خير الحلواني. دار المأمون للتراث. سوريا. ط1 2008.

144. مسالك العلة وقواعد الاستقراء عند الأصوليين و جون ستيوارت مل :محمود يعقوبي. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر 1994.

145. المستصفى من علم الأصول: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي. تح:عبد الله محمود محمد عمر. دار الكتب العلمية. لبنان. ط1 2008.

146. مع الفلسفة اليونانية: محمد عبد الرحمن مرحبا. منشورات عويدات. لبنان. ط3 – 1988.

147. معاني القرآن: أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط. تح: هدى محمود قراعة.مكتبة الخانجي . مصر .ط 1– 1990

148. معاني القرآن: أبو زكريا يحي بن زياد الفراء. تق: إبراهيم شمس الدين. دار الكتب العلمية. لبنان. ط1 2002.

149. معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس. تح: عبد السلام هارون. دار الجيل. بيروت د ط 1999.

150. المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها واستخدامها: ناعوم تشومسكي. تر: محمد فتيح. دار الفكر العربي. القاهرة. مصر. ط1 1993.

151. معيار العلم في فن المنطق: أبو حامد الغزالي. تح: علي أبو ملحم. دار مكتبة الهلال. بيروت. ط1 1993.

152. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدين بن هشام الأنصاري. تح: محمد محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية. لبنان . ط1 1998.

153. المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري. تقديم: علي أبو ملحم. مكتبة الهلال .لبنان. ط1 1993.

154. المقابسات: أبو حيان التوحيدي. تح: حسن السندوبي. دار المعارف للطباعة والنشر. تونس. ط1 1991.

155. المقتضب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين: أبو الفتح عثمان بن جني. تح: مازن المبارك. دار ابن كثير. سوريا. ط1 1988.

156. مقدمة التفسير: أبو القاسم الراغب الأصبهاني. كتاب ملحق لكتاب تنزيه القرآن عن المطاحن: عماد الدين أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد.دار طلاب المعرفة.د ط

157. مثل المقرب: أبو الحسن علي بن عصفور. تح: صلاح سعد محمد المليطي. دار الآفاق العربية القاهرة ط1 2006.

158. الملل والنحل: أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني. تح: أبو محمد محمد بن فريد. المكتبة التوفيقية. مصر. د ط. د ت.

159. من أسرار العربية: إبراهيم أنيس. مكتبة الأنجلو مصرية. القاهرة. مصر. ط8 2003.

160. مناهج البحث عند مفكري الإسلام: علي سامي النشار. دار المعارف. القاهرة. ط4 1978.

161. مناهج البحث في اللغة: تمام حسان. دار الوطن. الجزائر.د ط.د ت.

162. مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة: حسن هنداوي. دار القلم سوريا ط1 1989.

163. مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، برجته بارتشنت. تر: سعيد حسن بحيري. مؤسسة المختار للنشر. مصر. ط1 2004.

164. المنصف شرح كتاب التصريف: أبو الفتح عثمان ابن جني. محمد عبد القادر أحمد عطا. دار الكتب العلمية. لبنان. ط1 1999.

165. منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية. تع: محمد أيمن الشبراوي. دار الحديث .مصر. د ط 2004.

166. موجز تاريخ النحو، توفيق بن عمر بلطه جي.دار الشيخ أمين كفتارو للطباعة. سوريا. د ط. د ت.

167. موضوعات في نظرية النحو العربي، دراسات موازنة بين القديم والحديث. زهير غازي زاهد. دار الزمان للطباعة . سوريا. ط1 2010.

168. النحو العربي عماد اللغة والدين: عبد الله أحمد جاد الكريم. مكتبة الآداب .القاهرة ط1 2002.

169. النحو العربي والمنطق الأرسطي، دراسة تداولية: الأزهري الريحاني. منشورات دار اتحاد الكتاب الجزائريين.الجزائر. د ط 2005.

170. النحو العربي، العلة النحوية، نشأتها وتطورها: مازن المبارك. دار الفكر. بيروت. ط3 1981.

171. نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية: مازن الوعر. دار طلاس. سوريا. ط2 1992.

172. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: الشيخ محمد الطنطاوي.مؤسسة الريان .لبنان. دط 2005.

173. نظرات في التراث اللغوي العربي: عبد القادر المهيري. دار الغرب الإسلامي .لبنان. ط1 1993.

174. نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي: سعيد الأفغاني. دار الفكر. لبنان. ط2 1969.

175. نظرية الأصل والفرع في النحو العربي: حسن خميس الملخ. دار الشروق للنشر. الأردن. ط1 2001.

176. نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين: حسن خميس الملخ. دار الشروق للنشر . الأردن. ط2 2000.

177. النظرية اللغوية في التراث العربي: محمد عبد العزيز عبد الدايم. دار السلام. مصر. ط1 2006.

178. نظرية النحو الكلي والتراكيب اللغوية العربية: حسام البهنساوي. مكتبة الثقافة الدينية. القاهرة. مصر. ط1 2004.

179. هندسة المستويات اللسانية من المصادر العربية: مكي درار. عالم الكتب الحديث الأردن. ط1 2012.

المخطوطات

1. الوظائف الصوتية والدلالية للصوائت اللغوية: مكي درار. رسالة دكتوراه دولة في اللغة . جامعةالسانيا. وهران 2002–2003.
2. نظرية الأصالة والتفريع الصوتية في الآثار العربية: رفاس سميرة، رسالة دكتوراه في اللغة . جامعة السانيا. وهران 2007–2008.
3. التحولات المورفولوجية والتركيبية في ضوء الدراسات الصوتية: بسناسي سعاد. رسالة دكتوراه في اللغة . جامعة السانيا . وهران 2005–2006.

المراجع الأجنبية

1- Cours de linguistique générale .F de Saussure .E.N.A.G .Algerie. éditions 6. 1990.

2- Introduction à l'analyse linguistique : PATRICK Guelpa. ARMOND Colin/ Masson. Paris 1997

3- Théories du langage –Une introduction critique. J.P Bronckart. MARDAGA. Belgique . ed 4.

فهرس

الموضوعات

فهرس الموضوعـــــات

مقدمة ..... أ_و
مدخل_ مدرسة بغداد بين الإثبات والنف..... 23.1
توطئة 2
البصرة و نشأة النحو 6
مدرسة أم مدارس 9
الموقف الأول :مدرسة البصرة..... 9
الموقف الثاني : البصرة والكوفة 11
الموقف الثالث :المدارس النحوية 12
•الاتجاه الأول :البصرة. الكوفة– بغداد 12
•الاتجاه الثاني : كل المدارس النحوية 13
قراءات في أسباب الاختلاف..... 13
منهج مدرسة بغداد 17
• التنظير 18
• التعليل..... 20
١_**الباب الأول: التعليل اللغوي ماهية وتأصيل** .... 24_141
الفصل الأول: ماهية وتحديد ..... 25_66
بين التعليل والتفسير 27
التفسير والشرح والتأويل 28
ألفاظ التفسير ومصطلح التعليل 29
مباحث العلة عند الفلاسفة 31
مباحث العلة عند الأصوليين 35
• المعتزلة 36

•الأشاعرة 37
مبحث العلة عند النحاة 39
العلة لغة 39
العلة اصطلاحًا 41
•اعتبار الغاية 41
•اعتبار الوظيفة 42
•اعتبار الماهية 43
طبيعة العلة النحوية 45
•فردية الاجتهاد 45
•الوجوه الاقناعية 47
•التعدد والتركيب 49
أ_المؤيدون 49
ب_الرافضون 52
• الانفكاك عن المعلول 55
•الارتداد إلى الاستعمال اللغوي 55
•التقدّم على المعلول 56
أ_التقدم في اللفظ 56
ب_التقدم في العقل 57
شروط العلة النحوية 58
•التعدي 58
• الطرد 60
• العكس 61
مسالك العلة 62

- السبر والتقسيم 63
- المناسبة 64
- الشبه 65

الفصل الثاني: التعليل اللغوي بين الرفض و التأييد عند القدامى 106-67

توطئة 68

رافضو العلة 68

مؤيدو العلة 75

مراحل التعليل 77

١-النشأة والتكوين 78

٢-التطوروالارتقاء 81

٣-النضج والازدهار 86

٤-المراجعة والاستقرار..... 90

أنواع العلة 93

- عند ابن السراج 95
- عند الزجاجي 96
- عند الرماني 99
- عند ابن جني 100
- عند السيوطي 103

الفصل الثالث: التعليل اللغوي بين الرفض والتأييد عند المحدثين 141-107

توطئة 108

رافضو التعليل 108
- إبراهيم أنيس 109
- أحمد مختار عمر 111
- مهدي المخزومي 113
- تمام حسان 114
- شوقي ضيف 115

مؤيدو التعليل 117
- فخر الدين قباوة 117
- مازن المبارك 119
- علي أبو المكارم 120
- آخـرون 123

التعليل والتفسير اصطلاحًا 124
معالم التطور 124
نوام تشومسكي 129
بين التعليل والتفسير 132
أ _أوجه التقارب 132
ب_أوجه الاختلاف بين التعليل والتفسير 133
موقف الباحث من التعليل 136
دواعي التعليل 137
أ _طبيعة الدرس اللغوي 137
ب_التعليل اللغوي والعالم الخارجي 138
- تعليم اللّغة 138

•الدفاع عن اللّغة 139
٢_الباب الثاني: البغداديون والتعليل اللغوي 142–258
الفصل الأول: تعليل الظاهرة اللغوية ..... 144_180
توطئة 144
البغداديون و التنظير للظاهرة اللغوية 144
المبحث الأول: المستوى الصوتي 148
أ_مع التنظير 149
الكلام ميزة بشرية 149
قيمة آراء ابن جني 150
معالم التطور 151
ب_مع نماذج التعليل 152
1- العلل اللسانية 153
•سبر الآراء ومناقشتها 153
•اعتبار مكونات الصوت في التعليل 155
المخرج والصفة 155
الزمن والكثافة 157
2 - علل غير لسانية 159
•دلالة الصوت 159
•التعليل باللغات 160
المبحث الثاني:المستوى الافرادي 160
أ/مع التنظير 160
أبو علي وابن جني والتصريف 161
ب/نماذج من التعليل 162

التعليل بالأصوات 162
•مواقع الأصوات وأثرها 162
•تنويع الصيغ الحدثية 162
سبر الآراء ومناقشتها 165
المبحث الثالث:المستوى التركيبي 168
أ_مع التنظير 168
•قيمة القاعدة، وفكرة العامل في التعليل 168
•ابن جني وفكرة المتكلم العامل 169
ب_مع التعليل 172
•العوامل اللفظية المعنوية عند ابن جني 172
•العوامل الوسيطة عند الأنباري 174
•علل السياق الخارجي 177
الاعتقادات الدينية 177
مبادئ المذهب 179
عادات المجتمع 180
الفصل الثاني: تعليل القاعدة ..... 181_213
مع المفاهيم 182
القاعدة لغة 182
القاعدة اصطلاحًا 182
مرادفات القاعدة 184
أسباب تأخر استعمال مصطلح القاعدة 185
من الذي يصنع القواعد؟ 186
أنواع القواعد 188

أ_قواعد الأبواب 189
ب_قواعد التوجيه 189
دواعي تعليل القواعد 189
• الدافع التعليمي 190
• دافع التطور العلمي 191
المبحث الأول: المستوى الصوتي 193
نماذج من التنظير 193
• حد اللغة ووظائفها 193
نماذج من التعليل 194
• نطق الصوائت والوظائف الأعرابية 194
• الأصوات وقوانين التأليف 197
• الاشمام وخلق الإنسان 199
المبحث الثاني المستوى الإفرادي 201
• صيغة (فعل) في الدرس 202
• مسلمات الموقف الكلامي 203
• علة المناسبة 206
مع المفاهيم التوزيعية، والوظيفية 207
زاوية الدلالة 208
المبحث الثالث: المستوى التركيبي 210
كثرة الآراء وأثرها في التعليل 210
الأصل والفرع 211
الفصل الثالث: تعليل الخروج عند القاعدة ..... 214_251
توطئة 215

عوامل وجود الشاذ 215
•طبيعة الإنسان 215
•منهجية الدرس اللغوي 216
طبيعة البحث 216
منهجية البحث 216
أهمية تعليل ما خرج عن القاعدة 217
عوامل الاهتمام بالشاذ 218
• التطور العلمي للنحو 218
• ملابسات الواقع 219
المبحث الأول: المستوى الصوتي 220
علة الغلط في الهمز 220
علة الأداء و زمن الصوت 222
• المد للاستذكار الداخلي 222
•المد للاستذكار الخارجي 223
علة الجوار 225
الهمز عند المحدثين 228
التعليل بالمذهب الكلامي 229
المبحث الثاني: المستوى الإفرادي 231
القياس 231
صفات صوامت الكلمة 232
التعليل بالعقيدة 234
تركب اللغات 236
المبحث الثالث: المستوى التركيبي 242

علة التوهم 243
اعتبار المعنى 246
اعتبار الأداء 248
علة الضرورة الشعرية 249
خاتمة 258-252
مكتبة البحث 275-259
فهرس الموضوعات ..... 285_276